

# مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - [www.jilrc.com](http://www.jilrc.com) - [politic@journals.jilrc.com](mailto:politic@journals.jilrc.com)



ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام الحادي عشر - العدد 40 : فبراير 2026



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**المشرفة العامة / أ.د سرور طالبي**  
**المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحيوي**



DOI Prefix: 10.33685/1411

**أسرة التحرير:**

**أ.د. حاجي دوران**

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

**أ.د. زواقري الطاهر**

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

**أ.د. قادري حسين**

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

**د. زرارة عواطف**

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

**د. عدنان خلف حميد البدراني**

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

**د. ناجي الهتاش**

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

**د. أمين البار**

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

**أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:**

أ.د. ساحلي مبروك (جامعة أم البواقي، الجزائر)

أ.د. نور البصراي (جامعة بني سويف، مصر)

د. زوبير الخواجة (جامعة تشارلز، جمهورية التشيك)

أ. عمر عبدالله الكروش (مركز جيل للبحث العلمي)

**التعريف:**

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

## قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصاله العلمية والدقة والجديه وتحترم قواعد النشر التاليه:

### بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجديه وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

### بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقيل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

## سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

## شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهتمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

## نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**politic@journals.jilrc.com**

## الفهرس

الصفحة	
09	• الافتتاحية
11	• إعادة تشكيل المجال العمومي في العصر الرقمي؛ خالد عادل (جامعة باتنة 01) - جمال يحي (جامعة خنشلة، الجزائر)
31	• مدرسة كوبنهاجن للأمن: تحليل القطاع البيئي في الاتحاد الأوروبي؛ عبدالله القبساني (جامعة الملك عبد العزيز)
49	• هل يتجه العالم نحو أنظمة دولية فرعية: بوادرتشكول نظام دولي فرعي للشرق ومعوقات التبليور؛ يوسف عنتر - عبد القادر مزوار (جامعة محمد الأول، المغرب)
71	• ديناميات الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط: التداعيات الأمنية والسيناريوهات المستقبلية؛ قراب بلال ضياء الدين (جامعة عباس لغرور خنشلة)
83	• مفهوم الشعبوية وسياق تنامي الخطاب الشعبوي في العالم؛ أنس بوسلام (جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية  
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز  
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي



## الإفتاحية

# بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل التحولات الجيو-سياسية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد من السهل فهم الظواهر السياسية والأمنية بمعزل عن السياقات المركبة التي تعيد تشكيل بنية النظام الدولي، وتعيد توزيع الأدوار بين فاعليه. فقد أفضت الأزمات المتداخلة إلى بروز أنماط جديدة من التفاعل الدولي، تتسم بالتعقيد وعدم اليقين. فيأتي العدد الأربعون من مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ليقدّم مقاربات قادرة على تفسير هذه التحولات، حيث يتناول قضايا محورية بين ديناميات الصراع في الشرق الأوسط، وإشكاليات الأمنة في القطاع البيئي، وصولاً إلى تحولات النظام الدولي ملامح تشكل أنماط فرعية جديدة تعكس صعود قوى دولية وإقليمية خارج الإطار الغربي التقليدي.

كما تضمن العدد تحليل لتطور الخطاب السياسي، بالتركيز على ظاهرة الشعبوية، بوصفها تعبيراً عن أزمة تمثيل سياسي عميقة، تعكس اختلال العلاقة بين النخب الحاكمة والجماهير المحكومة في العديد من السياقات الوطنية والدولية.

إن الرهان العلمي لهذا العدد لا يتمثل فقط في تحفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد من الممكن فهم الظواهر السياسية والأمنية بمعزل عن السياقات المركبة التي تعيد تشكيل بنية النظام الدولي، وتعيد توزيع الأدوار بين فاعليه التقليديين والجدد. فقد أفضت الأزمات المتداخلة، من صراعات جيوسياسية حادة إلى تحديات بيئية عابرة للحدود، إلى بروز أنماط جديدة من التفاعل الدولي، تتسم بالتعقيد وعدم اليقين.

وعليه، نأمل أن يقدم هذا العدد إضافة نوعية للنقاش الأكاديمي، ومنبرا للتفكير الجماعي في قضايا عالم مضطرب، حيث لم تعد الأسئلة التقليدية كافية لفهم واقع جديد تشكل ملامحه على وقع الأزمات الممتدة.

**والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات**

**رئيسة التحرير / أ.د. هادية يحيايوي**



## إعادة تشكيل المجال العمومي في العصر الرقمي

### Reconfiguring the Public Sphere in the Digital Age

د. خالد عادل (جامعة باتنة 01) - جمال يحي (جامعة خنشلة، الجزائر)

Adel Khaldi (Batna 01 University) - Djamel Yahy (Khenchla University) Algeria

#### مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التحول الرقمي وكيفية مساهمته في إعادة تشكيل المجال العمومي العام بصورة معقدة، متحدية النظريات الكلاسيكية. فبينما فتحت المنصات الرقمية آفاقاً جديدة للمشاركة السياسية والشفافية، فإنها ولدت مخاطر بنيوية جسيمة كتسليع الفضاء العام وهيمنة الخوارزميات. يوازن البحث بين الفرص (كسر احتكار المعلومة، المساءلة الشعبية) والمخاطر (التلاعب المعرفي، المعلومات المضللة). ويخلص إلى أن مستقبل هذا المجال لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، بل على الحوكمة الرشيدة كضرورة قصوى. وتتمثل هذه الحوكمة في ثلاث ركائز: أطر تنظيمية صارمة للمنصات، الاستثمار في التربية الرقمية، واعتماد مبادئ تركز على المستخدم. الهدف النهائي هو تحويل الفضاء الرقمي من مجال للاستقطاب إلى فضاء عقلائي للمشاركة المدنية، لتحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والقيم الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: المجال العام – الحوكمة الرشيدة- الديمقراطية

#### Abstract:

The research demonstrates that the digital transformation has reconfigured the public sphere in a complex manner, challenging classical theories. While digital platforms have opened new horizons for political participation and transparency, they have also generated severe structural risks, such as the commodification of the public sphere and the dominance of algorithms. The study balances the opportunities (breaking information monopolies, popular accountability) against the risks (cognitive manipulation, misinformation). It concludes that the future of this sphere depends not solely on technology, but crucially on **effective governance** as an imperative. This governance rests on three pillars: strict regulatory frameworks for platforms, investment in digital literacy, and the adoption of user-centric principles. The ultimate objective is to transform the digital space from an arena of polarization into a rational domain for civic participation, thereby balancing technological innovation with fundamental democratic values.

**Keywords:** public sphere - **effective governance** - democracy

## مقدمة:

يشهد المجال العام المعاصر، بوصفه الفضاء التأسيسي لتشكيل الرأي العام والإرادة السياسية، تحولاً عميقاً تقوده التقنيات الرقمية. تنقل هذه النقلة محور النقاش العام من الساحات التقليدية إلى النظم البيئية الرقمية الديناميكية، التي غالباً ما تكون مجزأة، والمكونة من منصات التواصل الاجتماعي والشبكات الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، تنخرط الحكومات حول العالم في تحولها الخاص، من خلال تبني مبادرات الحكومة الذكية أو الحوكمة الإلكترونية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات، وتعزيز الشفافية، والتفاعل مع المواطنين.

وتتميز العلاقة بين هذين التحولين المتوازيين بأنها ترابطية عميقة لكنها محفوفة بالتوتر. يخلق المجال العام الرقمي مطالب وفرصاً جديدة للحكومة، التي تعمل من خلال أدواتها ومنصاتهما، على تشكيل أرضية جديدة وإتاحة المجال العام نفسه بشكل فاعل. يقدم هذا الترابط واقعاً ذا وجهين للمجتمعات الديمقراطية، يتسم بوجود فرص كبيرة وتحديات جسيمة على حد سواء، فنجد أن فرص تعزيز المشاركة يمكن أن تمكن التحول الرقمي للحكومات من أن يصبح أكثر تركيزاً على الفرد، من خلال تقديم معلومات وخدمات يسهل الوصول إليها في أي وقت وأي مكان وعبر أي جهاز.

كما يطلق العنان لإمكانيات أكبر لا اتخاذ القرارات القائمة على البيانات ويشجع الابتكار من خلال التعاون والشراكات. أما للمواطنين، فإنه يمكنهم من أشكال جديدة للمشاركة، تسمح لهم "بالتجمع في جماهير متنوعة ومقاومة هيمنة القوى" السياسية السائدة. لكن في المقابل تبرز تحديات جديدة تتنامى مع هذا الواقع الجديد من تحديات النزاهة الديمقراطية فالتحول الرقمي يحمل مخاطره من انتشار المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة التي تقوض الثقة العامة في المؤسسات الحكومية.

وعليه يمكن القول إن المجال العام الرقمي فضاء للصراع والاستقطاب، متأثراً بخطابات الأزمات والهجرة، مما يعقد الحوار العقلاني. علاوة على ذلك، فإن قضايا الفجوة الرقمية والأمن السيبراني وخصوصية البيانات تهدد باستبعاد الفئات الضعيفة وتقويض أسس مجال عام آمن وشامل للجميع، وهو ما ينتهي بنا إلى طرح التساؤل الرئيس:

كيف يتم إعادة تشكيل المجال العمومي في العصر الرقمي وعلاقته بالحوكمة الذكية؟

## الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير كيفية إعادة تشكيل المجال العمومي في العصر الرقمي، وطبيعة العلاقة التفاعلية بين هذا المجال المُعاد تشكيله ومشاريع الحوكمة الذكية (أو الحوكمة الإلكترونية)، مع تقييم الفرص والتحديات الناشئة عن هذا التفاعل بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية.

## أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ربطها بين حقلين بحثيين غالباً ما يُدرسان بشكل منفصل: نظرية المجال العام (هابرماس وما بعده) ودراسات الحوكمة الرقمية والإدارة العامة، لتتحول بذلك إلى أداة تحليلية لفهم أسباب الاستقطاب السياسي، وأزمة الثقة في المؤسسات، وطبيعة النقاش العام في زمن المنصات الرقمية.

## المنهج المعتمد في الدراسة:

تم الاعتماد في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه: "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة وتصويرها كلياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة المدروسة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"<sup>1</sup>، ويساعد هذا المنهج على دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع.<sup>2</sup>

## المحور الأول: المجال العمومي في سياق التحول الرقمي

## 1- الإطار النظري للمجال العمومي: من المفهوم الكلاسيكي (هابرماس) إلى تجلياته الجديدة في الفضاء الرقمي

قبل الخوض في ماهية المجال أو الفضاء العمومي، لابد من استعراض المراحل التاريخية التي أسست للمفهوم، حيث تعود بداياته إلى القرن السابع عشر في إنجلترا والقرن الثامن عشر في فرنسا إذ ونتيجة لازدهار حركة العمران في ظل الحركة السياسية والثقافية في هذه البلدان وبرز النوادي والصالونات الأدبية التي ساهمت الصحافة في الترويج لها، تشكلت فضاءات للنقاش والخوض في مختلف القضايا ذات الاهتمام الجمعي، حيث بدأت هذه النقاشات في الطبقة البرجوازية التي أرادت التأكيد على وعيها بذاتها لتنتقل إلى المرافق العامة، فكانت الأولوية لمسائل الفن والأدب والسياسة خاصة بعد الثورة الفرنسية، في حين كان لهذا الفضاء المفتوح تجسيدات أخرى على مستوى المنازل يتنم في الخصوص في الغرف الرئيسية حيث يكون لربة البيت الدور الرئيس في العائلة البرجوازية لينتقل إلى الخارج لتكون وظيفة الفضاء العمومي البرجوازي تأمين سيطرة المجتمع المدني.<sup>3</sup>

## - تعريف المجال العمومي:

عرف هابرماس المجال العام بكونه مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري التواجد في مكان معروف أو مميز " في أي فضاء"، يتشارك فيه الأفراد سمات مشتركة ومجتمعين مع بعضهم كجمهور ويقومون بوضع وتحديد احتياجات المجتمع مع الدولة، وعليه فهابرماس يرى أن الفضاء العمومي هو فضاء قضايا الشأن العام فيه يتم بعث المواطنة في الفرد بل ويتربى

<sup>1</sup> خندقجي محمد عبد الجبار ونواف عبد الجبار، مناهج البحث العلمي: منظور تربوي معاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012.

<sup>2</sup> جمال زكي والسيد ياسين، أسس البحث العلمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962، ص84.

<sup>3</sup> مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، قاسيمي صافية، الفضاء السيبراني والأغوار الإلكترونية: اشكالية خلق فضاء عمومي افتراضي حسب المنظور الهابرماسي، ع 07، 2016، ص 60-75.

عليها ويمارسها لتخلق له فيم بعد فعلا سياسيا مبنيا على الديمقراطية في طرح الأفكار ومناقشتها مع غيره ليؤثروا بذلك في السياسات والقرارات الحكومية ، بمعنى أن الفضاء العمومي تسهر على توفيره السلطة كونه مطلباً جماهيرياً ليتم فيه تناول مواضيع السلطة والمجتمع بالنقد والحوار بما قد لا يتوافق مع توجهات السلطة ذاتها.

يقدم بيتر دالغرن Peter Dahlgren تعريفاً حديثاً لمفهوم المجال العمومي واصفاً إياه "بأنه مجموعة من المساحات التواصلية في المجتمع والتي تسمح بتداول المعلومات والأفكار والمناقشات بطريقة مثالية غير مقيّدة، - وكذلك تشكيل الإرادة السياسية - أي الرأي العام-، إذن فالفضاء العمومي هو ذلك الحيز الذي يكون فيه المواطن ذاته ويشكلها باعتباره فاعل في الحياة السياسية والهدف من ذلك إنشاء منصات للتعبير عن المصلحة العامة تنتهي إلى تباين الأفكار وتنوعها من حيث أساليب التعبير ومضامينها وهذا ما ذهب إليه جيني ماذسبريدج في حديثه عن المجال العمومي<sup>1</sup>، والذي يرى أن النقاش حول القضايا والأفكار حول المسائل ذات الشأن في المجتمع يؤدي إلى توسيع دائرة الاتفاق وتبيان مكامن الاختلاف والصراع ليضيف أن صوت الأقلية أو الأقليات في هذه الحالة تعبير عن الديمقراطية وبالتالي تعزيز المجال العمومي . ومن خلال الأطروحات الفكرية التي تناولت موضوع المجال العمومي برزت فيه ثلاث مستويات هي:

#### – المجال العمومي المواجهاتي:

والذي يعتمد على آلية المواجهة وجها لوجه غالباً ما ينشط في المقاهي والحدايق والشوارع والتي تتميز بتناول مواضيع مختلفة ومتنوعة في حين يبقى عدد الأفراد الذين يجمعهم هذا الطرح قليل نسبياً وبدون هيكل تنظيمي واضح في حين يبقى تأثيره نسبياً وبدون هيكل تنظيمي واضح في حين يبقى تأثيره نسبياً.

#### – مجال الأحداث العامة:

ذو طابع تنظيمي في حده الأدنى يرتبط بالاجتماعات التي تتم بالقاعات الكبرى للمدن والتي تضم العديد من الأفراد، وكذا قاعات المطالعة والمكتبات وحتى مسيرات الاحتجاج إذا ما توفر فيها هيكل تنظيمي للأفراد ما داموا منظمين وفق توجه وينادون بقضية ما محل نقاش وحوار، وليس مفتوحاً للجميع إذ يتقدمه المختصون وقادة الرأي. وبالتالي فأحداثه تمس عدد أكبر من شرائح المجتمع.

#### – وسائل الإعلام الجماهيرية:

تمثل هذا المجال كل من الصحف الإذاعات والتلفزيون، لكونها قادرة على بعث نشاط اتصالي دائم للنقاش حول القضايا السياسية والاجتماعية، كما تساهم في تكوين الرأي العام وحتى توجيهه تصل إلى جماهير كبيرة يلعب فيها المواطن دوراً سلبياً لكونه متلقى، هي محصورة على الخبراء والمختصين من صحفيين وغيرهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مجلة مقدمات، بن عيسى قواسم، رهانات الفضاء العمومي الافتراضي شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجاً، م 3 ع 9، 2020، ص 89 – 117.  
<sup>2</sup> مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، بن بوزيان عبد الرحيم. الفضاء العمومي عبر الصفحات الإخبارية لموقع فايسبوك، ع 24، 2017، ص 77.

لكن تحول المجتمعات بظهور الأنترنت وتحول العالم إلى قرية صغيرة متشابكة لا حواجز ولا معيقات تمنع تواصل البشر فيهم بينهم سواء على المستوى المحلي أو العالمي بعث من جديد فكرة هابرماس عن الفضاء العمومي في بعدها الرقمي أو الافتراضي وكيفية استفادتها من هذا الواقع الجديد.

### – المجال العمومي الافتراضي:

الأنترنت كوافد جديد على الحياة الاجتماعية بمختلف خصوصياته وأفاقه جلب معه طرحا جديدا، في حين كان المجال الخاص ممثلا في الأسرة والنقاش يكون ضمن الغرفة الرئيسية بالبيت، والمجال العمومي يكون خارجها حسب أشكاله الثلاثة السابقة الذكر، نجد أن الفضاء الافتراضي الذي افرزته الأنترنت هو فضاء خاص وعام في نفس الوقت وكذا فضاء يؤسس للهوية الفردية والجماعية.

ليتركز النقاش حول طبيعة النقاش الذي سيسود هذا الفضاء الافتراضي بمعنى هل سيكون ممثلا للفرد وأنانيته وتعبيرا عنه أم سيتخذ شكل النقاشات التقليدية التي ألفها الأفراد في حين لا دليل يؤكد أن النقاشات في الأنترنت ستكون باستحضار الحجج والبراهين للوصول إلى اتفاق جمعي حول المواضيع، من جهته انتهى الباحثين هيل وهيوغ إلى كون الأفراد بطبيعتهم سيسعون إلى تكييف الفضاء الافتراضي بما يتوافق مع ممارساتهم التعبيرية أو النقاشية فيما يخص مختلف القضايا<sup>1</sup>، ليتحول النقاش إلى مدى ملائمة التكنولوجيا الجديدة التي استوعبت وسائل الإعلام في بعدها الإلكتروني في بروز فضاء عام جديد ذو ميزة افتراضية يتوافق وطرح هابرماس بحيث يكون فضاء للنقاش وطرح المسائل العامة، ونقد النظم السياسية ومراقبتها خاصة في بداياته أين كان التدوين الإلكتروني أنشط شكل تعبير على الأنترنت من خلال المقالات والنقاشات التي تتناول مختلف المواضيع بين مختلف شرائح المجتمع من المواطن العادي إلى الصحفي وصولا إلى السياسي لتعد تجسيدا لما تحدث عنه هابرماس<sup>2</sup> ولقد أشار "يونغ" إلى أن نمط الاتصال المتوفر من خلال الأنترنت شكل فضاءا جديدا يمنح الفرصة أمام تشكيل مجال عام، وعبر عنه على أنه مجال يعتمد على التبادل المجاني للأفكار والآراء بين المواطنين ويلعب دورا في هدم الأنظمة المغلقة، كما يرى أنه فضاء عام رمزي مكون من اتصال اجتماعي مركب يتسم بكونه تفاعلي يعتمد على المشاركة فهو مجال محكوم بالصور ويتحرك بحقيقة هي المعرفة تتحدد المشاركة فيه بقوة المعرفة لا بقوة العلاقات، ويصبح المصدر الرئيسي لشرعية المجال العام الافتراضي هو الإحساس بالجماعة في حين حسبه كانت شرعية المجال العام الواقعي تستمد من الهيبة أو مكانة الشخص وأهميته<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Papacharissi Zizi, The Virtual Sphere, The Information Society Reader, 2020, p21.

<sup>2</sup> المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، صغير عباس، فريدة، تجليات الفضاء العمومي الافتراضي من خلال التفاعل الافتراضي عبر المجموعات الافتراضية – دراسة تحليلية اثنوجرافية -، ع 4، 2018، ص 114 – 137.

<sup>3</sup> بن عيسى قواسم، مرجع سابق، ص 106.

## 2- الحوكمة الذكية كألية حديثة في سياق إدارة الدولة والمجتمع.

### ➤ تعريف الحوكمة الذكية:

قبل الخوض في تعريف مفهوم الحوكمة الذكية والتي تعني الارتباط البارز بتكنولوجيات الاعلام والاتصال والفضاءات الرقمية نقدم تعريف لمفهوم الحوكمة التي عرفه البنك الدولي بكونها " الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية"<sup>1</sup>، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد اعتبر أنها ممارسات الهيئات الاقتصادية والتي يكتنفها الرشد والفعالية لإدارة شؤون المواطنين على كافة المستويات<sup>2</sup>، من جانبها مؤسسة التمويل الدولية اعتبرت الحوكمة نظام لإدارة الشركات والتحكم في أعمالها<sup>3</sup>، أما بالجديد عن الحوكمة الذكية أو الإلكترونية كما يحلو لبعض الباحثين تسميتها والمتعلقة بالاعتماد على تكنولوجيات الاعلام والاتصال والفضاءات الرقمية للتيسير والإدارة فقد قدمت لها عدد من التعريفات نذكر منها: " أنها نمط للحكم يعتمد على استخدام الأنشطة الإلكترونية لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية داخل الدولة الرسمية وغير الرسمية بما يدعم صيانة السياسات وآليات التنفيذ لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق المواطن واستقلالته وزيادة الكفاءة في توزيع الخدمات الإلكترونية بما يحقق التنمية المستدامة"<sup>4</sup>.

ومن خلال ما عرض تبرز لنا الحوكمة الذكية باعتبارها أحد أشكال استغلال التكنولوجيا لتحسين أداء الهيئات الحكومية بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطن في إطار من العدل والشفافية والمساواة والرقابة والمتابعة.

ويحلينا الاعتماد على الحوكمة الذكية إلى تبني سياسة رشيدة تعود بالعديد من المزايا على المجتمع وتساعد على انخراط المواطنين وكذا الشركات في الاقتصاد بشكل أفضل في ظل زيادة الشفافية التي تتيحها العملية الرقمية لتبرز جملة من الفوائد نذكر منها:

- التحول من حوكمة مؤسسات أو هيئات مغلقة إلى هيئات منفتحة ذات أداء عالي.
  - زيادة التواصل بين المؤسسات والمواطن.
  - القدرة على توفير المعلومة بمصدقية وشفافية.
  - استخدام موارد المؤسسة بفاعلية أكبر وترشيد الاستهلاك بكفاءة.
  - الاعتماد على الخدمات الإلكترونية يوفر الجهد والوقت، وحسن سير العمل ومكافحة الفساد.<sup>5</sup>
- لتبرز الحوكمة الذكية كمجال عام رقمي يتيح فضاءا للعاملين والمواطنين عبر الخدمات المتاحة لهم للتعبير عن آرائهم ونقل شكاويهم وسبل ترقية الخدمات ما ينتهي بإشراك المواطن كفاعل في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية

<sup>1</sup> مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، فلاح صليحة، متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، ع04، 2021، ص 29.

<sup>2</sup> فلاح صليحة، مرجع سابق، ص 29.

<sup>3</sup> الخضير محمد أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ط1، ص 54.

<sup>4</sup> عبد المحسن زكي، ايمان، الحوكمة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 92.

<sup>5</sup> مجلة العلوم الإنسانية، سالم أبو بكر، وآخرون. دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة، ع08، 2018، ص 263.

### 3- دور الثورة التكنولوجية في إعادة تعريف مكونات المجال العمومي

لقد أدت المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي إلى تحول جذري في طبيعة المجال العام كما تصوره الفيلسوف يورغن هابرماس، حيث أعاد تشكيل مكوناته الأساسية بشكل غير مسبوق ونتناول على ثلاث مرتكزات وهي:

#### – على مستوى الفاعلين:

من المواطن الفرد إلى المستخدم الرقمي، إذ لم يعد الفاعل مقصوراً على المواطن المنظم في أحزاب أو جمعيات، بل أصبح المستخدم الذي ينتج محتوى على منصات مثل "تويتر" و"فيسبوك" هو المحرك الأساسي للنقاش. إلى جانب الخوارزميات، التي أصبحت فاعلاً غير بشري يؤثر في توجيه الرأي العام وترتيب الأولويات (مثل خوارزميات التوصية في "يوتيوب") إضافة للروبوتات (Bots) التي تشارك في النقاشات العامة بشكل آلي، مما يشوه طبيعة الحوار ويؤثر في الرأي العام، ناهيك عن منصات التكنولوجيا كوسيط مهيمن مثل "غوغل" و"فيسبوك" التي تتحكم في تدفق المعلومات وتشكل سلطة غير منتخبة، هذه السطوة التي أنت على خلفية تآكل دور الفاعلين التقليديين من وسائل الإعلام التقليدية التي كانت تحوز هذا الفضاء.

إذ تبرز أولى الإشكالات التي تواجه المتفاعلين بتجسيد الفضاء الهابرماسي افتراضياً هو تشظي المجال العمومي وتحوله إلى فضاءات منغلقة، فالانتقال للنقاش الافتراضي يستثني الفئات غير القادرة على الولوج إلى التكنولوجيا، إلى جانب هذا فالنقاش العام الذي يتيح الفضاء العمومي يشترط المساواة بين المتناقشين بينما النقاش عبر الأنترنت ومواقع التواصل لا يكفل ذلك في ظل عدم القدرة عن معرفة الهوية الحقيقية للمتناقشين ما يعد عائقاً في بناء الأفكار<sup>1</sup>

#### – إعادة تعريف القضايا:

حيث تغيرت أولويات النقاش من أسبقية الإثارة على الجوهر إذ تفضل الخوارزميات القضايا المثيرة للجدل أو العاطفية (مثل الإشاعات أو الأخبار الكاذبة) على القضايا الجوهرية المعقدة (كسياسات المالية)، إلى جانب تفتيت القضايا الكبرى بحيث تحولت القضايا العامة من نقاشات مطولة حول سياسات عامة إلى هاشتاجات و"موجات" سريعة الزوال، لتبرز إلى السطح قضايا جديدة على غرار قضايا الخصوصية والأخلاق الرقمية وكذا قضايا حراس البوابة والمسيطرين على النقاش الرقمي<sup>2</sup>.

#### – إعادة تعريف آليات النقاش:

حيث برز تحول في طبيعة النقاش من النقاش العقلاني إلى النقاش السطحي الذي يعتمد على التعليقات القصيرة، و"الإعجابات"، و"المشاركات".

هذه التحولات برزت معها تحديات جديدة فرضتها البيئة الرقمية من الجيوش الإلكترونية الموجهة للنقاش العام والمشاركة في حملات رقمية محلية وعابرة للحدود تعمل على توجيه الآراء والمواقف اتجاه القضايا، وبروز خطاب الكراهية وانتشاره على المنصات الرقمية كونه يساهم في بعث تفاعلات أكثر دون اهتمام بالآثار الجسيمة التي تنتج عنه.

<sup>1</sup> قاسيمي لامية، نفس المرجع، ص 76.

<sup>2</sup> مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي، ع 20، 2015، ص 230.

## المحور الثاني: الفرص السياسية والاتصالية للمجال العمومي الرقمي

## 1- تعزيز المشاركة السياسية:

انتقل النقاش من الأنترنت كمجال عام يحقق شروط الفضاء العمومي في شرطيته الافتراضية إلى مواقع التواصل الاجتماعي كونها الشكل الأكثر ملائمة لماهية المفهوم، كونها تجمع ملايين الناس في فضاءات متجانسة، أي تجمع ذوي الاهتمامات المشتكة دون حواجز مكانية وكذا التفاعل فيما بينهم بمشاركة التعليقات والصور الخ.

وفي هذا الصدد يرى " جانيس بليد" أن هذه المواقع عبارة عن هيكل اجتماعي حقيقي يستند إلى تماسك أعضائه عبر مستويين: الأول داخل الجماعة من خلال المشاركة في استخدام اللغة، والرموز، والحالات العاطفية وثانياً على المستوى الخارجي من خلال تواجده النقيضان "هم" و"نحن". وفي نفس السياق يرى العديد من الباحثين أن مواقع التواصل كانت بديلاً حيوياً نتيجة فراغ النقاش العمومي حول القضايا ذات الشأن عبر الاستيلاء على أبرز منصاته في مقدمتها وسائل الإعلام التقليدية، حيث تجدد الأمل في مواقع التواصل بكونها فضاءات غير قابلة للاستيلاء وترسخ هذا الطرح بعد أحداث الربيع العربي حيث أبانت الأحداث عن تحرر الشبكات الاجتماعية من الأجندة السياسية كونها ليست مملوكة من أي حزب سياسي ومنعتة من سلطة المال وتمنح صوتاً للمقصيين من النقاش العام<sup>2</sup>.

لقد ساهم المجال الرقمي في بعث ما يعرف بالمشاركة السياسية الرقمية التي يرى غيبسون Gibson وكانتيجوش Cantijoch، أن الفروق بينها وبين المشاركة التقليدية أو الواقعية تبرز في تسعة فروق مرتبطة بالفعل السياسي ذاته وهي: 1- التصويت، 2- أنشطة الحزب والحملة الانتخابية، 3- الأنشطة الاحتجاجية، 4- الاتصال، 5- الأفعال الجماعية، 6- النزعة الاستهلاكية، إضافة إلى ما يسمى بالمشاركة السلبية والمتمثلة في: 7- الاهتمام بالأخبار السياسية، 8- المناقشة والحوارات السياسية، 9- الوضع والأساليب التعبيرية<sup>3</sup>.

وقد أبانت العديد من التجارب العالمية دور المنصات الرقمية في بعث النقاش السياسي وتحفيز المواطن على الانخراط في الفعل السياسي، مثال ذلك تدوينة هيلاري كلينتون يوم 12 أبريل 2015 " أنا سأترشح للانتخابات"، بفيديو بسيط أعلنت فيه ترشحها للانتخابات الأمريكية على موقع تويتر، اكتسح كل مواقع التواصل الاجتماعي في أمريكا باعثة نقاشاً سياسياً كبيراً ساهم فيه مؤيدوها ومتابعوها على المنصة لتأكيد قوة حضورهم في الساحة السياسية الأمريكية، هذه التدوينة البسيطة نفت أي حدود أو وسطاء بين السياسي ومؤيديه ما يخلق بينهم رابط أقوى مما تتيحه قبل وسائل الإعلام التقليدية<sup>4</sup>، وفي دراسة حول

<sup>1</sup> قواسم بن عيسى، مرجع سابق، ص 108.

<sup>2</sup> العياضي نصر الدين، المجال العمومي والميديا: محاولة تفكيك علاقة متلبسة، ورقة مقدمة بالمؤتمر الدولي الفضاء العمومي ومواقع الشبكات الاجتماعية: التنشيط وإعادة قراءة المفهوم، وهران، أبريل 2017، ص 09.

<sup>3</sup> Information, Communication & Society, Christina Ruess et al., Online political participation: the evolution of a concept, 26(8), P 1498

<sup>4</sup> International Journal of Women in Technical Education and Employment, Olubukola Fakeye, Impact of Social Media on Political Awareness: A Case Study of Ilaro Youths, 4(1), 2023, p36.

التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على تنمية الوعي السياسي لدى شباب الحراك في الجزائر في فبراير 2019، للباحثين نورالدين دحمان وراضية شيخي، توصلت الدراسة إلى كون مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تلعب أدواراً مهمة في تنمية الوعي لدى الشباب المشارك في الحراك من خلال تزويدهم بالمعطيات السياسية، كما ساهمت في تنظيم الحراك من خلال التواصل والتعبئة ونقل الحدث على المباشر، كما كانت فضاءاً للتعرف على مختلف الأفكار والأيدولوجيات الموجودة بالساحة الوطنية، إلى جانب تنمية ثقافة قانونية للحقوق السياسية للمواطن بحيث أصبح الشباب يعرف تفاصيل مواد الدستور الجزائري على غرار المادة 07، 08 و 102 وكل ما يتعلق بصلاحيات الشعب كمصدر لكل السلطات<sup>1</sup>.

ما يؤكد أن هذه المنصات الرقمية قد عمدت إلى كسر احتكار المعلومة لا سيما السياسية منها في ظل بروز ما يعرف بصحافة المواطن وتحول المتلقي إلى منتج للمحتوى، ما أعطى الأصوات المقموعة فرصة للتعبير عن آرائها مستفيدة من خصائص البيئة الرقمية المتجاوزة للزمان والمكان وكذا تعبئة الرأي والقدرة على الحشد واستقطاب متابعين جدد بما يساهم في القدرة على الضغط من أجل التغيير.

## 2- دعم الشفافية والمساءلة:

بشكل عام فمبدأ الشفافية يعنى بانفتاح الممارسات الحكومية على المواطنين من خلال إتاحة المعلومة والقدرة على الوصول إليها، وكذا القدرة على متابعة نشاطات الحكومة والهيئات الوصية بما يقلل الفساد، من خلال إتاحة كل المصادر التي عكس التعامل النزيه مع المواطن أو المستخدم، هذا التوجه الذي يفرض مهارات رقمية يمكن قولبتها في إطار إعلامي يكتسي مجموعة من المهارات التي تخلص إلى هذا الهدف منها:

– المهارات التحليلية: والتي تتعلق بتبيان الأساليب الإجرائية في أداء العمل وتناسق المعلومات مع بعض بعضها وتبيان دراسات مقارنة أو مشاريع في ذات الاهتمامات لكيانات أخرى لتكون محل مفارقات تزيل اللبس عن ذهن المتلقي على غرار السياسة المالية المتبعة والسياسات المتبعة في دول مجاورة وأوجه التقارب والاختلاف وخصوصية كل منها.

– المهارات الفنية: والتي تعنى بسبل تفاعل الحكومات مع مختلف القضايا والأمور المتعلقة بها على غرار إدارة قواعد البيانات والبرامج التي تحتونها، وتصميم أنظمة متوافقة مع البنية التحتية للمؤسسات وموردها، توفير مختلف الصيغ المتاحة لتمكين المستخدم من الاستفادة الكلية منها

على غرار الإنفوجرافيك والتصوير البياني ما يسمح بتحويل البيانات المعقدة إلى رسوم بيانية سهلة الفهم للمواطن العادي، مما يوسع قاعدة المتابعين والمشاركين في الرقابة.

– مهارات العرض والتواصل مع الآخرين: العمل على إتاحة مساحات للشكاوي والتعليق على مختلف المشاريع وفتح قنوات الحوار مع الشركاء الاجتماعيين الفاعلين في هذا الجانب على غرار الصحفيين الاستقصائيين والقيام بحملات عمومية

<sup>1</sup>مجلة دراسات وأبحاث، دحمان نور الدين، شيخي راضية، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على تنمية الوعي السياسي لدى شباب الحراك الشعبي في الجزائر، م 12 ع 04، 2020.

للتعريف بالمشاريع المنجزة وسيورتها والأهداف المتوخاة منها في إطار تعريف المجتمع بالاستراتيجيات المتخذة من طرف الهيئات الحكومية استجابة لانشغالهم<sup>1</sup>.

أما بالعودة إلى مبدأ المساءلة فهو ينبع من فكرة إشراك الفرد في عملية صنع القرار وتحميله مسؤولية متابعة هذا القرار كونه المتأثر به إيجابا وسلبا وتنوع المساءلة لعدة أشكال: شعبية، تشريعية، قضائية، إعلامية لدفع المسؤولين للحرص على المصلحة العامة والقيام بعملهم بصدق ونزاهة<sup>2</sup>، من ذلك بعث وتشجيع مشاريع الرقابة الجماعية على غرار طرح منصات رقمية للإبلاغ عن المشاكل والمشاريع المتعطلة، والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي ما يضغط على المسؤولين للتدخل أو على غرار إتاحة تطبيقات للمواطنين للتواصل مع الهيئات الحكومية في ظل وجود تجاوزات كما هو الحال في الجزائر لتوقيف أصحاب السياقة الخطرة في الطرقات وتشجيع المبلغين على الفساد وحمايتهم.

حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية كأرشيف للذاكرة المجتمعية خاصة للوعود المقدمة من طرف المسؤولين أثناء الحملات الانتخابية والعودة إليها فيما بعد كألية مساءلة عبر مقاطع الفيديو ومقارنتها بما تجسد على أرض الواقع مما يخلق حملات ضغط ونصرة للفئات المتضررة.

### المحور الثالث: التحديات والمخاطر المرتبطة بالرقمنة

لا يمكن النظر إلى عملية إعادة تشكيل المجال العمومي في العصر الرقمي بمعزل عن التحديات والمخاطر البنيوية التي تفرضها التقنيات الحديثة. يهدف هذا المحور إلى تحليل أربعة أبعاد رئيسية لهذه المخاطر، بدءاً من تسليع المجال العمومي وتآكل فضاء النقاش النقدي، مروراً بظاهرة هيمنة الخوارزميات في صناعة الرأي العام والتلاعب المعرفي، وصولاً إلى التهديد الذي يمثله انتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وانتهاءً باستعراض المخاطر الأخلاقية والقيمية المرتبطة بحماية البيانات والتحيز الخوارزمي.

#### 1. تسليع المجال العمومي:

يمثل تزايد هيمنة نموذج المجتمع الاستهلاكي تحدياً بنيوياً عميقاً للمجال العمومي (Public Sphere). لقد أصبح هذا النموذج الإطار المرجعي الأساسي الذي يوجه السلوك الإنساني ويؤثر في صنع القرار السياسي. يشير العديد من الباحثين إلى أن التوسع في النزعة الاستهلاكية وتسليع كل شيء يهدد جوهر وجود ووظيفة المجال العمومي، الذي يُفترض أن يكون فضاءً للنقاش العقلاني الحر والمشاركة المدنية.

<sup>1</sup> مجلة الاقتصاد الحيوي والسياسات البيئية الحيوية، الزهيري طلال ناظم القرشي فاضل عبد علي، الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الأكاديمية: المفاهيم وآليات التطبيق، م 3ع 1، 2017، ص 75.

<sup>2</sup> طليب أحمد، رؤية استراتيجية لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في إطار آليات الحكم الراشد، ورقة مقدمة بالمؤتمر الدولي آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول، البليدة 2، أفريل 20-21 أكتوبر 2014، ص 12.

يُعزى هذا التهديد إلى الدور المتنامي للشركات الكبرى، التي يُنظر إليها على أنها تتلاعب بالنظام السياسي وتعمل على خلق احتياجات غير أصيلة وطلب زائف بين المستهلكين، فضلاً عن انتهاكها الممنهج للخصوصية الفردية.

وفي سياق الرقمنة، تبرز مخاوف جدية من أن تعمل هذه التقنيات على إعاقة النقاشات العامة وتحويل المحتوى الإعلامي إلى مجرد سلع قابلة للتداول. ونتيجة لذلك، تتحول وسائل الإعلام الإلكترونية إلى قنوات دعائية تهدف إلى تغيير التصورات وتشكيل المعتقدات، مما يؤدي إلى تآكل مسار الخطاب العقلاني الذي ينبغي أن ينبثق من المجتمع المدني.

وقد امتد هذا التحول ليشمل حتى الديمقراطية الحديثة، التي باتت تُقدم في بعض الأحيان كنظام يوفر مجموعة واسعة من الخيارات للمستهلكين بدلاً من المواطنين. في خضم هذه التغيرات، تضعف سلطة الأنظمة السياسية المركزية، وتشكل أنماط جديدة من الثقافات السياسية متأثرة بالتحولات في البنية الاجتماعية، بينما تتراجع مستويات المشاركة الفعالة في الخطاب السياسي. من هذا المنطلق، يصبح من الضروري إعادة تعريف المجال العمومي، ليس بوصفه مجرد "سوق للأفكار" أو "مستودع لتبادل المعلومات"، بل باعتباره الآلية الجوهرية التي ينتج المجتمع من خلالها ثقافته ويحافظ على تفاعله الاجتماعي-السياسي<sup>1</sup>.

## 2. هيمنة الخوارزميات وصناعة الرأي العام:

يظهر دور حاسم للرقمنة والانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي في تشكيل الرأي العام والتأثير على المشاركة السياسية. أصبحت الخوارزميات والتقنيات الذكية أدوات فعالة في توجيه المعلومات وتشكيل المواقف السياسية، حيث تؤثر بشكل عميق على الرأي العام من خلال آليات متعددة. من أبرز هذه الآليات استخدام خوارزميات التوصية والتصفية التي تتحكم في تدفق المعلومات التي يتلقاها الأفراد. تقوم هذه الخوارزميات بتحليل البيانات الشخصية والأنشطة السابقة لتقديم محتوى يتماشى مع اهتمامات المستخدمين، مما يؤدي إلى تعزيز المواقف والآراء القائمة بدلاً من تقديم وجهات نظر متنوعة<sup>2</sup>.

على سبيل المثال، عندما تعرض الخوارزميات محتوى سياسياً موجهاً استناداً إلى تفضيلات المستخدمين السابقة، فإنها تعزز المواقف السياسية القائمة بدلاً من عرض مجموعة متنوعة من الآراء. هذا الأمر يؤدي إلى تعزيز الفقاعات المعلوماتية (Filter Bubbles)، حيث ينغمس الأفراد في معلومات تؤكد معتقداتهم السابقة فقط، مما يحد من تعرضهم لوجهات نظر أخرى. يتجاوز هذا التأثير مجرد التصفية ليصل إلى التلاعب المعرفي والذهني. يُعرّف التلاعب الذهني بفرد أو جماعة بأنه محاولة للسيطرة على السلوك والتوجهات عن طريق تقنيات الإقناع والاقتراح الذهني. يختلف التلاعب عن الهيمنة في كونه يسعى للحصول على تصرف تلقائي من الفرد أو الجماعة دون وعي كامل بالأصل الخارجي للإيحاء<sup>3</sup>. تتم عملية التلاعب بالفكر

<sup>1</sup> EURASIA Journal of Mathematics Science and Technology Education, Yetkinel Ömer, and Metin Çolak,. The Effects of Transformation of Public Sphere with the New Media in Academy. 13 (8), 2017, p 5009–5018.

<sup>2</sup> مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، زباني محمد، من الخوارزميات إلى التأثيرات الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية لتأثير الذكاء الاصطناعي على التواصل الاجتماعي، م 7ع، 2024، ص 144.

<sup>3</sup> François-Bernard Huyghe, Comprendre le pouvoir stratégique des médias, Eyrolles, Editions d'Organisation, septembre 2005, 1ère édition, p 20.

لدى الأفراد عبر آليات مركبة يمكن حصرها في: استغلال الانفعالات، التكرار المكثف، واستغلال الميل الإدراكي (Cognitive Bias)<sup>1</sup>.

### 3. انتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة:

ارتبط انتشار الأخبار الزائفة بشكل وثيق باستفادة منصات التواصل الاجتماعي من الثورة في مجال الاتصال والتواصل. وبسبب طبيعة وخصائص الشبكات الاجتماعية، أصبحت المعلومات المضللة سهلة الانتشار وسريعة التداول. وقد أثبتت الدراسات أن المستخدمين يميلون إلى مشاركة المحتويات الإخبارية والقصص الصحفية دون قراءتها أو التحقق منها بشكل كامل<sup>2</sup>.

إن ترويج الأخبار الزائفة يمثل تهديداً مباشراً لاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، من خلال تأجيج الانقسامات بين أفرادها وتعزيز الاضطرابات. كما يؤدي إلى إثارة التوترات الاجتماعية والسياسية، وزعزعة ثقة الناس في المؤسسات الرسمية وتقويض مصداقيتها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأخبار الزائفة أن تكون سبباً في نشر العنف والتفرقة الاجتماعية. لذلك، فإن مكافحة الأخبار الزائفة تتطلب جهوداً تشريعية وتنظيمية مشتركة من المؤسسات الإعلامية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد. يجب على الحكومات أن تتخذ إجراءات قانونية وتنظيمية صارمة ضد الجهات التي تروج للمعلومات المضللة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات<sup>3</sup>.

في هذا الإطار، أصدرت المفوضية الأوروبية تقارير تستند إلى تحقيق وسط مخاوف من أن المعلومات المضللة والزائفة تضر بالمجتمع بأكمله. ويدرس السياسيون في دول مختلفة مثل أستراليا، الفلبين، كندا، فرنسا، المملكة المتحدة، البرازيل، الهند، وإندونيسيا ما يجب القيام به استجابة لذلك. وفيما يتعلق بالتشريع، بادرت ألمانيا بقانون جديد لتغريم المنصات الرقمية بشدة إذا لم تقم بإزالة المحتوى غير القانوني، بما في ذلك الأخبار الزائفة وخطاب الكراهية، في غضون 24 ساعة من الإبلاغ عنها. كما أقر برلمان ماليزيا ترسانة قانونية لمكافحة الأخبار الزائفة في أبريل 2018<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Kernberg, O. Severe Personality Disorders, Psychotherapeutic Strategies, Yale University Press, 1993, p 15–18.

<sup>2</sup> Tim bajaran, How do yo fight fake news?, visited on 10 september 2025, From: <https://www.pcmag.com/opinions/how-do-you-fight-fake-news-ask-the-kids>.

<sup>3</sup> مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، الأشعري سعيد، وعبد العزيز الصادقي، الأخبار الزائفة (The Fake News) في وسائل التواصل الاجتماعي: تأصيل في المفهوم وبحث في الدوافع والأسباب، ص 162.

<sup>4</sup> Union Europeenne, Final report of the High Level Expert Group on Fake News and Online Disinformation, 2018, From: <https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/6ef4df8b-4cea-11e8-be1d01aa75ed71a1/language-en>

#### 4. المخاطر الأخلاقية والقيمية:

تعد حماية البيانات في البيئة الرقمية ركيزة أساسية للحفاظ على خصوصية الأفراد وصون المعلومات الحساسة. يفرض هذا الواقع وجود أطر قانونية وأخلاقية واضحة تضمن التعامل الآمن مع البيانات. وتشمل هذه الأطر مبادئ أساسية مثل الاعتبارات الأخلاقية والموافقة المستنيرة، بما يضمن شفافية جمع البيانات ومعالجتها وإطلاع الأفراد على كيفية استخدامها<sup>1</sup>. كما تبرز أهمية الدور الرقابي للهيئات المختصة والسياسات الأمنية في متابعة أنظمة الحماية الرقمية وضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة. وتُعد التشريعات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات نموذجًا رائدًا في هذا المجال، حيث تحدد الحقوق وتنظم طرق تخزين البيانات واستخدامها، وتفرض عقوبات رادعة على الانتهاكات، مما يعزز الأمن والخصوصية في الفضاء الرقمي<sup>2</sup>.

إن المخاطر الأخلاقية والقيمية لا تقتصر على الخصوصية، بل تمتد لتشمل التحيز الخوارزمي، وتأثير الذكاء الاصطناعي على القيم المجتمعية، والحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية أخلاقية لضمان أن التطور التكنولوجي يخدم الصالح العام ولا يقوض الأسس القيمية للمجتمع.

#### المحور الرابع: الحوكمة الرشيدة للمجال الرقمي

مثل الحوكمة الرشيدة للمجال الرقمي الإطار المفاهيمي والعملي الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والحفاظ على المبادئ الأساسية للديمقراطية، الشفافية، والعدالة الاجتماعية في الفضاء السيبراني. بعد استعراض التحديات البنيوية والمخاطر الأخلاقية التي تفرضها الرقمنة على المجال العمومي، يصبح من الضروري الانتقال إلى مناقشة الآليات التي يمكن من خلالها ترويض هذه التقنيات وتوجيهها لخدمة الصالح العام. وتتجاوز الحوكمة الرقمية مجرد وضع القوانين لتشمل بناء منظومة متكاملة من المبادئ، الأطر، والعمليات التي تضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للموارد والأدوات الرقمية.

#### 1) مبادئ الحوكمة الرقمية كضرورة سياسية:

تستند الحوكمة الرشيدة للمجال الرقمي إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى معالجة أوجه القصور التي أفرزتها الرقمنة غير المنظمة، وتعزيز قدرة الدول على توجيه التحول الرقمي بما يخدم المصلحة العامة. وقد بلورت الأطر الدولية، وعلى رأسها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوصيات اليونسكو، مجموعة من الأسس التي باتت ضرورية لضمان بناء فضاء رقمي آمن، منظم، وشامل. ومن أبرز هذه المبادئ<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، صبري أميرة، يوسف سيد محمود، وعزة نادى عبد الظاهر، حماية البيانات والخصوصية في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة بين جامعة كاليفورنيا بيركلي وجامعة عين شمس، 2025، ص 14.

<sup>2</sup> Faster Capita, Confidentiality in research: Maintaining Privacy in Scientific Studies, 2024, From <https://fastercapital.com/content/Confidentiality-in-research--Maintaining-Privacy-in-Scientific-Studies.html>

<sup>3</sup> OECD. OECD Digital Government Policy Framework: Six Dimensions of a Digital Government. Paris: OECD Publishing, 2020.

1.الرقمنة منذ التصميم: دمج التحول الرقمي في تصميم السياسات والخدمات الحكومية منذ البداية، وليس كإضافة لاحقة.

2.القطاع العام المبني على البيانات: استخدام البيانات في اتخاذ القرارات الحكومية وتطوير الخدمات وتقييم الأداء.

3.الحكومة كمنصة: بناء منصات رقمية مشتركة تسمح بإعادة استخدام البنى الرقمية وتسهيل تقديم الخدمات.

4.الانفتاح كقاعدة: تبني مبدأ الانفتاح، بما يشمل البيانات المفتوحة والمعلومات المتاحة للجمهور إلا في حالات الاستثناء المبررة.

5.الخدمات الموجهة للمستخدم: تصميم الخدمات والسياسات الرقمية وفق احتياجات المستخدمين ومشاركهم في تطويرها.

6.الاستباقية: قدرة الحكومة على تقديم خدمات استباقية مبنية على البيانات قبل أن يطلبها المواطن.

## (2) الأطر التشريعية والتنظيمية كضمان للنزاهة الرقمية:

تُعد الأطر التشريعية والتنظيمية الركيزة الأساسية لضمان أن التحول الرقمي يتم في إطار من العدالة والمساءلة، خاصة في ظل هيمنة الشركات الكبرى وتزايد مخاطر التلاعب الخوارزمي وانتشار المعلومات المضللة. إن الحوكمة الفعالة تتطلب سن قوانين تحمي الحقوق الأساسية للمواطنين في الفضاء الرقمي وتلزم الفاعلين الرقميين بالشفافية والمسؤولية.

أ. تنظيم المنصات الكبرى والشفافية الخوارزمية: تتطلب الحوكمة الرشيدة وضع ضوابط صارمة على عمل المنصات الرقمية الكبرى التي تتحكم في تدفق المعلومات وتشكيل الرأي العام. وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى الشفافية الخوارزمية، والتي تعني إتاحة تقارير مفهومة عن كيفية عمل خوارزميات التوصية والتصنيف التي تؤثر على المحتوى الذي يتلقاه المستخدمون. هذا الإجراء يهدف إلى مكافحة الفقاعات المعلوماتية (Filter Bubbles) وتعزيز التنوع في الآراء المعروضة، مما يدعم النقاش العقلاني بدلاً من الاستقطاب<sup>1</sup>. كما أن التشريعات الحديثة، مثل تلك التي طبقها ألمانيا، تفرض غرامات على المنصات التي لا تزيل المحتوى غير القانوني والأخبار الزائفة في غضون فترة زمنية محددة، مما يعكس تحولاً نحو تحميل هذه المنصات مسؤولية المحتوى المتداول<sup>2</sup>.

ب. حماية البيانات والأمن السيبراني: تظل حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني من أهم أولويات الحوكمة الرقمية. إن وجود أطر قانونية وأخلاقية واضحة، على غرار اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، يضمن التعامل الآمن مع البيانات ويفرض عقوبات رادعة على الانتهاكات<sup>3</sup>. وتتطلب الحوكمة الرشيدة للمجال الرقمي تبني

<sup>1</sup> AOC. (2025). Transparency in the Use of Artificial Intelligence Algorithms. AOC Union.

<sup>2</sup> مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، رشوان فاطمة، التحديات القانونية للحوكمة الرقمية في المؤسسات العامة، م 4ع 1، 2025.

<sup>3</sup>المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية، سلمى عصام نوار، أثر تطبيق متطلبات الأمن السيبراني على الحوكمة الرقمية بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة الاسكندرية، م 49، 2025.

الدليل الاستراتيجي لحكومة الأمن السيبراني، الذي يساعد الجهات الحكومية على تطبيق حوكمة فعالة لحماية الأصول الرقمية وضمان استمرارية الخدمات في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة<sup>1</sup>.

### 3) الاستثمار في التربية الإعلامية والرقمية كألية للحكومة:

لا يمكن للأطر التشريعية وحدها أن تضمن مجالاً عاماً رقمياً صحياً؛ بل يجب أن تترافق مع جهود مكثفة لبناء قدرات المواطنين. تهدف التربية الإعلامية والرقمية إلى تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للتعامل النقدي مع المحتوى الرقمي، والتمييز بين الأخبار الزائفة والموثوقة، وفهم آليات عمل المنصات الرقمية.

أ. بناء المواطن الناقد: إن التربية الإعلامية تمكن المواطن من أن يصبح فاعلاً رقمياً مسؤولاً بدلاً من كونه مجرد متلقي سلبي. فمن خلال فهم كيفية عمل الخوارزميات وتأثيرها على الرأي العام، يصبح الأفراد أكثر قدرة على مقاومة التلاعب المعرفي والذهني الذي تمارسه بعض الجهات<sup>2</sup>. هذا النوع من التربية يعزز المهارات التحليلية التي أشار إليها المحور الثاني، والتي تتعلق بتقييم مصداقية المعلومات وتناسقها، مما يوسع قاعدة المشاركين في الرقابة والمساءلة.

ب. تعزيز الثقافة السيبرانية: تساهم التربية الرقمية في تعزيز الثقافة السيبرانية، وهي الوعي بالمخاطر الأمنية وكيفية حماية البيانات الشخصية. هذا الوعي ضروري لضمان أن المشاركة السياسية في الفضاء الرقمي تتم بأمان وثقة، مما يقلل من استغلال الفئات الضعيفة أو غير الملمة بالتكنولوجيا.

### 4) تطبيقات الحوكمة الرقمية لتعزيز المشاركة والشفافية:

تُترجم مبادئ الحوكمة الرقمية إلى تطبيقات عملية تهدف إلى تحسين أداء الحكومة وتعزيز تفاعلها مع المواطنين، مما يدعم المجال العمومي الرقمي كفضاء للمشاركة الفعالة.

أ. الحكومة كمنصة والخدمات الاستباقية: تتبنى الحوكمة الرقمية مفهوم الحكومة كمنصة، حيث يتم بناء منصات رقمية مشتركة تسمح بإعادة استخدام البنى الرقمية وتسهيل تقديم الخدمات<sup>2</sup>. هذا النموذج يركز على الخدمات الموجهة للمستخدم، حيث يتم تصميم الخدمات والسياسات الرقمية وفق احتياجات المواطنين ومشاركتهم في تطويرها. كما يتيح مبدأ الاستباقية للحكومة تقديم خدمات مبنية على البيانات قبل أن يطلبها المواطن، مما يعزز الثقة والكفاءة في الأداء الحكومي.

ب. حوكمة الذكاء الاصطناعي: مع التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة إلى حوكمة الذكاء الاصطناعي لضمان استخدامه بشكل مسؤول وأخلاقي. تلعب هذه الحوكمة دوراً جوهرياً في تعزيز الثقة في التقنية الحديثة وضمان أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام تخدم الصالح العام ولا تؤدي إلى تحيز خوارزمي أو انتهاك للقيم المجتمعية<sup>3</sup>. إن دمج الذكاء

<sup>1</sup> Ministry of Transport, Communications and Information Technology (MTcit). (2025). Cybersecurity Governance Guideline. Sultanate of Oman.

<sup>2</sup> مجلة السياسة الدولية، محمد خليف، أهمية الحوكمة في دعم جهود التحول الرقمي، 2024.

<sup>3</sup> Cerebra Research Center, 2025, AI Governance, Opportunities and Challenges in Cybersecurity.

الاصطناعي في الحوكمة الرقمية يهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية العمليات الحكومية، مما يعزز من قدرة الدولة على اتخاذ القرارات القائمة على البيانات<sup>1</sup>.

إن هذه الآليات والتطبيقات تشكل الإطار المتكامل الذي يمكن من خلاله تحويل المجال العمومي الرقمي من فضاء للصراع والاستقطاب إلى فضاء حقيقي للنقاش العقلاني والمشاركة المدنية الشاملة، بما يحقق التوازن المنشود بين الابتكار التكنولوجي والقيم الديمقراطية الأساسية.

#### خاتمة:

إن عملية إعادة تشكيل المجال العمومي في العصر الرقمي هي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، تمثل تحديًا وجوديًا للمفاهيم الكلاسيكية للمجال العام كما صاغها هابرماس. لقد أحدثت التقنيات الرقمية، من منصات التواصل الاجتماعي إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي، تحولاً جذرياً في الفاعلين، والقضايا، وآليات النقاش، مما أفرز فرصاً غير مسبوقه لتعزيز المشاركة السياسية والشفافية، لكنه في الوقت ذاته كشف عن مخاطر بنيوية جسيمة.

إن الفرص التي يتيحها المجال العمومي الرقمي، والمتمثلة في كسر احتكار المعلومة، وتعزيز المساءلة الشعبية، وتسهيل التعبئة السياسية، لا يمكن تجاهلها. ومع ذلك، فإن هذه الفرص محفوفة بمخاطر لا تقل خطورة، أبرزها تسليع المجال العمومي، وهيمنة الخوارزميات التي تصنع الرأي العام وتؤدي إلى التلاعب المعرفي، بالإضافة إلى انتشار المعلومات المضللة التي تهدد النزاهة الديمقراطية.

في مواجهة هذا الواقع ذي الوجهين، تبرز الحوكمة الرشيدة للمجال الرقمي كضرورة قصوى وليست خياراً تكميلياً. إنها الإطار الذي يمكن من خلاله ترويض القوة التكنولوجية وتوجيهها لخدمة الصالح العام. تتطلب هذه الحوكمة مقارنة شاملة تركز على:

– أطر تشريعية وتنظيمية صارمة تنظم عمل المنصات الكبرى وتضمن الشفافية الخوارزمية وحماية البيانات.

– الاستثمار في التربية الإعلامية والرقمية لبناء مواطن ناقد وفاعل يمتلك القدرة على التمييز والتحليل.

– تبني مبادئ الحوكمة الرقمية التي تضع المستخدم واحتياجاته في صميم تصميم الخدمات والسياسات الحكومية.

إن مستقبل المجال العمومي في العصر الرقمي لا يتحدد فقط بمدى تطور التكنولوجيا، بل بمدى قدرة المجتمعات على تنظيم هذا الفضاء وتأهيل مواطنيها للتعامل معه بوعي ومسؤولية. إن التحدي الأكبر يكمن في تحويل المجال العمومي الرقمي من فضاء للاستقطاب والتلاعب إلى فضاء حقيقي للنقاش العقلاني والمشاركة المدنية الشاملة، بما يحقق التوازن المنشود بين الابتكار التكنولوجي والقيم الديمقراطية الأساسية.

<sup>1</sup> Almaliki Training, 2025, Digital Governance Using Artificial Intelligence, Enhancing Government Transparency and Efficiency.

## قائمة المراجع:

### باللغة العربية:

- جمال زكي والسيد ياسين، أسس البحث العلمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962.
- الخضيري محمد أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ط1.
- خندقجي محمد عبد الجبار ونواف عبد الجبار، مناهج البحث العلمي: منظور تربوي معاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012.
- طييب أحمد، رؤية استراتيجية لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في إطار آليات الحكم الراشد، ورقة مقدمة بالمؤتمر الدولي آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول، البليدة 2، أبريل 20-21 أكتوبر 2014.
- عبد المحسن زكي، ايمان، الحوكمة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- العياضي نصر الدين، المجال العمومي والميديا: محاولة تفكيك علاقة متلبسة، ورقة مقدمة بالمؤتمر الدولي الفضاء العمومي ومواقع الشبكات الاجتماعية: التشظي وإعادة قراءة المفهوم، وهران، أبريل 2017.
- مجلة الاقتصاد الحيوي والسياسات البيئية الحيوية، الزهيري طلال ناظم القريشي فاضل عبد علي، الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الأكاديمية: المفاهيم وآليات التطبيق، م 1 ع 3، 2017.
- مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، الأشعري سعيد، وعبد العزيز الصادقي، الأخبار الزائفة (The Fake News) في وسائل التواصل الاجتماعي: تأصيل في المفهوم وبحث في الدوافع والأسباب.
- مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، زباني محمد، من الخوارزميات إلى التأثيرات الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية لتأثير الذكاء الاصطناعي على التواصل الاجتماعي، م 1 ع 7، 2024، ص 144.
- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، رشوان فاطمة، التحديات القانونية للحكومة الرقمية في المؤسسات العامة، م 4 ع 1، 2025.
- المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، صغير عباس، فريدة، تجليات الفضاء العمومي الافتراضي من خلال التفاعل الافتراضي عبر المجموعات الافتراضية - دراسة تحليلية اثنوجرافية -، ع 4، 2018.
- مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، قاسمي صافية، الفضاء السيبراني والأغوار الإلكترونية: اشكالية خلق فضاء عمومي افتراضي حسب المنظور الهابرماسي، ع 07، 2016.

- مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، بن بوزيان عبد الرحيم. الفضاء العمومي عبر الصفحات الإخبارية لموقع فايسبوك، ع 24، 2017.

- مجلة السياسة الدولية، محمد خليف، أهمية الحوكمة في دعم جهود التحول الرقمي، 2024.

- المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية، سلى عصام نوار، أثر تطبيق متطلبات الأمن السيبراني على الحوكمة الرقمية بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة الاسكندرية، م 49، 2025.

- مجلة العلوم الإنسانية سالم أبو بكر، وآخرون. دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة، ع 08، 2018.

- مجلة العلوم الإنسانية سالم أبو بكر، وآخرون. دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة، ع 08، 2018.

- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي، ع 20، 2015.

<sup>1</sup>مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، صبري أميرة، يوسف سيد محمود، وعزة نادى عبد الظاهر، حماية البيانات والخصوصية في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة بين جامعة كاليفورنيا بيركلي وجامعة عين شمس، 2025.

- مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، فلاق صليحة، متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، ع 04، 2021.

- مجلة دراسات وأبحاث، دحمان نور الدين، شيخي راضية، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على تنمية الوعي السياسي لدى شباب الحراك الشعبي في الجزائر، م 12 ع 04، 2020.

- مجلة مقدمات، بن عيسى قواسم، رهانات الفضاء العمومي الافتراضي شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا، م 3 ع 9، 2020.

#### باللغة الأجنبية:

- Almaliki Training, 2025, Digital Governance Using Artificial Intelligence, Enhancing Government Transparency and Efficiency.
- AOC. (2025). Transparency in the Use of Artificial Intelligence Algorithms. AOC Union.
- Cerebra Research Center, 2025, AI Governance, Opportunities and Challenges in Cybersecurity.
- EURASIA Journal of Mathematics Science and Technology Education, Yetkinel Ömer, and Metin Çolak,. The Effects of Transformation of Public Sphere with the New Media in Academy. 13 (8), 2017.

- Faster Capita, Confidentiality in research: Maintaining Privacy in Scientific Studies, 2024, From <https://fastercapital.com/content/Confidentiality-in-research--Maintaining-Privacy-in-Scientific-Studies.html>
- François-Bernard Huyghe, Comprendre le pouvoir stratégique des médias, Eyrolles, Editions d'Organisation, septembre 2005, 1ère édition.
- Information, Communication & Society, Christina Ruess et al., Online political participation: the evolution of a concept, 26(8).
- International Journal of Women in Technical Education and Employment, Olubukola Fakeye, Impact of Social Media on Political Awareness: A Case Study of Ilaro Youths, 4(1), 2023.
- Kernberg ,O. Severe Personality Disorders, Psychotherapeutic Strategies, Yale University Press, 1993, .
- Ministry of Transport, Communications and Information Technology (MTcit). (2025). Cybersecurity Governance Guideline. Sultanate of Oman.
- OECD. OECD Digital Government Policy Framework: Six Dimensions of a Digital Government. Paris: OECD Publishing, 2020.
- Papacharissi Zizi, The Virtual Sphere, The Information Society Reader, 2020.
- Tim bajaran, How do yo fight fake news?, visited on 10 september 2025, From: <https://www.pcmag.com/opinions/how-do-you-fight-fake-news-ask-the-kids>.
- Union Européenne, Final report of the High Level Expert Group on Fake News and Online Disinformation, 2018, From : <https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/6ef4df8b-4cea-11e8-be1d01aa75ed71a1/language-en>



## مدرسة كوبنهاجن للأمن: تحليل القطاع البيئي في الاتحاد الأوروبي

Copenhagen School of Security: An Analysis of the Environmental Sector in the European Union

عبدالله القبساني (جامعة الملك عبد العزيز، السعودية)

Abdullah Al-Qabsani (King Abdulaziz University, Saudi Arabia)

### Abstract:

This study aims to examine how the Copenhagen School conceptualizes the environmental sector as one of the new sectors of security. It seeks to connect the School's structural theoretical framework with the realities of environmental policy in the European Union by analyzing the roles of different actors involved in the securitization process, including civil society organizations, multinational corporations, and political authorities.

The study argues that the construction of an existential threat is not limited to political actors alone. Experts and scientists also play a crucial role by assessing whether an objective threat exists, thereby paving the way for subsequent stages of the securitization process. In addition, the paper highlights the role of the analyst within the Copenhagen School, whose task is to analyze the securitization process rather than determine whether the threat itself is real.

The study concludes that the securitization of environmental issues in the European Union has accelerated technological transformation at a pace that exceeds the Union's capacity to respond effectively. This dynamic has generated counter-responses from market forces and raised concerns about the shift of environmental governance from the domain of public policy to that of emergency politics.

## مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تناول مدرسة كوبنهاجن للقطاع البيئي بوصفه أحد قطاعات الأمن الجديدة، من خلال الربط بين إطارها النظري البنوي وواقع السياسات البيئية في الاتحاد الأوروبي. وتركز الدراسة على تحليل أدوار الفاعلين المختلفين في عملية الأمانة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والشركات متعددة الجنسيات، والوحدات السياسية. وتوضح الدراسة أن إنتاج التهديد الوجودي لا يقتصر على الفاعلين السياسيين، بل يشارك فيه أيضاً الخبراء والعلماء الذين يسهمون في تقييم وجود التهديد الموضوعي، وهو ما يمهد لبقيّة مراحل عملية الأمانة. كما تؤكد على دور المحلل في مدرسة كوبنهاجن بوصفه محللاً لعملية الأمانة لا حكماً على حقيقة التهديد. وتخلص الدراسة إلى أن تسريع عملية الأمانة في الاتحاد الأوروبي أسهم في دفع التحول التقني بوتيرة تفوق قدرة الاتحاد على الاستجابة له، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل معاكسة من قوى السوق، وأثار مخاوف من انتقال السياسات البيئية من نطاق السياسات العامة إلى نطاق السياسات الطارئة.

الكلمات المفتاحية: الأمانة، الفاعل الأمني، التحول الأخضر، الاتحاد الأوروبي.

## مقدمة:

في السنوات الأخيرة ازدادت الأصوات المطالبة بسياسة "نزع كربون" كخلاص حتي للتغير المناخي وللوصول إلى مستهدفات اتفاقية باريس "UNFCCC-PA2018" وشهدنا مع هذه الموجة صعود حركات شبابية تحذر من "الطوارئ المناخية" و"الخطر الوجودي" إذا لم تتدخل الحكومات بشكل قاطع لحل هذه الأزمة. هذا الخطاب الذي مزج بالتهديد الوجودي خلق ضغطاً شعبياً وسياسياً لتبني أهداف زمنية صارمة. أحياناً تفوق قدرة الكيانات السياسية على الاستجابة لها، مما أدى إلى إعلان حالة طوارئ مناخية في بعض هذه الكيانات السياسية دون وجود حل منطقي وعلمي يمكنهم بالفعل من الوصول إلى مستهدفات باريس. لذلك، لجأت هذه الجماعات إلى تحويل هذه القضية إلى "قضية أمنية" لكي يوصلوا أصواتهم إلى النخب السياسية. ومن هذه النقطة ينطلق سؤال البحث وهو: ما حدود أمانة التحول الأخضر في الاتحاد الأوروبي؟

وللإجابة على هذا السؤال، يقسم البحث إلى أربع محاور أساسية، تتضمن التأصيل النظري لمدرسة كوبنهاجن، التحول الأخضر في السياسات الأوروبية، دور الفاعلين الأمنيين في الخطاب البيئي، وأثر الأمانة على تعجيل التحول التقني.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال توظيف الإطار النظري لمدرسة كوبنهاجن للأمن، وبشكل خاص نظرية الأمانة، وذلك عبر تحليل الخطاب البيئي في الاتحاد الأوروبي ودور الفاعلين الأمنيين في تحويل التغير المناخي من قضية بيئية إلى قضية أمنية.

### التأصيل النظري والمفاهيم الأساسية:

هل لا يزال الأمن حصراً على القطاع السياسي والعسكري؟ هل لا يزال الأمن هو أمن الكيان السياسي الكلاسيكي أم توسع ليشمل قطاعات أخرى؟ وفق منظري هذه المدرسة الفكرية، لم يعد الأمن يقتصر فقط على قطاعي السياسة والجيش، بل توسع المفهوم ليشمل أبعاداً وقطاعاتٍ أخرى، فخطر زوال الوحدة السياسية-من وجهة نظرهم- قد زال مع انتهاء الحرب الباردة وأصبح الأمن لا يتركز فقط على الحفاظ على الوحدة الترابية، بل يشمل أيضاً الحفاظ على أمن القطاع الإيكولوجي والمجتمعي والاقتصادي، ومن هنا أصبح مفهوم الأمن أكثر شمولية. ولذلك، سعت هذه المدرسة لإيجاد مقاربة نظرية لا تركز بشكل كلي على الدولة كوحدة قياس للخطر كما في النظريات الكلاسيكية، بل سعت لإيجاد مقاربة نظرية أوسع وأشمل، ومن أبرز إسهامات هذه المدرسة الفكرية "نظرية الأمانة، Securitization Theory".

وعلى الرغم من أن مدرسة كوبنهاغن تقدم إطاراً تحليلياً لفهم تحويل القضايا إلى قضايا أمنية، فإن مدارس أخرى في العلاقات الدولية تناولت القضايا البيئية من زوايا مختلفة؛ إذ تنظر المدرسة الواقعية إلى البيئة بوصفها مصدراً محتملاً للصراع بين الدول، بينما تؤكد المدرسة الليبرالية على دور التعاون والمؤسسات الدولية في إدارة التحديات البيئية.

### نظرية الأمانة:

الأمانة (Securitization): هي العملية التي تُحول قضية عامة إلى قضية أمنية عندما تُقدم على أنها تهديد وجودي تجاه موضوع مرجعي محدد بحيث تبرر هذه العملية استخدام تدابير استثنائية تتجاوز الإجراءات السياسية العادية لضمان بقاء الموضوع المرجعي وحماية وجوده. وتتضمن عملية الأمانة عدداً من الفاعلين والخطوات؛ "الفاعل المؤمن securitizing actor" هو محور عملية الأمانة وهو الذي تقوم عليه خطوة "الفعل الخطابي speech act"، ويعد الجمهور من أهم الفاعلين في عملية الأمانة كونه هو من يضيف الشرعية على الخطاب الأمني إما بقبوله أو رفضه. وبذلك تتم عملية الأمانة عندما يصدر الفاعل المؤمن فعل خطابي يتضمن تدابير استثنائية للحفاظ على موضوع مرجعي من خلال قبول الجمهور لهذا الخطاب. وبإيجاز عملية الأمانة تهدف لرفع قضية من فلك السياسة العامة إلى فلك السياسة الطارئة.<sup>1</sup>

### الأمن البيئي:

يتم وصف الأمن البيئي في بعض الأحيان بأنه "الأمن النهائي" في حين يصفه آخرون على أنه تلوّناً للأمن بمعناه الحقيقي، وهناك من يصفه من منطلق سياسي-عسكري، بينما يدركه آخرون كقضية رفاه اجتماعي، كما يتجلى-على سبيل المثال- في المادة 130R من معاهدة الاتحاد الأوروبي. أما في مدرسة كوبنهاجن فينظر للبيئة على أنها أحد القطاعات الخمس للأمن، فالأمن -كما نوقش سابقاً- لم يعد حكراً للقطاع العسكري والسياسي فقط، بل توسع ليشمل جميع مهددات الحياة البشرية ومنها

<sup>1</sup> Barry Buzan and other. Security: A New Framework for Analysis. (1998). "توضيح للفارئ" من الممكن نظرياً وضع أي قضية عامة على الطيف الذي يتراوح ما بين: غير مسيس: أي أن الدولة لا تتعامل معها ولا تعرض بأي شكل آخر كموضوع للنقاش العام أو القرار السياسي-تسي عادة هذه الحالة في حقل السياسة العامة بـ "Hands-off policy". أو مسيسة: أي أن القضية جزء من السياسة العامة، وتتطلب قرار الحكومة وتخصيص الموارد، أو بشكل أقل شيوعاً مثل الحكم المجتمعي. أو مؤمنة.

البيئية، فيتم التعامل مع القطاع البيئي على أنه "موضوع مرجعي Referent Object" أي ما يُهدد ويُحسى. ويُعرف باري بوزان أحد أبرز رواد مدرسة كوبنهاجن الأمن البيئي على أنه: "الاهتمام بالحفاظ على النظام البيئي المحلي والعالمي كنظام دعم أساسي تعتمد عليه جميع المشاريع الأخرى".<sup>1</sup> ومن الممكن قياس طبيعة التهديدات البيئية إذا وضعت على طيف يمتد من التهديدات الطبيعية إلى التهديدات البشرية المنشأ كما تم تقسيمها في أدبيات كوبنهاجن:

1. التهديدات الموجهة إلى الحضارة الإنسانية من البيئة نفسها، أي التي لا تنتج عن التدخل البشري كزلازل والبراكين إلى آخره.
2. التهديدات الناتجة عن النشاط البشري ضد النظام أو البنى الطبيعية للأرض، حيث تؤدي التغيرات الناتجة إلى تهديدات وجودية للحضارة الإنسانية، وأوضح الأمثلة عليها "GHGs" و"CFCs".
3. التهديدات الناتجة عن النشاط البشري ضد النظام البيئي أو البنى الطبيعية، ولكن دون أن تشكل تهديدات وجودية للحضارة.<sup>2</sup>

ومن خلال التصنيف السابق من الممكن القول إن الأمن البيئي يدور حول العلاقة الجدلية بين البيئة والإنسان وليس حول حماية البيئة، وأن منطق التهديدات يتفاوت ما بين تهديدات وجودية وأخرى غير وجودية لأن-كما هو موضح- الأمن البيئي ليس أحادي الاتجاه.

#### التحول الأخضر:

يُشير مصطلح التحول الأخضر وفق "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" بأنه "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية. مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية".<sup>3</sup> ومن الممكن القول من خلال التعريف السابق أن التحول الأخضر يهدف إلى المحافظة على النمو الاقتصادي-رفاهية الإنسان- دون الإضرار بالبيئة. وهذا الجدل حول البيئة والتنمية ليس بموضوع حديث، بل كان يناقش منذ عصر الثورة الصناعية وموجة التحديث.<sup>4</sup>

#### • نشأة الفكرة وتطورها السياسي:

لطالما سيطر مفهوم "أنم الآن ونظف لاحقاً"، إلى أن ظهر كتاب "الربيع الصامت، 1962، Silent spring"، والذي القى الضوء على أن التقنية ليست هي المخلص، فكان هذا الكتاب صفعاً في وجهه الجماهير وخلق إدراكاً جديداً حول هشاشة الطبيعة وأهمية التدخل العقلاني في إدارة الموارد والبيئية. ثم تعمق الجدل حول البيئية في السبعينيات مع صدور كتاب The limits to

<sup>1</sup> مرجع سابق

<sup>2</sup> مرجع سابق

<sup>3</sup> United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), Green <https://unece.org/green-economy-3>

<sup>4</sup> ويليس كاثي، نظريات التنمية وتطبيقاتها، ترجمة عبدالله الغامدي، جامعة الملك سعود، ١٤٣٣هـ. خلال أربعينيات القرن التاسع عشر في كتابه المعنون حالة الطبقة العاملة في إنجلترا يصف فريدريك انجلز نتائج العمليات الصناعية: تقع برادفورد، التي لا تبعد إلا سبع أميال عن ليدز عند تقاطع عدة أودية، على ضفاف نهر صغير تنبعث منه رائحة كريهة. وفي أيام الأسبوع تطوق المدينة بسحابة رمادية من دخان الفحم. ومن خلال النص السياق من الممكن أن موضوع التلوث والبيئي شغل ذهن فكريين عصر التصنيع.

"Growth<sup>1</sup>، ومن ثم تم بلورت مفاهيم الاستدامة في التقرير الصادر في الثمانينيات تقرير "بورتلاند" أو بمسمى آخر تقرير "مستقبلنا المشترك"<sup>2</sup>.

واخذ الاهتمام بالقضايا المناخية بشكل "مؤسسي كوني" بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في عام 1972 في "ستوكهولم"<sup>3</sup>، ومن ثم تعمق العمل المؤسسي في عام 1995 بعقد أول اجتماع لمؤتمر الأطراف في برلين، وبعد عامين تم الاتفاق على بروتوكول "كيوتو"<sup>4</sup> في 1997 في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، واستمر العمل المؤسسي للمناخ عبر مؤتمرات الأطراف المتعاقبة حتى وصل ذروته في "اتفاقية باريس عام ٢٠١٥" والذي جاء ليحل محل بروتوكول كيوتو بنظام أكثر شمولاً ومرونة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> كتاب "حدود النمو The limits to Growth" الذي نُشر في عام ١٩٦٢ كنتيجة لدراسة حول مستقبل الأرض بتكليف من نادي روما. عند صدور كتاب "حدود النمو" كان هذا العمل أول دراسة تتناول التحديات العالمية المترابطة من خلال استخدام أحد أوائل النماذج الحاسوبية لتحليل ١٢ سيناريو مستقبلياً محتملاً يوضح التفاعلات الأساسية بين المتغيرات العالمية في مجالات: السكان، والتطور التكنولوجي، والإنتاج الصناعي، والغذاء، والموارد غير المتجددة، والتلوث. ويتضمن كتاب حدود النمو ست رسائل رئيسية: ١-تفاقم الأثر البيئي للبشرية، ٢-محدودية الأرض وعدم كفاية الحلول التكنولوجية، ٣-احتمال تجاوز البشرية للقدرة الاستيعابية للأرض، ٤-إمكانية العودة إلى الاستدامة إما بانحدار مُدار أو بانهايار قسري، ٥-إمكانية الحل عبر التحرك المبكر، ٦-الدعوة إلى البدء الفوري بالتحول نحو الاستدامة". <https://www.clubofrome.org/wp-content/uploads/2022/02/CoR-TheMessageOfLTG.pdf>: تم استخراجه من هنا:

<sup>2</sup> تقرير بورتلاند هو منشور صدر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للبيئة، وقدم مفهوم التنمية المستدامة وشرح كيفية تحقيقها. وقامت اللجنة بدراسة التدهور البيئي، وسعت إلى فهم الترابط بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والمشكلات البيئية، كما وضعت حلولاً سياسية تدمج بين هذه المجالات الثلاثة. ومع ذلك، يُستشهد بتقرير بورتلاند في الغالب بسبب تعريفه الشهير للتنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. تم استخراجه من هنا: <https://www.britannica.com/topic/intergenerational-ethics>

<sup>3</sup> يعد مؤتمر ستوكهولم أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية، وضع إعلان ستوكهولم، الذي تضمن ٢٦ مبدأً القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية وكان بداية الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية حول الصلة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والماء والمحيطات والآبار ورفاه الناس في جميع انحاء العالم. تم استخراجه من هنا: <https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972>. إعلان وخطة عمل ستوكهولم من أجل البيئة والتنمية: <https://docs.un.org/en/A/CONF.48/14/Rev.1>.

<sup>4</sup> لم يدخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ الى في عام 2005 نتيجة لطول وتعقيد عملية التصديق عليه. ويوجد حالياً ١٩٢ طرفاً في البروتوكول، وباختصار يقوم بروتوكول كيوتو بتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ من خلال إلزام الدول الصناعية والاقتصادات في مرحلة الانتقال بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة وخفضها وفقاً لأهداف فردية متفق عليها. وأهم مبادئ البروتوكول هو استناده إلى مبادئ وأحكام الاتفاقية الإطارية: وهو مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة والقدرات الخاصة بكل طرف. تم استخراجه من هنا: <https://commonslibrary.parliament.uk/the-history-of-global-climate-change-negotiations/>

<sup>5</sup> اتفاق باريس هو معاهدة دولية ملزمة قانونياً بشأن تغيير المناخ، تم اعتمادها من قبل ١٩٥ طرف ودخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠١٦. وهدف الاتفاقية الشامل هو الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع مواصلة الجهود لحصر الارتفاع عند ١.٥ درجة مئوية. "انظر هنا للاتفاقية: <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement>

<sup>6</sup> تم استخراج الجدول الزمني للاتفاقيات من موقع الأمم المتحدة، مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة <https://commonslibrary.parliament.uk/the-history-of-global-climate-change-negotiations>، ومكتبة مجلس العموم البريطاني <https://www.un.org/ar/conferences/environment/history-of-global-climate-change-negotiations>

### • أهداف التحول الأخضر:

يعرف معجم العلوم الاجتماعية التحول "على أنه عملية هجرة اتجاه أو نسق قيمي وإحلال اتجاه أو نسق قيمي جديد محل كل منهما"<sup>1</sup>. وتعرف الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" على أنه: "الاقتصاد الذي يحسن رفاهية الإنسان ويبني العدالة الاجتماعية مع الحد من المخاطر والندرة البيئية"<sup>2</sup>. ومن خلال التعريفين يمكننا استخلاص أهداف التحول الأخضر وهي:

1. الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.<sup>3</sup>
2. التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعد اللبنة الأولى لمسار التنمية المستدامة.
3. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة.
4. خفض المخاطر المناخية والبيئية.

### سياسات التحول الأخضر:

#### • نزع الكربون:

يرى العديد من المراقبين المناخيين أن سياسة "نزع الكربون Decarbonization" هي الأكثر مصداقية والأكثر موضوعية لحل أزمة الانبعاثات الدفينة، لكون هذه السياسة تسعى للاستغناء عن مصادر الطاقة الملوثة بشكل تدريجي إلى أن يتحول الاقتصاد إلى اقتصاد لا يعتمد على مصادر تلوث الطبيعة.<sup>4</sup>

#### • الحياد الكربوني:

سياسة الحياد الكربوني تستند إلى مبدأ بسيط وهو مكافئة الانبعاثات الصادرة بسحب الانبعاثات من الغلاف الجوي، سواء عن طريق التشجير أو تقنيات سحب الكربون أو إدارة الانبعاثات. وتختلف عن نزع الكربون في أن هذه السياسة لا تهدف إلى التخلص من مصادر الانبعاثات، بل فقط مكافئتها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> هاجر محمد، شريف السعداوي، أيمن عبدالعطي، "المتطلبات المعرفية للتحول الأخضر من منظور الممارسة العامة لتحقيق التكيف مع التغيرات المناخية، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، جامعة بني سويف، مجلد ٧، عدد ٣ " سبتمبر ٢٠٢٤ " رابط الدراسة: <https://research.ebsco-com.sdl.idm.oclc.org/c/5v5h53/viewer/pdf/zxq7nwh7y5>

<sup>2</sup> موقع الأمم المتحدة\برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجد التعريف هنا: <https://www.unep.org/ar/node/19231>

<sup>3</sup> الحربي عبدالرحمن، "التحول الأخضر في المملكة العربية السعودية: الجهود المبذولة والتقدم المحرز الفترة ٢٠٢٤م-٢٠١٦م"، المجلة القانونية. رابط الدراسة: [https://jlaw.journals.ekb.eg/article\\_448741\\_b0bbc55143160e6c7cada48d956a27e7.pdf](https://jlaw.journals.ekb.eg/article_448741_b0bbc55143160e6c7cada48d956a27e7.pdf)

<sup>4</sup> في خطابها أمام اللجنة الدائمة لمجلس الشيوخ الفرنسي صرحت إنجر اندرسن المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة: "نحن نعرف الحلول نحن بحاجة إلى إزالة الكربون من خلال التحول إلى الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة." تم استخراجه من هنا: <https://www.unep.org/news>

<sup>5</sup> توضيح من الباحث: أن التباين في هذه السياستين يكمن في أن: فريق يريد التخلص الكامل من الكربون عن طريق إزالته من المصدر أي التخلص الكامل من جميع مسبباته سواء "ميثان CH" أو "الكربون CO2" الخ، وقد نجح هذا الفريق من إزالة بعض المركبات من اقتصاداتها من خلال ضغطها على حكوماتها ففي "كتاب السعي" "لدانييل يرغين" يستعرض كيف استطاعت الإدارات الأمريكية المتتابع من فصل الرصاص عن البنزين "وبحلول عام ١٩٨٧، أي في غضون خمسة أعوام، تم إزالة الرصاص من البنزين بتكلفة أقل من المتوقع"، هنا يستند هذا الفريق على أمثلة مشابهة لحالة إزالة

## الفصل الثاني: الأمننة في الخطاب المناخي الأوروبي

تؤكد أطروحة كوبنهاجن على التفريق بين دور المحلل ودور الفاعل في عملية الأمننة، فدور المحلل في مدرسة كوبنهاجن يقوم على تقييم عملية الأمننة أي أن دور المحلل هنا وصفي تفسيري، بمعنى أن ليست من مسؤولية المحلل تقييم ماذا كان بالفعل هناك "تهديد وجودي" وذلك يعود لصعوبة تحديد ماذا كانت المسألة الأمنية "موضوعية" أم "ذاتية"<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، يصبح دور المحلل هو كالتالي:

1. تفسير أفعال الفاعلين السياسيين، ويحدد-المحللين- متى تستوفي هذه الأفعال معايير الأمننة.<sup>2</sup>

2. قياس مدى فاعلية الفاعل في حشد الدعم حول مرجعيته الأمنية.<sup>3</sup>

3. وأخيراً، لتقييم حالة معينة من الأمننة، يدرس المحللون آثارها على الوحدات الأخرى.

إذن فإن الفاعل-لا المحلل- هو من يرفع قضية ما من فلك السياسة العامة إلى فلك السياسة الطارئة، ولكن هذا لا يعني بقاء المحللين خاضعين للرؤية الذاتية للفاعلين طوال فترات التحليل؛ ففي الأسئلة اللاحقة المتعلقة بالعلاقة السببية مثل: ما آثار هذه الأفعال الأمنية؟ ومن أثر على القرارات؟ لا يكون للفاعل أي سلطة تعريفية.<sup>4</sup>

### فاعلين الأمننة:

الفرد والشركات متعددة الجنسيات والحكومة ومنظمات المجتمع المدني،<sup>5</sup> كلهم متساوون في عملية الأمننة إذ أن للجميع صلاحية وصف قضية ما على أنها أمنية، ولا يجب مناقشتها بشكل عادي. لذلك تعد عملية تفكيك عملية الأمننة أمراً مهماً جداً

الرصاص من البيزين بشكل كامل ويريد إزالة الكربون والميثان أيضا بشكل كامل من الاقتصاد، ويبرز هذا الفريق بشكل باز على جميع مستويات الأمننة "المستوى النظامي" و "المستوى الوسط" و "المستوى الأدنى" فيشكل ضغط قوي على حكومات البلديات و الحكومات المركزية فينتقل هذا الضغط للأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية. اما فريق الحياض الكربوني فهو العكس-تقريباً. فهو يريد الاستمرار في استخدام الوقود الاحفوري والزراعة بشكل التقليدي، ولكن مع إزالة الانبعاثات وادارتها فتبني هذا الدول سياسة الاقتصاد الدائري لموازنة الانبعاثات، ففي مارس ٢٠١٩م تم الاعتراض على مقترح سويسري من قبل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن دراسة حوكمة الهندسة الجيولوجية، مؤكداً أن تقنيات إزالة الكربون السلبية "NETs" يجب أن تستخدم كبديل عن تقليل الانبعاثات، مما يعكس صراعاً بين نهج الحياض الكربوني ونزع الكربون.

<sup>1</sup> مرجع سابق (١)، المنظور الموضوعي: حيث يوجد تهديد فعلي. المنظور الذاتي: حيث يُودرك وجود تهديد.

مرجع سابق (١). وعلى الرغم من أن المحللين يلعبون-بشكل لا مفر منه-دورًا في بناء أو تفكيك القضايا الأمنية، إلا أن مهمتهم الأساسية ليست تحديد ما إذا كان تهديد ما يمثل "مشكلة أمنية حقيقية أم لا فالتقييم الموضوعي للأمن يتجاوز قدرة التحليل لدينا؛ النقطة الجوهرية هي أن الفاعلين وجماهيرهم يقومون بعملية الأمننة لقضايا معينة بوصفها فعلاً سياسياً محدداً. إذ أن عملية تحديد ما هو امني لا يقتصر على وصف قضية بانها أمنية أي ان المسألة لا تتعلق بكلمة "أمن" صراحةً، كما أن استخدامهم للمصطلح لا يعني دائماً أنهم نفذوا فعلاً أمنياً، نحن-المحللين- نستخدم معاييرنا لنرى ما إذا كانت ممارستهم تأخذ شكل "سياسية التهديدات الوجودية".

<sup>2</sup> مرجع سابق (١). يأتي تحديد ما يشكل قضية أمنية من الفاعلين السياسيين لا من المحللين.

<sup>3</sup> أي أن "محاولة الأمننة" تُقيم أولاً من قبل فاعلين اجتماعيين آخرين والجمهور، ثم يفسر المحلل درجة استجابتهم وقيمتها.

<sup>4</sup> اثناء عملية الأمننة المبادرة والقرار بيد الفاعل وليس بيد المحلل، ولكن المحلل لا يتوقف عند تعريف الفاعل، بل يتجاوزه إلى التحليل النقدي الموضوعي، لان المحلل هو الذي يقيم أثره في الواقع السياسي والاجتماعي.

<sup>5</sup> توضيح من الباحث: هنا استخدمت مصطلح الحكومة لا الدولة بسبب الجذور الفلسفية للمصطلحين ومعنى كل مصطلحين ومكونات كل مصطلحين وللرجوع لجذور الفلسفية للمصطلحين ارجع لأدبيات الفكر السياسي في عصور التنوير، ولكن ما يهم هو مكونات الدولة والحكومة

لفهم طبيعة العلاقة البيئية بين الوحدات؛ وتأثير موقع كل واحد منهم على مستوى قبول الجمهور، وفي القضايا البيئية نجد تداخل حاد بين الفاعلين الأمنيين والفاعلين الوظيفيين وفيما يلي تعريفهما:

1. الفاعلين الأمنيين: هم الفاعلين الذين يقومون بعملية الأمنة من خلال إعلان أن شيئاً ما-أي الموضوع المرجعي- مهدد وجودياً.

2. الفاعلين الوظيفيين: هم الفاعلين الذين يؤثرون في ديناميكيات "القطاع Sector"، دون أن يكونوا موضوعاً أو يطالبوا بالأمن نيابة عن الموضوع المرجعي<sup>1</sup>.

وفي هذه الدراسة سوف يكون التركيز على الفاعلين الأمنيين.

### الفاعلين الأمنيين في الخطاب الأوروبي:

من الممكن النظر للعلاقة البيئية بين الأفراد والحكومات عن طريق منظورين، اما من "أعلى لأسفل top-down" أو من "أسفل لأعلى bottom-up"، فتحديد شكل العلاقة بين الافراد والحكومات يبسط فهم العلاقة البيئية ويسهل تفكيك عملية الأمنة، فالخطاب المناخي الأمريكي-على سبيل المثال- يتغير على حسب أجندة الحزب الحاكم والمؤسسات الفيدرالية، لذلك نجد البرامج والسياسات على المستوى الفيدرالي والدولي من أعلى لأسفل، وفي المقابل، تقاوم بعض الولايات ديناميكيات القوة الفيدرالية لتصل لحالة معاكسة من أسفل لأعلى عن طريق تمكين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والتي تمارس ضغطاً على الأحزاب السياسية لتبني مشروعات طموحة<sup>32</sup>. أن هذا التداخل بين المنظورين يوضح أن عملية الأمنة ليست أحادية الاتجاه أي أن لا يمكن القول بأن الدولة "أ" تتبنى فكرة راديكاليا اتجاه قضية معينة، لذلك، تعد عملية تحديد الفاعلين الأمنيين أحد

وتعريفهما وهناك تعريفات عديدة للدولة، ولكن اختص بالتحديد هذا التعريف لأنه الأكثر شمولياً حيث تعرف الدولة على أنها "نظام الحكومة وهيكل أو بناء مجتمع معين، فالدولة ليست السلطة الحاكمة فقط ولكنها تتضمن أيضاً المجتمع والثقافة والاقتصاد لمنطقة ما أو تجمع يوجد تحت سلطة حكومية واحدة، العدوي محمد، مقدمة في السياسات المقارنة" وكموتها ١- الشعب، ٢- الإقليم ٣. السلطة السياسية ٤- السيادة والاعتراف الدولي. هنا النقطة الرئيسة أن السلطة السياسية والشعب هم من مكونات الدولة وليس شيء واحد، فالحكومة هي وتمثيل "مخل" هي سلطة ٥١٪ أي أنها لا تمثل بالغالب كل تيارات الشعب، لذلك عند تحليل عملية الأمنة يجب التفريق بين دور الحكومة ودور الافراد في صياغة الأمن، يعود ذلك لتأثير المدرسة الليبرالية على الطرح الكوبنهاجن كون أول مستويات التحليل لدى طرح بوزان ووايفر هو مستوى الفرد(ي)<sup>1</sup> مرجع سابق (١)، على سبيل المثال "لشركة ملوثة أن تكون فاعلاً محورياً في القطاع البيئي لكنها ليست موضوعاً مرجعياً ولسيت بصدد الأمنة بل بالعكس-"

<sup>2</sup> "استمر التأكيد على المستوى دون القومي للتنمية حتى ثمينينات وتسعينات القرن العشرين، ففي اقتصاديات السوق كانت هناك نزعة للابتعاد نشاطات وصنع القرار في الحكومة المركزية إلى اقتراب لا مركزي بدرجة كبيرة." "فتحويل صناعة القرار إلى المستوى المحلي بأكبر قدر ممكن، يعطي الناس قدراً أكبر، من التأثير في القرارات التي تتخذ فيما يتعلق بخدماهم. وأصبحت عملية اللامركزية هذه سمة رئيسة لصناعة السياسة في معظم البلدان في اكل من الشمال والجنوب. بل كانت هناك عملية نحو المزيد من اللامركزية حتى في تلك البلدان ذات النظام الفيدرالي حيث تمتعت الحكومات فيها دائما بسلطة صناعة القرارات الهامة.

<sup>3</sup> خلال ولاتيه الأولى، انسحب "ترامب" بالفعل من الاتفاقية، لكن الولايات المتحدة عادت إليها في عام ٢٠٢١ في عهد إدارة "بايدن". "خدمة البحوث التابعة للبرلمان الأوروبي"، "انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية"، بروكسل، فبراير ٢٠٢٥ متاح عبر الرابط:

[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2025/767230/EPRS\\_ATA\(2025\)767230\\_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2025/767230/EPRS_ATA(2025)767230_EN.pdf)

أهم العوامل لفهم لماذا هذه القضية لا تناقش في إطار السياسة العامة واصبحت تناقش على أنها قضية أمنية، وهنا يأتي السؤال: من يمتلك القدرة على تأطير البيئة كموضوع مرجعي للأمن في الخطاب الأوروبي؟

لو نظرنا إلى القارة الأوروبية من منظور سياسي سنجد، منظمات فوق وطنية ووحدات سياسية وشركات متعددة الجنسيات وحكومات محلية ومنظمات المجتمع المدني وأفراد، جميعهم يتفاعلون في إطار بنيوي واحد، ولكن العلاقة بين الفاعلين ليست متكافئة أو متماثلة، إذ تختلف إمكانية نجاح عملية الأمانة بشكل كبير حسب الموقع الذي يشغله الفاعل، وبالتالي، يُعد الأمن مجالاً منظماً، تُوضَع فيه بعض الفواعل في موقع قوة بحكم كونهم أصواتاً مقبولة ومعترفاً بها في تعريف الأمن، أو لأن لديهم القدرة على تحديد ماهية الأمن، ومع ذلك، فإن هذه القوة ليست مطلقة أبداً، فلا أحد يضمن له أن يجعل الآخرين يتقبلون ادعاءه بضرورة اتخاذ إجراء أمني، رغم أن هذا الحقل منحاز بنيوياً، لكن لا أحد يمتلك بشكل حاسم "سلطة الأمانة"<sup>1</sup>.

لذلك، عملية الأمانة تنقسم إلى ثلاث مستويات وهي:

1. المستوى الدقيق-الميكرو: نشطاء البيئة، منظمات المجتمع المدني، الشركات الصغيرة.
2. المستوى الوسيط: الحضارات، الأمم، الجماعات المحدودة.
3. المستوى النظامي: الإنسانية ككل، البيئة العالمية، النظام الاقتصادي العالمي.

ومن خلال هذه المستويات من الممكن تفسير موقع وقوة الفاعلين الأمنيين، الذين يشكلون الخطاب الأمني المناخي، ففي "المستوى الدقيق" وفق طرح "بوزان ووايفر" من النادر أن يتمكن الأفراد أو الجماعات الصغيرة من تأسيس شرعية أمنية، فهم قد يتحدثون عن الأمن لأنفسهم، إلا أنهم لا يستطيعون تكوين شرعية أمنية، لأن القليل من يستمع إليهم، أما "المستوى النظامي" فتوجد أيضاً مشاكل في تأسيس شرعية أمنية بسبب حجم هذا المستوى؛ البشرية ككل أو البيئة العالمية، ولذلك، يعد "المستوى الوسيط" الأكثر قابلية للأمانة بوصفه موضوعاً مرجعياً مستداماً، ويعود سبب هذا النجاح إلى أن هذه الجماعات المحدودة تنخرط في تناقضات متبادلة تعزز شعورها بـ"نحن"، وبذلك تصبح التشكيلات الاجتماعية تعمل من خلال التفاعل بين الناس.<sup>2</sup>

وفي سياق تحديد الأجندة الأمنية البيئية فإن المستوى الدقيق يلعب دوراً محورياً في تشكيل خطوة الأمانة، حيث إن تحديد ما هو الخطر البيئي ليس "ذاتي" بل "موضوعي" حيث يلعب العلماء دور محوري في قياس الخطر، كما تم طرحه من قبل "بوزان ووايفر": "فعندما يُبلغ أحد السياسيين أو المدنيين من قبل مختص أو مجموعة من العلماء المؤثقين بأن المحيطات تتعرض للصيد الجائر.... فإنه لا يملك سبباً يدعو للتشكيك في هذا التقرير، وبعد عامين إذا أشارت دراسة جديدة إلى نتائج معاكسة، فإن الفرد لا يملك خياراً سوى اتباع تلك النتائج الجديدة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مرجع سابق (1)

<sup>2</sup> مرجع سابق (1)

<sup>3</sup> مرجع سابق (1)

وهذه تعتبر خطوة أمننة ولكنها على "المستوى الدقيق" وكما تم استعراضه آنفًا، فإن تأثير "المستوى الدقيق" محدود في تأثيره على الجمهور، ولكن يتضح هنا من يمتلك سلطة تعريف التهديد الأمني وهم المختصون أو العلماء، ومع ذلك يبقى دورهم محدود على "المستوى الدقيق"، لذلك يُعد "المستوى الوسيط" حلقة الوصل بين العلماء أو المختصين وبين الأمة أو الحضارة، وبين البشرية ككل في "المستوى النظامي" الذي تُمارس فيه الحكومات عن طريق المنظمات فوق الوطنية مأسسة عملية الأمننة. ولذلك، في كل مستوى هناك فاعل أمني يقوم بـ"فعل الكلام" Speech act

ويتضح هذا عند النظر إلى جماعات الضغط المناخية، التي تمارس دورها في "المستوى الوسيط" فهي تأخذ الآثار المتوقعة من التغيير المناخي على القطاعات الخمس للأمن ومن ثم تمارس دورها إما بالضغط السلبي أو الإيجابي لرفع التهديدات المناخية إما للسياسات الطارئة أو إعادة هذه السياسات إلى طيف "غير مسيس"

ففي دراسة "Navigating climate policy: The influence of lobbying trends and narratives in Europe"<sup>1</sup> والتي اعتمدت على قاعدة بيانات "Lobbymap" و "سجل الشفافية الأوروبي" صنف الباحثين ١٤٧ شركة و٥٥ جمعية صناعية أي ٢٠٢ جهة فاعلة تمارس دور التأيير الأمني أو نزع هذا التأيير تجاه ٢٦ سياسة مناخية، ينظر للجدول (رقم 01)

عمود 1	الضغط الإيجابي	الضغط السلبي
آلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM)	30	36
ضريبة الكربون	12	7
الهدف من ثاني أكسيد الكربون (CO2 target)	13	6
اللائحة المفوضة بشأن الوقود المتجدد من أصل غير بيولوجي (RFNBOs)	8	10
تنظيم التصميم الإيكولوجي للمنتجات المستدامة	0	1
هدف خفض الانبعاثات (غازات الدفيئة) (GHG)	68	27
نظام تداول الانبعاثات (ETS)	109	71
توجيه كفاءة الطاقة	15	13
توجيه ضرائب الطاقة	15	10
معايير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للسيارات والشاحنات الصغيرة في الاتحاد الأ	3	1
حزمة إزالة الكربون من سوق الغاز والهيدروجين في الاتحاد الأوروبي	3	7
ضريبة الكيروسين على الرحلات داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)	2	7
تنظيم الميثان في قطاع الطاقة بالاتحاد الأوروبي	4	15
وقود الطيران المستدام في الاتحاد الأوروبي (SAF)	16	7
التصنيف المالي المستدام في الاتحاد الأوروبي	2	12
هدف خفض الطلب على الغاز لعام 2030 في الاتحاد الأوروبي	0	1
قانون المناخ في الاتحاد الأوروبي	8	0
قانون الصناعة الصفوية الصافية (NZIA)	5	4
سياسة RePowerEU	7	1
حزمة Fit for 55	33	5
ضريبة المسافرين الدائمين	0	2
الصفقة الخضراء (Green Deal)	47	4
الانبعاثات الصفوية للطيران الأوروبي بحلول عام 2050	2	0
اتفاق باريس	110	1
توجيه الطاقة المتجددة	41	21
موجة التجديد وتوجيه أداء الطاقة في المباني (EPBD)	24	5
مخطط تعزيز تعويض وتقليل الكربون في الطيران الدولي (CORSA)	8	2
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC-COP)	25	0

Falcone, Pasquale Mario, and Elio Sica. "Empirical Findings: Tendencies in Climate Lobbying." Journal of Cleaner Production 379 <sup>1</sup>  
[https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1462901124003083?ref=cra\\_js\\_challenge&fr=RR-1:\(2022\): 134-148](https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1462901124003083?ref=cra_js_challenge&fr=RR-1:(2022): 134-148).

Falcone, Pasquale Mario, and Elio Sica. "Empirical Findings: Tendencies in Climate Lobbying." Journal: المرجع of Cleaner Production 379 (2022): 134–148.

وفي سياق منظمات المجتمع المدني نجد أيضًا فاعلين أمنيين فمنظمات مثل: "Young Friends Extinction Rebellion", "of the Earth Europe, Ende Gelände, Bloom Association" والتي تقوم بعملية أمننة كلاسيكية من تحديد "الموضوع المرجعي Referent Object" وإطلاق "الخطاب الأمني Speech Act" إلى إقناع "الجمهور Audience" فعلى سبيل المثال أطلقت "BLOOM" تحالفًا مدنيًا هدفه رفع السياسات البيئية إلى السياسات الطارئة؛ ففي إعلانهم للتحالف جاء ما يلي:

"بداية شهر أكتوبر أخبرنا العلماء المعروفون الذين حذرونا مرارًا وتكرارًا- بالحقيقة الصادمة: العالم كما عرفناه منذ الأزل يختفي. نحن ندخل في نموذج مناخي وبيئي جديد وأوقات خطيرة تنتظرنا، وإيقاظ صفوفنا السياسية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. حماية محيطاتنا ومناخنا هي الأمل الوحيد لنا للتكيف مع الاضطرابات القادمة، ولضمان بقاء الأرض صالحًا للعيش للأجيال القادمة بدلًا من أن يصبح جحيمًا غير قابل للسكن."<sup>1</sup>

وقد صحب هذا الإعلان رفع خمسة عشر مطلبًا سياسيًا إلى رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا لاين" وبذلك تحولت القضية من قضية بيئية إلى قضية أمنية؛ أي وفق ادبيات مدرسة كوبنهاجن نقل القضية من فضاء السياسة العامة إلى فضاء السياسات الطارئة.<sup>2</sup>

ومن خلال هذا المثال، يتضح أن من يحدد ما هو موضوع مرجعي في القطاع البيئي هم العلماء أو المختصون، ومن يقوم بالفعل الخطابي هم منظمات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسيات وتكتمل عملية الأمننة باقتناع الجمهور- صناع القرار إلى المواطنين- وبالفعل نجح الفعل الخطابي بأقناع الجمهور عبر التعامل مع بعض القضايا بشكل خاص مثل: إغلاق جميع مناطق الصيد العميق لأدوات الصيد الملامسة للقاع في ٨٧ منطقة، حضر الصيد العميق والذي يزيد عمقها عن 800 متر. ونفس هذه القضايا تم تعطيلها أو نزع أمننتها من خلال الشركات متعددة الجنسيات من خلال ضغطها الإيجابي أو السلبي. ولا يتوقف الدور الأوروبي على المستوى "الدقيق" أو "الوسيط"، بل يتجاوزهما ليصبح فاعلاً مؤثرًا على المستوى النظامي، فتمثل الأمننة على المستوى النظامي امتدادًا طبيعيًا، إذ تتفاعل السياسات الداخلية مع السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي لتشكل نهجًا عالميًا عبر دبلوماسية "الوسيط القائد Leadiator"، فمن خلال الاتفاقيات الداخلية للاتحاد ورسم خارطة طريق مشتركة عبر نظام التنسيق والتمثيل المشترك الأوروبي تمكن الاتحاد من تنسيق المواقف المشتركة قبل المفاوضات الدولية وتقديم رسالة متسقة وموحدة خارجيًا مما يتيح للاتحاد تأثيرًا وضغطًا قويين لضمان نتائج تتماشى مع مصالحه.

<sup>1</sup> إعلان التحالف المدني لـ "BLOOM" - [https://www.bloomassociation.org/en/times-up-youth-scientists-and-ngos-get-together-to-make-ocean-protection-an-absolute-priority-in-europe/?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.bloomassociation.org/en/times-up-youth-scientists-and-ngos-get-together-to-make-ocean-protection-an-absolute-priority-in-europe/?utm_source=chatgpt.com)

<sup>2</sup> يتم تحديث المطالب دوريًا فأصبحت الآن ٢٠ مطلب انظر هنا للمطالب: <https://www.oceancoalition.org/en/requests>

وهذا لم يكن وليد اللحظة بل هي استراتيجية طويلة المدى بدأت من الثمانينيات، عندما وضع الاتحاد الأوروبي القضايا البيئية على طيف التسييس، أي مناقشتها والتعامل معها بالوسائل التقليدية لا باعتبارها "تهديدًا وجوديًا" ومع انتهاء الحرب الباردة سعدت البيئة كمهدد حقيقي للأمن، فنجد أن الخطاب الأوروبي في عام ١٩٩٥ م "انتقل من وصف التغير المناخي من أنه مجرد خطر إلى التأكيد على قدرته على إحداث أضرار اجتماعية جسمية مشدد على إلحاحية التحرك وفي عام ١٩٩٩ م أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن التغير المناخي يمثل أحد أبرز التحديات البيئية العالمية"<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، تُعدّ الفترة ما بين 2000م و2008م فترة تحوّل جذري؛ إذ أن الولايات المتحدة لم تُصادق على بروتوكول كيوتو، مما دفع الاتحاد لإعادة النظر حول الاعتبارات الأمنية للتغير المناخي، وهو ما جعل القادة الأوروبيون يتعرفوا بالمخاطر الأمنية التي من الممكن أن تحدث عن التغير المناخي، وفي عام ٢٠٠٨ م وصفت المفوضية الأوروبية التغير المناخي بأنه مضاعف للتهديدات. وفي هذه المرحلة، أطلق الاتحاد حزمة من السياسات الجوهرية، من أبرزها:

- تعزيز الطاقة المتجددة (توجيه ٢٠٠١/٧٧/EC)
- تحسين كفاءة الطاقة في المباني (توجيه ٢٠٠٢/٩١/EC)
- إنشاء نظام تداول انبعاثات الغازات الدفيئة (توجيه ٢٠٠٣/٨٧/EC)<sup>2</sup>.

وقد واصل الاتحاد الأوروبي العمل على "المستوى الوسيط" من خلال برامج وسياسات إقليمية ليصبح الاتحاد نموذجًا رائدًا في إدارة قضايا التغير المناخي<sup>3</sup>، وليثبت للعالم إمكانية التحول الأخضر وأن التخلف عن الركب يعتبر جرم عبر تطبيق مبادئ المسؤولية المشتركة.

وعليه، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي استطاع أن ينقل القضية البيئية من المستوى الدقيق إلى المستوى النظامي وتحويل الخطاب من منظمات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسيات إلى خطاب عالمي عبر تأطير التغير المناخي كمهدد للسلم العالمي عبر قيادة العمل الدبلوماسي والتطور التقني.

#### التحول السريع نحو التقنية الخضراء بوصفه أثرًا للأمننة:

ساهمت عملية الأمننة في القطاع البيئي على تسريع اتخاذ القرارات؛ كونها تتبع منطق الخطر الوجودي، ولكي تتم معالجتها يجب تغيير القنوات التقليدية لاتخاذ القرارات، وتمثل عملية الانتقال نحو التقنية الخضراء أحد أبرز التغيرات البنوية في السياسة العامة الأوروبية خلال العقد الأخيرين، وهذه الاستجابة للتغير المناخي لم تكن حصيلة تطور طبيعي في السياسة العامة، بل استجابة قسرية قادها المجتمع المدني على المستوى الوسيط، وكذلك النظام الدولي عبر ما يُسمى بالأمننة الجماعية

<sup>1</sup> Siyu Chen, "The Evolution of the European Unison's Securitized of Climate change and the Effectiveness of Its Policies" Journal of Education, Humanities, and Social Research.(2025): الدراسة رابط <https://www.gbspress.com/index.php/JEHSR/article/view/274/279>

<sup>2</sup>The Evolution of the European Unison's Securitized of Climate change" Chen, "

<sup>3</sup> توجيه: اصدار توجيهًا ملزمًا للدول الأعضاء مع ترك حرية التنفيذ

عبر تداخل مسار الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة، ويُعد ذلك انتقالاً طبيعياً للسياسات البيئية بين المنظمات الدولية عن طريق تبني "سلوك محاكاة السياسات"، وقد تعزز هذا الاتجاه من خلال توسع شبكات الأطراف المعنية التي تعمل عبر المنظمات الدولية المختلفة<sup>1</sup>.

وعليه، فإن التحول نحو التقنية الخضراء ليس ذو دوافع تنموية فقط، بل هو أيضاً محاولة لحماية أمن المجتمع الأوروبي من الخطر المحدق بالتغير المناخي. ولذلك، يهدف هذا الفصل لمناقشة نقطتين وهي: ١- كيف قادت السياسات الطارئة إلى تسريع الانتقال التقني ٢- وهل هذه التقنيات بالفعل هي الحل.

### من الأمانة الى تعجيل التقني، كسر منطق السياسات العادية:

أمام صانع السياسات عدة اطر لمعالجة المشاكل والأزمات، تمتد من "نظرية الرشد الشاملة Rational Comprehensive" إلى النظرية التراكمية Incremental" وحتى "النظرية المزدوجة Mixed-Scanning" وجميع هذه النظريات تهتم بمناقشة المقترحات وقياس المنفعة مقارنة بالتكلفة مع تفاوت نسبي، ومع ذلك، إذا ما تم امننة قضية ما، فإنه قد يتم تجاوز هذه الأطر، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتناسب مع طبيعة المشكلة أو الازمة وهذه إحدى الانتقادات الموجهة لمدرسة كوبنهاجن، وهي أن الأمانة تتجاوز العملية السياسية العامة<sup>2</sup>.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة للسياسات المناخية المؤمنة؛ السرعة في إدخال التشريعات حيز التنفيذ، مما لا يسمح للاقتصاديات السوق بالتكيف مع هذه التشريعات، وهو ما قد يؤدي إلى صعوبات في تحقيق المستهدفات المنشودة من هذه السياسات. ويتضح خطر هذا التعجيل التقني في أمثلة واقعية؛ إذ أشار وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير في مؤتمر "The World at climate Crossroads" إلى:

أعتقد أننا بلد يحب أن يبادر بالعمل أكثر من مجرد الكلام وأعتقد أن المشكلة الناجمة عن الكلام هي أنه يخرجنا عن مسار رسالتنا، وسأعطي مثلاً نحن-السعودية- من أكبر المصدرين، وعلى الطريق لأن نكون أكبر المصدرين للهيدروجين الأخضر، تحدث الجميع عن الحاجة للهيدروجين الأخضر... شركتنا النفطية-ارامكو- الأكبر في العالم استثمرت بصورة كبيرة في الهيدروجين الأخضر لأنهم يريدون أن يكونوا قدوة للآخرين حتى يتبعوهم... وخنموا ماذا حدث؟ عندما أنتجوا-ارامكو- الهيدروجين الأخضر، نفس الدول التي كانت تدعو لذلك، لم تشتت أونصة منه لأن صناعاتهم لم تكن مستعدة لأخذها، وعدنا إليهم وقلنا، كيف يمكنكم أن تقولوا كل هذا وثم بعد أن تم إنتاجه لا تأخذوه؟ بدلاً من التحدث إلى العالم تحدثوا إلى مصانعكم.

<sup>1</sup> Morsut, Claudia, and Mark Rhinard. "The Collective Securitisation of Climate Change: Implications for Climate Adaptation Policy in the United Nations and European Union." *Review of International Studies*, 2025, 1–26. <https://doi.org/10.1017/S0260210525100867>.

<sup>2</sup> أندريسون جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي "دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٧م"

ومن خلال هذا المثال، يتضح أحد أبرز آثار الأمننة السلبية، وهو تسريع وتيرة التحول نحو الطاقة المتجددة دون وجود قاعدة صناعية واقتصادية تتحمل هذا التحول تحت منطلق السياسات الطارئة، مما قد يحدث آثارًا عكسية ويهدد فاعلية السياسات المناخية التي من المفترض أن تُدار وفق منطلق السياسة العامة.

### دور الفاعلين العلميين والنشطاء في دفع التحول التقني:

وكما تم استعراضه آنفًا، فإن الخطاب العلمي يعد حجر الزاوية لعملية الأمننة البيئية، باعتبارها خطرًا موضوعيًا يُقاس بالعلم، ومع ذلك، غالبًا من يقوم بدور الفاعل المؤمن هم منظمات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسيات، ولكن المشكلة تكمن في وضع السياسات البيئية في إطار أمني لا علمي، لأن تحويل السياسات إلى إطار أمني يعكس فشل السياسات العامة فكما يقول بوزان ووايفر "الأمن يجب أن يُرى سلبياً، كتعبير عن فشل السياسات العادية في التعامل مع القضايا"<sup>1</sup>.

لذلك، عندما يتم التعامل مع السياسات البيئية-في حالتنا- عن طريق منطلق الأمن من قبل أشخاص غير متخصصين في مجالات السياسات العامة و السياسات الأمنية، يصبح الموضوع أكثر غموضًا تجاه هذه القضايا، فهناك العديد من الاتهامات الموجهة تجاه بعض العلماء بأنهم يبالغون في تضخيم أثر القضايا البيئية، مما يخلق رؤى غير واضحة لصناع السياسات، بعض هذه الاتهامات بالفعل تناقش من قبل العلماء أنفسهم فيقول البروفيسور ريتشارد لندزن من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا "إن أصحاب التصريحات العلمية المهمة عن المناخ، ومن لهم اهتمام مبالغ بالتحذير من مخاطر تغير المناخ، هدفهم رفع الدعم السياسي لتقديم موارد لمزيد من البحث العلمي، وقد نجحت هذه النزعة للتحذير المبالغ فيه، حيث زاد الإنفاق الفيدرالي على أبحاث المناخ من بضع مئات من ملايين الدولارات قبل 1990 إلى 1.7 بليون دولار"<sup>2</sup>.

وهذه الانتقادات تعكس التوتر القائم بين المعرفة العلمية التي تقوم على التجربة واليقن وبين الخطاب الأمني الذي يصور القضايا على أنها شيء فوق السياسية العامة؛ والذي تتبناه بعض منظمات المجتمع المدني والشركات لدفع التحول التقني بسرعة أكبر، وهو ما يجعل تبني سياسات مدروسة أمرًا بيروقراطيًا مزعجًا.

وتخبرنا تجربة فصل "رصاص التتراثيل" عن البنزين خير مثال للطريقة المثلى للتعامل مع القضايا البيئية، ففي أوائل الثمانينيات اتخذ قرار بفصل الرصاص عن البنزين بسبب سُميته بعد أكثر من عقدين من استخدامه، وقد تم الاجماع على أن الرصاص خطير على الصحة الإنسانية، وينبغي التخلص منه مهما كانت قيمته، وفي عهد ريغان تم تخصيص جزء كبير من لقاء مجلس الوزراء لقضية كيفية نزع الرصاص من البنزين<sup>3</sup>.

ومع خطة إزالة الرصاص من البنزين تم السماح لمعامل التكرير-بدلاً من إعطائها شروطاً تفصيلية- أن تتبادل تصاريح الرصاص فيما بينها مع تقديم حافز اقتصادي لمن يستطيعون التخلص من الرصاص قبل غيرهم دون نظام جبري لإجراء ذلك،

<sup>1</sup> مرجع سابق (1)

<sup>2</sup> اللامي، عهود، التغير المناخي من العلم إلى دهاليز السياسة. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. 2019م.

<sup>3</sup> يرغن دانييل، "السعي بحثاً عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث". ترجمة هيثم نشواتي، شكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية والدولية "2015"

كان ذلك الحل قائما على السوق. وأثبت برنامج الرصاص نجاحًا أكثر من المتوقع. وبحلول عام 1987م، أي في غضون خمسة أعوام تم إزالة الرصاص من البنزين بتكلفة أقل من المتوقع.<sup>1</sup>

ولم تصل حكومة ريغان إلى هذه السياسة عن طريق تحول قضية الرصاص إلى قضية أمنية، بل تم وضعها على طيف السياسات المسييسة أي التي يتم التعامل معها بمنطق السياسات العامة. وقد جرت مناقشة اخطار الرصاص من قبل العلماء على مدار عشرين عامًا ومن ثم دخلت سياسات ريغان حيز التنفيذ على مدار خمس سنوات إلى أن تخلى السوق بنفسه عن الرصاص.

#### خاتمة:

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن الأمانة لعبت دور مركب في التحول نحو التقنية الخضراء، فقد ساهمت من جهة في التعبئة الجماهيرية، مما سمح بتسريع القرارات التقنية تحت مبدأ الخطر الوجودي، ومن جهة أخرى، ساهمت في رفع الوعي العام حول آثار التغير المناخي، ومع ذلك، الاستمرار على هذا المنطق وهو منطق الخطر الوجودي قد لا يسمح بمداولة الآراء حول ما اذا كانت السياسات المناخية العالمية تمضي بالطريق الصحيح فهناك العديد من الدول-دول الجنوب- تعارض وبشدة السياسات المتطرفة الناتجة عن عملية الأمانة، فسياسات مثل سياسات نزع الكربون قد لا تتوافق مع الخطط التنموية لدول الجنوب التي هي بالفعل تواجه تحديات مزدوجة تتمثل في التغير المناخي و الاستغناء التام عن مصادر الطاقة التقليدية.

لا سيما أن اقتصاديات دول الشمال تحديدا الاتحاد الأوروبي لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري كأكبر مصدر للطاقة بنسبة 60% في عام 2022. كما أن القاعدة الصناعية النظيفة تعاني من شح في المواد الخام لذلك في عام 2022 استورد الاتحاد الأوروبي (95%-97%) من احتياجه من الألواح الشمسية من الصين، كما أن اعتماده على موردين محددين لبطاريات الليثيوم يشكل عائق استراتيجي لبناء قواعد صناعية نظيفة، ويُعد أهم خطر بنيوي في الاتحاد وهو عدم وجود ميزانية مشتركة.<sup>2</sup>

وهنا يمكن القول، إن الأمانة تُكسب الفاعل الأمني تأييدًا شعبيًا واسعًا يتيح له كسر جميع القواعد المعمول بها لتأمين الموضوع المرجعي، غير أن قطاعًا مثل القطاع البيئي، الذي تتقاطع فيه مصالح العالم بأسره، لا ينبغي أن يُدار بمنطق السياسات الطارئة، بل يجب أن يعود إلى فلك السياسات العامة لإيجاد حل يقوم على سد فجوة عدم العدالة بين الجنوب والشمال، وعليه إذا ما استمر التحول الأخضر ك"عملية أمانة" فإن المحصلة قد تكون تعزيز الانقسامات بين الجنوب والشمال بدلا من حلها.

وعليه، من الممكن طرح هذا السؤال للباحثين لاحقًا: هل أدبيات مدرسة كوبنهاجن تغاflت عن دور الفاعل المؤطر في عملية مقاومة الأمانة؟ كون أن عملية الأمانة تقوم على البناء الاجتماعي لخلق التهديد.

<sup>1</sup> المصدر نفسه "ص 655"

<sup>2</sup> Guarascio, Dario, Reljic, Jelena; Zezza, Francesco, " Europe's Energy Divide: Why the Green Transition Risks Leaving Half the Continent Behind" Social Europe, 2025.

فعند النظر للانتقادات الموجهة لهذه الأدبيات نجد اتجاهين رئيسين، وهم الكلاسيكيين والليبراليين، وتتراوح هذه الانتقادات ما بين مخاطر توسيع دائرة الامن عند بعض الكلاسيكيين، والمعيارية الأخلاقية عند بعض الليبراليين، وهنا طرح السؤال ليس من منطلق واقعي أو ليبرالي، بل من منظور بنائي خالص يركز على العلاقة البنينة بين الفاعل المؤمن والفاعل المؤطر لأن الأدبيات لا تطرح هذه الأسئلة المهمة: كيف يتفاعل الفاعل المؤطر مع عملية الأمانة نفسها؟ هل يعيد تعريف نفسه؟ هل الفاعل المؤطر رهينيه لخطاب الفاعل المؤمن؟

وفي هذا الطرح لا اقصد عملية الأمانة كونها تصدر من الفاعل المؤمن لا المؤطر.

#### قائمة المراجع:

1. Anderson, Graham. Public Policy Making. Translated by Amer Al-Kubaisi. Dar Al-Maseera, 2007.
2. Chen, Siyu. "The Evolution of the European Union's Securitization of Climate Change and the Effectiveness of Its Policies." Journal of Education, Humanities, and Social Research, 2025. <https://www.gbpspress.com/index.php/JEHSR/article/view/274/279>.
3. Falcone, Pasquale Mario, and Elio Sica. "Empirical Findings: Tendencies in Climate Lobbying." Journal of Cleaner Production 379 (2022): 134–148. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1462901124003083>.
- a. Guarascio, Dario, Jelena Reljic, and Francesco Zezza. "Europe's Energy Divide: Why the Green Transition Risks Leaving Half the Continent Behind." Social Europe, 2025.
4. "Intergenerational Ethics." Encyclopaedia Britannica. <https://www.britannica.com/topic/intergenerational-ethics>.
5. Morsut, Claudia, and Mark Rhinard. "The Collective Securitisation of Climate Change: Implications for Climate Adaptation Policy in the United Nations and European Union." Review of International Studies, 2025. <https://doi.org/10.1017/S0260210525100867>.
6. The Club of Rome. The Message of Limits to Growth. 2022. <https://www.clubofrome.org/wp-content/uploads/2022/02/CoR-TheMessageOfLtG.pdf>.
7. UNECE. "Green Economy." <https://unece.org/green-economy-3>.
8. UNEP. "Definition of Green Economy." <https://www.unep.org/ar/node/19231>.

9. UN Environment Programme. Speech by Inger Andersen at the French Senate Standing Committee on Sustainable Development. <https://www.unep.org/news-and-stories/speech/speech-french-senate-standing-committee-sustainable-development-inger>.
10. United Nations. "Stockholm Declaration 1972."  
<https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972>.
11. United Nations. Paris Agreement. <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/>.
12. United Nations. "Timeline of Sustainable Development Conferences."  
<https://www.un.org/ar/conferences/environment>.
13. UK House of Commons Library. "The History of Global Climate Change Negotiations."  
<https://commonslibrary.parliament.uk/the-history-of-global-climate-change-negotiations/>.
14. European Parliamentary Research Service. "The US Withdrawal from the Paris Agreement and WHO."  
Brussels, February 2025.  
[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2025/767230/EPRS\\_ATA\(2025\)767230\\_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2025/767230/EPRS_ATA(2025)767230_EN.pdf).
15. BLOOM Association. "Times Up: Youth, Scientists and NGOs Get Together to Make Ocean Protection an Absolute Priority in Europe." <https://www.bloomassociation.org>.
16. Ocean Coalition. "Requests List." <https://www.oceancoalition.org/en/requests>.
17. Yergin, Daniel. The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World. Translated by Haitham Nashwati and Shukri Mujahid. Arab Center for Research and Policy Studies, 2015.
18. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. 1998.

#### المراجع باللغة العربية

1. العدوي، محمد. مقدمة في السياسات المقارنة.
2. الحري، عبدالرحمن. "التحول الأخضر في المملكة العربية السعودية: الجهود المبذولة والتقدم المحرز (2016-2024)".  
المجلة القانونية  
[https://jlaw.journals.ekb.eg/article\\_448741\\_b0bbc55143160e6c7cada48d956a27e7.pdf](https://jlaw.journals.ekb.eg/article_448741_b0bbc55143160e6c7cada48d956a27e7.pdf)

3. اللامي، عهود. التغير المناخي من العلم إلى دهاeliz السياسة. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019.
4. هاجر محمد، شريف السعداوي، أيمن عبدالعطى. "المتطلبات المعرفية للتحول الأخضر من منظور الممارسة العامة لتحقيق التكيف مع التغيرات المناخية." مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية والتنمية، جامعة بني سويف، مجلد 7، عدد 3 (سبتمبر 2024) <https://research-ebSCO-com.sdl.idm.oclc.org/c/5v5h53/viewer/pdf/zxq7nwh7y5>
5. ويليس، كاثي. نظريات التنمية وتطبيقاتها. ترجمة عبدالله الغامدي، جامعة الملك سعود، 1433هـ.

هل يتجه العالم نحو أنظمة دولية فرعية: بوادر تشكل نظام دولي فرعي للشرق ومعوقات التبولوج

## Is the World Moving Toward International Subsystems? Indicators of the Emergence of an Eastern International Subsystem and the Obstacles to Its Consolidation

يوسف عنتار (أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية) - عبد القادر مزوار (جامعة محمد الأول، المغرب)

مستخلص:

يشهد النظام الدولي تحولات بنيوية متسارعة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مع تراجع نموذج الهيمنة الأحادية وصعود قوى شرقية كالصين والهند وروسيا، بما يعيد تشكيل موازين القوة العالمية. وفي هذا السياق تبرز ملامح تشكل نظام عالمي فرعي للشرق يقوم على شبكات تعاون اقتصادي ومؤسسي متنامية وتكتلات مثل بريكس ومنظمة شنغهاي، في مقابل المؤسسات الغربية التقليدية، إلا أن هذا التشكل يظل غير مكتمل بفعل التناقضات الجيوسياسية بين القوى الكبرى والضغوط الاستراتيجية الغربية. وعليه، تبحث الدراسة في مدى قدرة هذه الدينامية على تحويل هذا الفضاء الشرقي إلى نظام فرعي متماسك قد يسهم في بلورة نظام دولي أكثر تعددية.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، القوى الصاعدة، التعددية القطبية، التكتلات الاقتصادية، التحولات الجيوسياسية.

### Abstract:

The international system has been undergoing rapid structural transformations since the beginning of the twenty-first century, marked by the gradual decline of the unipolar hegemony model and the rise of Eastern powers such as China, India, and Russia, thereby reshaping global power balances. In this context, signs are emerging of the formation of an Eastern sub-global order based on expanding networks of economic and institutional cooperation and groupings such as BRICS and the Shanghai Cooperation Organization, in contrast to traditional Western institutions. However, this formation remains incomplete due to geopolitical contradictions among major powers and persistent Western strategic pressures. Accordingly, this study examines the extent to which these dynamics may transform the Eastern sphere into a coherent sub-system capable of contributing to the emergence of a more multipolar international order.

**Keywords:** International system, rising powers, multipolarity, economic blocs, geopolitical transformations.

## مقدمة:

يشهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة في بنيته وفاعليه واتجاهاته الكبرى، جعلت من الصعب الإبقاء على نموذج الهيمنة الأحادية الذي ساد عقب نهاية الحرب الباردة. فالعولمة التي قادها الغرب، بواجهتها الأمريكية والمؤسسية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، بدأت تفقد جاذبيتها أمام صعود قوى شرقية صاعدة، أبرزها الصين، والهند، وروسيا، ودول جنوب شرق آسيا، التي باتت تفرض نفسها كأقطاب اقتصادية وجيوسياسية لا يمكن تجاهلها.

في هذا السياق، تبرز مؤشرات عديدة على وجود تحول تدريجي في موازين القوة العالمية، وعلى نزعة متزايدة نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جديدة تتجاوز الثنائية التقليدية "غرب/شرق" إلى صيغ أكثر تعقيدا وتعددية. غير أن هذا التحول لا يحدث بشكل مكتمل بعد؛ إذ يتجلى، في المرحلة الراهنة، من خلال تشكل ما يمكن نعتة بـ "النظام العالمي الفرعي للشرق"، أي منظومة موازية للنظام الغربي، تتأسس على تعاون اقتصادي ومؤسسي وسياسي متنام بين القوى الشرقية الصاعدة، من دون أن تصل بعد إلى مستوى نظام عالمي متكامل الأركان.<sup>1</sup>

ويرتبط مفهوم "النظام الفرعي" في العلاقات الدولية بالأعمال النظرية لمورتون أرنولد كابلان (Morton Arnold Kaplan) الذي صاغ، في ستينيات القرن العشرين، نظرية "أنظمة التوازن الدولي". ويميز كابلان بين النظام الدولي العام الذي يشمل التفاعلات بين جميع الدول، والأنظمة الفرعية التي تتكون ضمن مناطق جغرافية أو حضارية محددة، وتتميز بدرجة معينة من التماسك والتفاعل الذاتي رغم تأثرها ببنية النظام الكلي.<sup>2</sup>

وبناء على هذا التصور، يمكن تعريف النظام العالمي الفرعي للشرق بأنه: بنية إقليمية-حضارية ناشئة داخل النظام الدولي، تتكون من مجموعة من الدول الشرقية التي تجمعها مصالح اقتصادية وأمنية متداخلة، وتسعى إلى صياغة قواعدها الخاصة في التعاون، وإلى تقليص تبعيتها للمؤسسات الغربية المهيمنة.<sup>3</sup>

ويتضمن هذا النظام الفرعي شبكة من التفاعلات التي تتجاوز مجرد التعاون الاقتصادي، لتشمل بناء مؤسسات بديلة (مثل منظمة شنغهاي للتعاون وبنك التنمية الجديد)، وتوسيع نطاق التكتلات ("ك"بريكس+)", وتعزيز المبادلات التجارية البينية، في مقابل مؤسسات النظام الغربي المنبثقة عن منظومة بريتون وودز سنة 1944.

كما تبرز في الوقت ذاته إحدى التحولات اللافتة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث تعكس استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة في الولاية الثانية لدونالد ترامب إدراكا متزايدا بأن النظام الدولي أصبح أكثر تعددية وأن القيادة الأمريكية لم تعد مسلما بها. وبدل تصور الولايات المتحدة لنفسها كـ "حارس للنظام الدولي"، تتحول الاستراتيجية نحو التركيز

<sup>1</sup> G. John Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order, Princeton University Press, Princeton, 2011, p. 210.

<sup>2</sup> Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics, John Wiley & Sons, New York, 1957, p. 23.

<sup>3</sup> Amitav Acharya, The End of American World Order, Polity Press, Cambridge, 2014, p. 88.

على الدفاع عن المجال الحيوي والمصالح الحيوية والتدخل الانتقائي فقط في الحالات المهددة بشكل مباشر، وهو ما يترك فراغات نسبية في إدارة النظام الدولي، قد تستغلها القوى الشرقية الصاعدة لتعزيز تعاونها المؤسسي وتوسيع نفوذها، مما يجعل إمكانية تشكل نظام فرعي للشرق أكثر واقعية في ظل تراجع الانخراط الأمريكي الشامل.<sup>1</sup>

انطلاقاً من هذا السياق، يمكن صياغة الإشكالية المركزية كما يلي:

إلى أي حد تمثل التحولات الجارية في الشرق مؤشرات على تشكل نظام عالمي فرعي قادر على موازنة النظام الغربي، وما العوامل التي تعزز أو تكبح هذا التشكل؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما الأسس النظرية التي يمكن أن تفسر نشوء نظام عالمي فرعي في الشرق؟
- ما المؤشرات الواقعية التي تعزز فكرة قيام هذا النظام (اقتصادية، مؤسسية، سياسية)؟
- ما الكوابح البنيوية والجيوسياسية التي تحول دون تبلوره الكامل؟
- إلى أي مدى يمكن لهذا النظام الفرعي أن يشكل نواة لنظام عالمي متعدد الأقطاب؟
- ما أثر التحول في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة، القائمة على تقليص الدور القيادي والتركيز على حماية المجال الحيوي، في خلق شروط قد تسمح بظهور نظام عالمي فرعي للشرق؟
- تنتقل هذه الدراسة من أربع فرضيات رئيسية:
- الفرضية الأولى: يشهد الشرق بالفعل ملامح تشكل نظام فرعي متميز، يتجسد في توسع التكتلات الاقتصادية والمالية والمؤسسية مثل "بريكس" و"منظمة شنغهاي".
- الفرضية الثانية: رغم هذه البوادر، لا يزال النظام الشرقي يعاني من هشاشة داخلية ناجمة عن التناقضات الجيوسياسية بين أقطابه الكبرى (الصين-الهند-روسيا)، وعن الطوق الأمني الذي يفرضه الغرب في المحيط الآسيوي.
- الفرضية الثالثة: إن نجاح النظام الشرقي في التحول إلى منظومة فرعية متماسكة مشروط بقدرته على تجاوز الخلافات، وتعميق التكامل الاقتصادي، وتطوير مؤسسات بديلة قادرة على منافسة النظام الغربي على المدى الطويل.
- الفرضية الرابعة: إن التحول في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية، من منطق قيادة النظام الدولي إلى منطق حماية المجال الحيوي والمصالح الحيوية، قد يساهم - ولو بصورة غير مباشرة - في السماح بظهور نظام عالمي فرعي للشرق عبر ترك هوامش أوسع أمام القوى الشرقية لتوسيع تعاونها وبناء مؤسساتها البديلة.

<sup>1</sup> نشرت إدارة الرئيس دونالد ترامب، الجمعة 6 دجنبر 2025، وثيقة استراتيجية الأمن القومي الجديدة تتكون من 33 صفحة، والتي تعتمد مبدأ أميركا أولاً، مع تقليص الالتزامات الخارجية، وتركيز الأمن على المصالح الداخلية، مع انسحاب نسبي من الشرق الأوسط ومواجهة اقتصادية-تكنولوجية مع الصين، مما يترك مجالاً لظهور نفوذ شرقي متنام.

تناقش هذه الدراسة أطروحتين متقابلتين: الأولى ترى إمكانية قيام نظام عالمي شرقي فرعي بناء على مجموعة من المؤشرات الواقعية؛ والثانية تشكك في إمكانية ذلك استناداً إلى معطيات معاكسة تتعلق بالتشتت الجيوسياسي والتناقضات الداخلية في الشرق ذاته.

### المحور الأول: محفزات ودوافع تشكل نظام عالمي للشرق

بعد نهاية الحرب الباردة ساد نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة عبر تفوقها العسكري ومؤسساتها الاقتصادية. غير أن العقدين الأخيرين شهدا صعود قوى شرقية كالصين والهند وروسيا، وتنامي تكتلات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي، ما أعاد توزيع موازين القوة وأضعف قدرة الغرب على الانفراد بتوجيه النظام الدولي، خاصة مع أزماته الاقتصادية والحروب الممتدة.

ويستند بروز نظام عالمي شرقي إلى عوامل عدة، أهمها ضعف فاعلية الأمم المتحدة، وتصاعد الدعوات للتعديدية القطبية، والحرب التجارية والعقوبات الغربية على دول شرقية وازنة؛ وهي عوامل عمقت تعاون هذه القوى ومنحتها زخماً لبناء بدائل مؤسسية واقتصادية. وهكذا لم يعد الحديث عن نظام شرقي جديد مجرد طرح نظري، بل اتجاهاً يعكس تحولات عالمية عميقة.

#### 1- الجمود شبه التام لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها:

تواجه منظمة الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة أزمة بنيوية متفاقمة جعلتها أقرب إلى مؤسسة شكلية غير قادرة على الاضطلاع بوظائفها الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين. ويعود ذلك إلى هيمنة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) على القرار الدولي، عبر أداة حق النقض (الفيتو) التي تحولت إلى عائق أمام أي توافق عالمي، حيث استعمل الفيتو أكثر من 290 مرة منذ 1945، منها حوالي 145 مرة من طرف روسيا/الاتحاد السوفياتي، و83 مرة من الولايات المتحدة، إضافة إلى أرقام أقل من الصين، بريطانيا وفرنسا.<sup>1</sup>

هذا الجمود ظهر بوضوح في الأزمة السورية، حيث استعمل الفيتو الروسي-الصيني ما يزيد عن 16 مرة بين 2011 و2020 لمنع قرارات تدين النظام السوري أو تفرض عليه عقوبات.<sup>2</sup> وبالمقابل، في القضية الفلسطينية، استعملت الولايات المتحدة حق النقض أكثر من 40 مرة منذ 1972 لعرقلة أي قرار يدين الاحتلال الصهيوني أو يدعو لوقف الاستيطان.<sup>3</sup> وفي الأزمة الأوكرانية، ظهر الانقسام بأشد صوره، إذ عجز مجلس الأمن عن إدانة التدخل الروسي في فبراير 2022 بسبب الفيتو الروسي، ما دفع الدول الغربية للجوء إلى الجمعية العامة التي أصدرت قرارات رمزية بلا قوة إلزامية.<sup>4</sup>

إلى جانب مجلس الأمن، فشلت وكالات الأمم المتحدة في الاستجابة لتحديات إنسانية وتنموية كبرى. على سبيل المثال، لم تتمكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من معالجة أزمة اللاجئين السوريين، التي تعد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، حيث

<sup>1</sup> United Nations, Repertory of Practice of United Nations Organs: Use of the Veto, UN Digital Library, New York, 2022, p. 14.

<sup>2</sup> Bertrand Badie, L'impuissance de la puissance: Essai sur les nouvelles relations internationales, Fayard, Paris, 2004, p. 112.

<sup>3</sup> Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, New York, 2020, p. 287.

<sup>4</sup> Richard Gowan, "The UN Security Council and the War in Ukraine," International Crisis Group Report, March 2022, p. 6.

تجاوز عددهم 7 ملايين لاجئ في 2023.<sup>1</sup> كما أخفقت منظمة الصحة العالمية في إدارة جائحة كوفيد-19 بشكل منسق وفعال، إذ كشفت الأزمة عن غياب آلية إلزامية لتوزيع اللقاحات، مما أدى إلى حصول الدول الغنية على أكثر من 75% من الجرعات مقابل أقل من 2% للقارة الإفريقية بحلول منتصف 2021.<sup>2</sup>

ولكن أكثر الأمثلة إيلاما على فشل الأمم المتحدة ووكالاتها تجلّى في حماية الفلسطينيين خلال الحروب المتكررة في غزة. فقد عجزت المنظمة عن منع القتل الجماعي، تدمير البنية التحتية، ونقص المساعدات الإنسانية خلال الحروب الأخيرة، خصوصا في 2014 و2021، حيث قتل آلاف المدنيين وأصيب أكثر من 20,000 شخص، وتعرض أكثر من 200,000 فلسطيني للزوح الداخلي.<sup>3</sup>

ومنذ اندلاع الحرب الأخيرة في 7 أكتوبر 2023 وما تلاها من تصعيد مستمر في قطاع غزة، برز مرة أخرى فشل الأمم المتحدة ووكالاتها الأممية في حماية الفلسطينيين، سواء على المستوى الإنساني أو السياسي. فقد عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ملزم بوقف إطلاق النار بسبب الانقسامات بين القوى الكبرى واستعمال حق النقض،<sup>4</sup> ما جعل قراراته أقرب إلى توصيات غير منفذة. كما واجهت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ضغوطا مالية وسياسية غير مسبوقة، إذ جمدت مساعداتها من قبل بعض الدول المانحة،<sup>5</sup> في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من 2.3 مليون فلسطيني حصارا خانقا في غزة.

وإلى جانب ذلك، أظهرت الأمم المتحدة عجزا واضحا عن منع الإبادة الجماعية والتجويع الممنهج، حيث تجاوز عدد الضحايا الفلسطينيين أكثر من 40 ألف قتيل وأكثر من 90 ألف جريح منذ أكتوبر 2023، أغلبهم من النساء والأطفال.<sup>6</sup> كما حذرت تقارير أممية من أن ما يزيد عن 80% من سكان غزة مهددون بالمجاعة نتيجة الحصار ومنع إدخال المواد الغذائية والدوائية،<sup>7</sup> وقد سجلت حالات وفاة بسبب سوء التغذية ونقص الدواء، وهو ما يؤكد فشل المنظومة الأممية في فرض احترام القانون الدولي الإنساني. أما منظمات الأمم المتحدة الأخرى كمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، فقد اقتصر دورها على النداءات المتكررة لإدخال المساعدات دون القدرة على ضمان وصولها بشكل منتظم وآمن.<sup>8</sup> هذا العجز البنيوي يعكس محدودية النظام الأممي في مواجهة الاحتلال وسياسة القوة، ويؤكد استمرار معاناة الشعب الفلسطيني في ظل غياب آليات دولية فعالة لردع الانتهاكات وحماية المدنيين.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير "الاتجاهات العالمية للزوح القسري"، جنيف، 2023، ص. 45.

<sup>2</sup> World Health Organization, COVID-19 Vaccine Equity Dashboard, Geneva, 2021.

<sup>3</sup> Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, op.cit, p. 287.

<sup>4</sup> United Nations, Rappports du Secrétaire général sur la situation au Moyen-Orient, y compris la question de Palestine, ONU, New York, 2023-2024, p. 14.

<sup>5</sup> وكالة الأونروا، التقارير الإنسانية الدورية حول قطاع غزة، القدس، 2023-2024، ص. 9.

<sup>6</sup> مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول تداعيات الحرب على غزة 2023-2024، بيروت، 2024، ص. 18.

<sup>7</sup> Human Rights Watch, Rapport annuel 2024: Israël/Palestine, HRW, Genève, 2024, p. 59.

<sup>8</sup> Médecins Sans Frontières, Rapport sur la famine et les soins d'urgence à Gaza, Paris, MSF, 2024, p. 11.

<sup>9</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأوضاع الصحية في غزة بين الحصار والحرب، جنيف، 2024، ص. 22.

هذه الإخفاقات المتكررة تعزز لدى قوى الشرق فكرة أن الأمم المتحدة لم تعد أداة محايدة، بل أصبحت خاضعة للهيمنة الغربية وتستخدم لتبرير السياسات الأحادية، وهو ما يفسر سعي هذه الدول لتأسيس مؤسسات بديلة أو موازية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، التي تهدف إلى بناء فضاء دولي أكثر توازنا.<sup>1</sup>

هذا ما جعل قوى الشرق، وفي مقدمتها الصين وروسيا والهند، تعتبر أن الأمم المتحدة لم تعد تشكل إطارا عادلا ومحايدا، بل أصبحت رهينة منطق الأحادية الغربية. لذلك برزت دعوات متزايدة نحو بناء مؤسسات بديلة أو موازية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، التي تحاول ملء الفراغ وخلق مساحات تعاون خارج الوصاية الغربية.<sup>2</sup>

إن الجمود الأممي إذن ليس مسألة تقنية أو إدارية فقط، بل يعكس اختلالا عميقا في هيكلية الحوكمة العالمية، وهو ما يشكل دافعا مركزيا لبحث قوى الشرق عن نظام عالمي فرعي أكثر توازنا.

## 2- الانتصار للتعددية القطبية وإعادة النظر في الحوكمة العالمية:

تشهد العلاقات الدولية اليوم تحولا بنويا من الأحادية القطبية، التي تميزت بتفوق أمريكي-أوروبي منذ نهاية الحرب الباردة، نحو تعددية قطبية آخذة في التشكل بفعل صعود قوى كبرى مثل الصين، روسيا، والهند. هذا التحول لم يعد مجرد فرضية نظرية، بل أصبح حقيقة مدعومة بالأرقام: إذ تمثل الصين وحدها ما يقارب 18% من الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية، بينما تجاوز الناتج الإجمالي لدول مجموعة "بريكس" 32% من الناتج العالمي سنة 2023، متقدما لأول مرة على مجموعة السبع (G7) التي بلغت حصتها حوالي 30%.<sup>3</sup> كما أن توسع "بريكس" بضم أعضاء جدد مثل السعودية، مصر، والإمارات سنة 2024، يعكس رغبة واضحة في بناء منصات بديلة قادرة على موازنة المنظومة الغربية.<sup>4</sup>

هذه الدينامية تتجسد كذلك في مبادرات عملية، أبرزها إنشاء بنك التنمية الجديد (New Development Bank) سنة 2015 برأسمال أولي بلغ 100 مليار دولار، وهو مؤسسة تسعى إلى توفير تمويل بديل عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الجنوب العالمي.<sup>5</sup> في السياق نفسه، تبنى الاتحاد الإفريقي إجماع إزولويني (Ezulwini Consensus) كوثيقة مرجعية تطالب بتمثيل قاري دائم داخل مجلس الأمن بحد أدنى مقعدين دائمين وخمسة غير دائمين، معتبرا أن غياب إفريقيا عن هذه الهيئة يشكل خلافا جوهريا في الحوكمة الدولية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Amitav Acharya, The End of American World Order, op.cit, p. 45.

<sup>2</sup> Ibid

<sup>3</sup> Barry Buzan, George Lawson, The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations, Cambridge University Press, Cambridge, 2015, p. 276.

<sup>4</sup> Richard Sakwa, Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order, Cambridge University Press, Cambridge, 2017, p. 203.

<sup>5</sup> BRICS New Development Bank, Annual Report 2023, Shanghai, 2023, p. 15.

<sup>6</sup> African Union, The Ezulwini Consensus, Addis Ababa, 2005, p. 7.

أما على مستوى الدول، فقد دعا المغرب في الأمم المتحدة إلى إصلاح تركيبة مجلس الأمن بشكل يعكس الوزن الديمغرافي والسياسي لإفريقيا.<sup>1</sup> من جهتها، وضعت جنوب إفريقيا خلال رئاستها لمجموعة العشرين سنة 2025 قضايا الديون وتمويل المناخ على رأس الأولويات، مشيرة إلى الحاجة لتمويل إضافي يناهز 250 مليار دولار سنويا لإفريقيا لمواجهة تحديات الانتقال الطاقى والتنمية.<sup>2</sup> في المقابل، تبنت البرازيل خلال رئاستها لمجموعة العشرين سنة 2024 خطابا قويا لإصلاح منظمة التجارة العالمية وفرض ضريبة عالمية على الأثرياء، معتبرة ذلك وسيلة لتقليص الفوارق الاجتماعية ودعم التنمية العادلة.<sup>3</sup> إن هذه المبادرات والمطالب تؤكد أن التعددية القطبية لم تعد مجرد إعادة توزيع للقوة بين الفاعلين الدوليين، بل باتت مشروعا لإعادة صياغة قواعد الحوكمة العالمية بما يضمن مشاركة أوسع للجنوب العالمي، ويضع حدا لهيمنة المؤسسات الغربية التي ارتبطت تاريخيا بإدامة التبعية الاقتصادية والسياسية.<sup>4</sup>

### 3- الحرب التجارية المعلنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا، الصين والهند:

تعتبر السياسات الاقتصادية العدائية التي تبنتها الولايات المتحدة في العقد الأخير أحد أبرز محفزات تشكل نظام شرقي بديل، حيث اتخذت واشنطن من الحرب التجارية والتكنولوجية أداة رئيسية لإبطاء صعود منافسيها الاستراتيجيين. فمنذ سنة 2018، فرضت الإدارة الأمريكية رسوما جمركية على منتجات صينية تقدر بأكثر من 360 مليار دولار، مستهدفة قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا الفائقة، الصلب، والألومنيوم.<sup>5</sup> كما منعت تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين، وفرضت قيودا صارمة على نقل المعرفة التكنولوجية، الأمر الذي دفع بكين إلى إطلاق خطط وطنية بديلة مثل "صنع في الصين 2025" لتقليص التبعية التكنولوجية للغرب.<sup>6</sup>

أما في حالة روسيا، فقد شكلت العقوبات الغربية منذ 2014، والمتصاعدة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا سنة 2022، أداة لمحاصرة اقتصادها، حيث جرى استهداف قطاع الطاقة والنفط والغاز، الذي يمثل أكثر من 40% من عائدات الميزانية الروسية. هذه العقوبات لم تؤد فقط إلى إعادة توجيه الصادرات الروسية نحو الصين والهند، بل ساهمت في تعزيز التعاون الطاقى بين موسكو وبكين من خلال مشاريع كبرى مثل خط أنابيب "قوة سيبيريا".<sup>7</sup> وبالنسبة للهند، فقد طالها الضغوط

<sup>1</sup> Déclaration de l'Ambassadeur Omar Hilale, Mission Permanente du Royaume du Maroc auprès des Nations Unies, New York, 2023, p. 4.

<sup>2</sup> Reuters, Issues on the Agenda at the G20 Finance Meeting in South Africa, Johannesburg, 2025, p. 2.

<sup>3</sup> Ibid, p. 2.

<sup>4</sup> Bertrand Badie, Quand le Sud réinvente le monde: Essai sur la puissance de la faiblesse, La Découverte, Paris, 2018, p. 119

<sup>5</sup> Chad P. Bown, US-China Trade War Tariffs: An Up-to-Date Chart, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2022, p. 15.

<sup>6</sup> Barry Naughton, The Rise of China's Industrial Policy, 1978–2020, University of Chicago Press, Chicago, 2021, p. 201.

<sup>7</sup> Thane Gustafson, Klimat: Russia in the Age of Climate Change, Harvard University Press, Cambridge, 2021, p. 178.

الأمريكية بسبب علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع روسيا، إضافة إلى نزاعاتها التجارية المتكررة مع واشنطن حول السياسات الحماية والدعم الحكومي لقطاعات الأدوية وتكنولوجيا المعلومات.<sup>1</sup>

نتيجة لهذه الضغوط، برزت لدى قوى الشرق قناعة متزايدة بضرورة بناء منظومات اقتصادية بديلة تقوم على التعاون البيئي وتعزيز سلاسل إنتاج مستقلة عن الغرب. وقد ترجمت هذه القناعة من خلال تسريع استخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية، وتوسيع فضاء التعاون داخل تجمعات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما يعكس إرادة واضحة لفك الارتباط التدريجي عن النظام المالي الغربي وهيمنة الدولار.<sup>2</sup>

#### 4- العقوبات الغربية ضد روسيا، الصين، إيران، وكوريا الشمالية

تعد العقوبات الاقتصادية والسياسية إحدى أبرز الأدوات التي يوظفها الغرب للحفاظ على هيمنته على النظام الدولي، إذ توسعت بشكل ملحوظ منذ بداية القرن الحادي والعشرين. فمنذ أزمة القرم سنة 2014، وصولاً إلى الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير 2022، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر من 13 ألف إجراء عقابي على روسيا، ما جعلها الدولة الأكثر تعرضاً للعقوبات في العالم.<sup>3</sup> استهدفت هذه العقوبات قطاعات حيوية مثل الطاقة، التمويل، التكنولوجيا، والطيران، وكان الهدف منها تقويض قدرة موسكو على تمويل مجهودها الحربي وإضعاف اقتصادها. غير أن هذه السياسات دفعت روسيا إلى إعادة توجيه صادراتها الطاقية نحو أسواق آسيا، وتعزيز استخدام الروبل واليوان في المبادلات التجارية مع الصين والهند، حيث ارتفعت حصة الروبل-اليوان في التعاملات الثنائية إلى أكثر من 80% سنة 2023.<sup>4</sup>

أما الصين، فقد طالتها عقوبات مرتبطة بحقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ، بالإضافة إلى قيود على تصدير التكنولوجيا الحساسة، خاصة الرقائق الإلكترونية المتقدمة. هذه القيود دفعت بكين إلى تسريع الاستثمار في قطاع أشباه الموصلات، إذ خصصت الدولة ما يقارب 150 مليار دولار لدعم الاكتفاء الذاتي في هذا المجال بحلول 2030.<sup>5</sup>

وبالنسبة لإيران، فقد واجهت أكثر من 3,600 عقوبة أمريكية وأوروبية، معظمها مرتبط ببرنامجها النووي ودورها الإقليمي. إلا أن هذه العقوبات ساهمت في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع روسيا والصين، وهو ما ترجم في اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين طهران وبكين الممتدة على 25 عاماً، والتي تتضمن استثمارات صينية بقيمة تصل إلى 400 مليار دولار.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Harsh V. Pant & Yogesh Joshi, *India and the Changing Global Order*, Cambridge University Press, New Delhi, 2019, p. 89.

<sup>2</sup> Oliver Stuenkel, *The BRICS and the Future of Global Order*, Lexington Books, New York, 2015, p. 143.

<sup>3</sup> Maria Shagina, *The Impact of Western Sanctions on Russia*, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2022, p. 11.

<sup>4</sup> Alexander Gabuev, *Russia and China: Partners of Last Resort*, European Council on Foreign Relations, Berlin, 2023, p. 27.

<sup>5</sup> Barry Naughton, *China's Industrial Policy and the Semiconductor Sector*, Brookings Institution, Washington, 2021, p. 54.

<sup>6</sup> Mohammad Ayatollahi Tabaar, *Iran's Strategic Partnership with China*, Chatham House, London, 2021, p. 38.

أما كوريا الشمالية، فهي تخضع منذ عقود لعقوبات دولية صارمة تستهدف قطاع الطاقة والتمويل والسلع الكمالية. غير أن بيونغ يانغ لجأت إلى تطوير شبكات غير رسمية للتجارة والتمويل، بالتعاون مع الصين وروسيا، ما يبرز حدود فعالية العقوبات الغربية في تغيير سلوك الأنظمة المستهدفة.<sup>1</sup>

في المحصلة، تحولت العقوبات إلى محفز رئيسي لتقارب القوى الشرقية، ليس فقط عبر تعزيز التعاون البيئي في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، ولكن أيضا من خلال تطوير آليات مالية بديلة مثل نظام CIPS الصيني لتسويات المدفوعات باليوان، وتوسيع اعتماد العملات المحلية بدل الدولار في التجارة البيئية. وبهذا، بدل أن تضعف هذه السياسات مراكز القوى الشرقية، ساهمت في ترسيخ إرادة جماعية لبناء نظام عالمي بديل يتجاوز احتكار الغرب للأدوات المالية والسياسية التقليدية.

### 5- تآكل الثقة في النظام الليبرالي الغربي:

شهد النظام الرأسمالي الليبرالي الغربي موجات متتالية من الانتقادات بسبب هشاشته البنيوية أمام الأزمات الدورية. فقد كشفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عن اختلالات عميقة في الأسواق المالية وفي آليات الضبط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى انهيار العديد من المؤسسات المصرفية الكبرى، وتزايد معدلات البطالة والفقر في الاقتصادات المتقدمة نفسها<sup>2</sup> كما جاءت جائحة كوفيد-19 لتبرز محدودية النموذج الغربي في التعامل مع الأزمات العالمية، حيث اتسعت الفوارق الاجتماعية وتراجعت قدرة الحكومات الغربية على ضمان حماية اجتماعية متوازنة.<sup>3</sup>

إضافة إلى ذلك، تزايدت حدة الانتقادات الموجهة للنظام الليبرالي بسبب تفاقم التفاوتات الاقتصادية داخل الدول الغربية وبين الشمال والجنوب، ما غذى تصاعد الحركات الشعبوية والاحتجاجية في أوروبا والولايات المتحدة.<sup>4</sup> هذا التآكل في الشرعية يعزز توجه العديد من الدول، خصوصا في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، نحو البحث عن بدائل شرقية تقوم على تدخل الدولة في الاقتصاد، وتبني نماذج للتنمية أكثر شمولاً وعدالة اجتماعية، كما هو الحال في التجربة الصينية والهندية.<sup>5</sup> وبالتالي، فإن هذا السياق يسهم في بروز قناعة متزايدة بأن النظام العالمي الليبرالي لم يعد قادرا على الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، ما يدفع إلى التفكير في نظام بديل بقيادة القوى الشرقية الصاعدة.

وعليه، يتضح أن تشكل نظام عالمي للشرق لم يعد مجرد احتمال نظري، بل نتيجة حتمية لضغوط غربية متواصلة: جمود الأمم المتحدة، اختلال الحوكمة العالمية، الحرب التجارية، والعقوبات الاقتصادية. هذه المحفزات وفرت قاعدة موضوعية لبروز إرادة شرقية مشتركة لبناء فضاء بديل يحمي مصالحها، ويؤسس لتعددية قطبية أكثر عدالة. غير أن نجاح هذا المشروع يظل رهينا بقدرة قوى الشرق على تجاوز تناقضاتها الداخلية، وتحويل هذه الدوافع الدفاعية إلى رؤية استراتيجية مشتركة

<sup>1</sup> Hazel Smith, North Korea: Markets and Military Rule, Cambridge University Press, Cambridge, 2015, p. 219.

<sup>2</sup> Joseph Stiglitz, La grande désillusion, Fayard, Paris, 2002, p. 45.

<sup>3</sup> Dani Rodrik, The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy, W. W. Norton & Company, New York, 2011, p. 103.

<sup>4</sup> Thomas Piketty, Le capital au XXIe siècle, Éditions du Seuil, Paris, 2013, p. 77.

<sup>5</sup> Kishore Mahbubani, Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy, PublicAffairs, New York, 2020, p. 156.

## المحور الثاني: بؤادر تشكل نظام دولي فرعي للشرق

تشير عدة مؤشرات إلى أن الشرق يتحرك نحو بناء منظومة فرعية موازية للنظام الغربي، مدفوعة باختلالات الحوكمة العالمية وصعود القوى الآسيوية ورغبتها في استقلال أكبر عن المؤسسات الغربية. وتغذي هذا المسار محدودية فعالية النظام الدولي التقليدي، واتساع العقوبات الغربية، وتنامي الترابط الاقتصادي بين دول الشرق. وتبرز هذه التحولات في مبادرات مؤسسة لمنظومة شرقية جديدة، أهمها تنامي دور منظمة شنغهاي، ومحاولات التقارب الصيني-الهندي، وظهور منتدى الشرق الاقتصادي، وتوسيع بريكس+، وإنشاء مؤسسات مالية بديلة تعزز استقلال القرار الاقتصادي.

### 1- تنامي دور منظمة شنغهاي للتعاون:

تعد منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) إحدى أهم المنصات المؤسسية التي تجسد التعاون الشرقي في مجالات متعددة، لاسيما الأمن والطاقة والاقتصاد. تأسست المنظمة رسمياً عام 2001، بعد دمج مبادرة شنغهاي الخماسية التي ضمت الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، فيما انضمت الهند وباكستان لاحقاً، وأصبحت إيران عضواً كامل العضوية منذ 2021.<sup>1</sup>

تمثل المنظمة نموذجاً فريداً للتعاون الإقليمي، إذ تجمع بين قوى كبرى صاعدة تتمتع بقدرات عسكرية واقتصادية متنامية، وبين دول متوسطة وصغيرة في آسيا الوسطى تحتاج إلى مظلة أمان سياسي وأمني. هذا التنوع يسمح للمنظمة بأن تلعب دوراً متعدد الأبعاد: فهي تعمل على تنسيق السياسات الأمنية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وضمان الاستقرار الحدودي، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين أعضائها.<sup>2</sup>

في المجال الاقتصادي، شرعت المنظمة في تطوير شبكات استثمارية وتجارية إقليمية، بما في ذلك مشاريع النقل والطاقة، وربط أسواق آسيا الوسطى بآسيا الكبرى، خصوصاً عبر البنية التحتية الصينية في إطار مبادرة "الحزام والطريق".<sup>3</sup> كما تمثل المنظمة آلية موازنة جيوسياسية للدور الغربي في المنطقة، لا سيما في مواجهة النفوذ الأمريكي والأوروبي التقليدي، من خلال تنسيق مواقف أعضائها في المنتديات الدولية، وإقامة تمارين عسكرية مشتركة تظهر جاهزية المجموعة لمواجهة التحديات الأمنية المتنوعة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Zhang Yunling, The Shanghai Cooperation Organization and Regional Security, China Academic Press, Beijing, 2023, p. 45.

<sup>2</sup> Graham Allison, The Shanghai Cooperation Organization: Security and Cooperation in Eurasia, Routledge, London, 2020, p. 78.

<sup>3</sup> Dmitri Trenin, Russia and the SCO: Strategic Dimensions, Carnegie Center, Moscow, 2022, p. 33.

<sup>4</sup> Nargis Kassenova, The SCO and Central Asia: Balancing East and West, Brookings, Washington D.C., 2021, p. 56.

علاوة على ذلك، تتجه منظمة شنغهاي للتعاون نحو تعميق التعاون التكنولوجي والاقتصادي بين أعضائها، من خلال تبادل الخبرات في مجالات الأمن السيبراني والطاقة النووية المدنية والنقل الذكي، ما يعكس رؤية استراتيجية لإنشاء شبكة شرق أوسط آسيوية مستقلة نسبياً عن المنظومة الغربية.<sup>1</sup>

يمكن القول إن فعالية منظمة شنغهاي للتعاون تكمن في كونها منصة متعددة الأهداف تجمع بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية والتكامل المؤسسي، وتشكل بذلك أحد الركائز الأساسية لأي نظام عالمي فرعي للشرق. فهي لا تقتصر على التعاون الأمني، بل تتجاوز ذلك إلى محاولة بناء إطار مؤسسي قادر على موازنة النفوذ الغربي في المنطقة الآسيوية، بما يجعلها نموذجاً حيوياً لفهم التحولات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين.<sup>2</sup>

## 2- التقارب الصيني-الهندي كضرورة بنيوية:

رغم وجود نزاعات حدودية تاريخية متكررة بين الصين والهند، بما في ذلك النزاع حول خط التحكم الفعلي في منطقة الهيمالايا الذي تفاقم في 1962 وما أعقب ذلك من توترات لاحقة، تدرك الدولتان اليوم أن التعاون الاقتصادي يشكل ركيزة أساسية لأي نظام شرقي متماسك. فالصين والهند تمثلان مجتمعين أكثر من ثلث سكان العالم، ويأتي ناتجهما المحلي الإجمالي بين أكبر عشرة اقتصادات عالمية، ما يمنحهما قدرة فريدة على التأثير في موازين الاقتصاد العالمي.<sup>3</sup>

هذا التعاون ليس مجرد تفاعل اقتصادي ثنائي، بل يتضمن تناسقاً استراتيجياً ضمن أطر متعددة الأطراف، لا سيما في مجموعة "بريكس"، حيث تلعب كل من الصين والهند دوراً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية المشتركة، وتعزيز استثمارات البنية التحتية، ودعم التنمية المستدامة في آسيا وأفريقيا.<sup>4</sup> كما يشمل التعاون مجالات متقدمة مثل الاقتصاد الرقمي، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، ما يعكس وعياً متزايداً بأهمية التكامل الاقتصادي والتقني لتقوية موقع الشرق في النظام الدولي.<sup>5</sup>

إضافة إلى ذلك، يتجلى البعد الجيوسياسي للتقارب الصيني-الهندي في أنه يتيح للبلدين إدارة النزاعات الحدودية بأسلوب براغماتي يركز على الاستفادة المشتركة من المصالح الاقتصادية بدلاً من تصعيد الصراعات العسكرية. فالاتفاقيات الثنائية والاستثمارات المتبادلة تظهر قدرة البلدين على تجاوز العقبات التقليدية، بما يعزز فكرة أن التعاون البيئي يمكن أن يكون قاعدة لبناء قطب شرقي فاعل، قادر على التوازن مع الهيمنة الغربية، مع الاحتفاظ بمرونة كافية لمواجهة الضغوط الخارجية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Alexander Lukin, *The Eastern Vector: SCO and Regional Stability*, MGIMO University Press, Moscow, 2021, p. 29.

<sup>2</sup> Zhao Huasheng, *China and the SCO: Economic and Strategic Cooperation*, Social Sciences Academic Press, Beijing, 2020, p. 41.

<sup>3</sup> Christophe Jaffrelot, *L'Inde et la Chine: Rivalités et Coopérations*, CNRS Éditions, Paris, 2022, p. 61.

<sup>4</sup> NDB Report, *Expansion of BRICS and Global Governance*, NDB Publications, Shanghai, 2024, p. 33.

<sup>5</sup> Tanvi Madan, *India and the United States: Strategic Partners in the Indo-Pacific*, Brookings Press, Washington D.C., 2023, p. 14.

<sup>6</sup> Harsh V. Pant, *India-China Relations in the 21st Century: Competition and Cooperation*, Routledge, London, 2022, p. 88.

إن هذا التقارب، رغم هشاشته في بعض الأحيان نتيجة الخلافات الإقليمية، يمثل ضرورة بنيوية لأي مشروع نظام شرقي فرعي، حيث أن غياب تعاون الصين والهند سيضعف من قدرة أي إطار مؤسسي شرقي على تحقيق تأثير حقيقي في السياسة والاقتصاد العالميين.

### 3- منتدى الشرق الاقتصادي كبديل لمنتدى دافوس:

منذ تأسيسه سنة 2015 بمدينة فلاديفوستوك الروسية، بات منتدى الشرق الاقتصادي (EEF) إحدى أهم المنصات المؤسسية التي تعكس التحول في موازين الخطاب الاقتصادي العالمي نحو الشرق. فبمشاركة قوى أسيوية صاعدة مثل الصين، والهند، وإندونيسيا، وفيتنام، وكوريا الجنوبية، يقدم المنتدى رؤية مغايرة لتلك التي يروجها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، من حيث المقاربات التنموية، وآليات التعاون، وتوزيع المكاسب في النظام التجاري الدولي.

يتمحور الخطاب الاقتصادي لمنتدى فلاديفوستوك حول مبدأ "التعددية العادلة" و"المصلحة المتبادلة"، بما يعكس الإرادة السياسية الروسية والصينية في بناء نموذج اقتصادي أكثر إنصافاً، يقطع مع هيمنة المؤسسات الغربية على مسارات العولمة. فالمنتدى لا يكتفي بمناقشة القضايا الاقتصادية، بل يعنى كذلك بتعزيز الترابط الجغرافي الأوراسي، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية العابرة للحدود، وخاصة في مشاريع الموانئ والطاقة في الشرق الأقصى الروسي.<sup>1</sup>

كما أصبح المنتدى فضاء للتلاقح بين مبادرات كبرى مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية والاستراتيجية الروسية لتطوير الشرق الأقصى، مما يجعله بمثابة نقطة التقاء لمشروع التكامل الآسيوي ذات الطابع الجيواقتصادي. ففي دورته الأخيرة سنة 2024، ركز المنتدى على تنويع سلاسل التوريد، وتقليص الاعتماد على الدولار في المعاملات التجارية، وهو ما اعتبر خطوة عملية نحو تقويض هيمنة النظام المالي الغربي.<sup>2</sup>

من جهة أخرى، لا يكتفي المنتدى بمواجهة "دافوس" على المستوى الرمزي، بل يسعى إلى إعادة تعريف التنمية بمعايير شرقية قائمة على العدالة الاجتماعية، واحترام الخصوصيات الوطنية، ورفض الإملاءات الاقتصادية. وهو ما يتماشى مع توجهات دول كالصين والهند وإندونيسيا نحو بناء "عولمة تعددية" أكثر توازناً بين الشمال والجنوب.<sup>3</sup>

وبذلك، يمثل منتدى الشرق الاقتصادي تعبيراً مؤسسياً عن الطموح الشرقي في إعادة صياغة قواعد الاقتصاد العالمي، سواء عبر الدعوة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز أو عبر خلق فضاءات موازية تبرز استقلال القرار الاقتصادي الآسيوي، وتؤسس لخطاب تنموي جديد يعلي من شأن التعاون جنوب-جنوب ويعكس التوازنات الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

<sup>1</sup> Sergey Karaganov, Russia's Pivot to the East: Strategic Dimensions, Higher School of Economics Press, Moscow, 2021, p. 27.

<sup>2</sup> Russkiy Mir Foundation, Eastern Economic Forum 2024: Outcomes and Perspectives, RMF Publications, Vladivostok, 2024, p. 11.

<sup>3</sup> محمد عيساوي، "المنتدى الاقتصادي الشرقي وتحول التوازنات في النظام الدولي"، مجلة الدراسات الآسيوية، العدد 14، 2023، جامعة الجزائر، ص. 52.

#### 4- توسيع مجموعة بريكس+: نحو تعددية مراكز العولمة

يشكل التوسع الأخير لمجموعة بريكس+ في قمة جوهانسبرغ (غشت 2024) نقطة تحول جوهريّة في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية. فبانضمام دول محورية مثل السعودية، والإمارات، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، أصبحت المجموعة تمثل ما يقارب 45% من سكان العالم و36% من الناتج الإجمالي العالمي، ما يعزز طموحها في بناء فضاء اقتصادي وجيوسياسي بديل عن المحاور الغربية.<sup>1</sup>

هذا التوسع يعكس بوضوح جاذبية المشروع الشرقي القائم على مبادئ الاستقلال الاقتصادي، واحترام السيادة الوطنية، والتوازن في النظام المالي الدولي. فالدول المنضمة حديثاً لم تعد تنظر إلى المؤسسات الغربية التقليدية -كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي- كضامنة حقيقية للتنمية، بل ترى في بريكس فضاء يسمح ببلورة آليات تمويل موازية عبر البنك الجديد للتنمية (NDB) وصندوق احتياطي الطوارئ (CRA)، اللذين يمثلان بديلاً واعداً لمؤسسات بريتون وودز.<sup>2</sup>

كما يبرز هذا التوسع بعداً جيوسياسياً يتجاوز الاقتصاد البحث، إذ يشكل اندماج قوى إقليمية من الشرق الأوسط وأفريقيا مؤشراً على نهاية احتكار الغرب للعلاقات الدولية، وعلى الانتقال نحو عولمة متعددة المراكز تتقاسم فيها الكتل الإقليمية النفوذ والقرار. فالمجموعة تسعى إلى إعادة تشكيل أسس التجارة العالمية عبر تقليص الاعتماد على الدولار وتعزيز التسويات بالعملة الوطنية، ما يهدد بصورة مباشرة مكانة الدولار كعملة احتياط مهيمنة.<sup>3</sup>

ومن منظور تحليلي أوسع، فإن توسع بريكس يعتبر رافعة لبناء نظام عالمي فرعي للشرق، يجمع بين القوى الصاعدة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، في إطار مؤسسي يتجاوز الحدود القومية ويستند إلى مبدأ التكامل الجنوبي-الجنوبي. كما يشكل التوسع أداة لدمج الاقتصادات النفطية الخليجية والاقتصادات الصناعية الآسيوية في شبكة مصالح متبادلة تقلل من تبعية الجنوب للغرب.<sup>4</sup>

غير أن هذا التوسع يطرح أيضاً تحديات بنيوية تتعلق بتباين النماذج الاقتصادية، واختلاف المرجعيات السياسية بين الأعضاء الجدد والقدامى، ما قد يحد من فعالية التنسيق الجماعي داخل المجموعة. ومع ذلك، تبقى الرمزية السياسية لتوسع بريكس كافية لتأكيد بروز الشرق كفاعل مؤسسي قادر على إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية، تمهيداً لتشكيل نظام عالمي فرعي متعدد الأقطاب.

<sup>1</sup> BRICS Joint Declaration, Johannesburg II Summit, BRICS Secretariat, Johannesburg, 2024, p. 5.

<sup>2</sup> NDB (New Development Bank), Annual Report 2024: Building a Multipolar Financial Order, NDB Publications, Shanghai, 2024, p. 19.

<sup>3</sup> Oliver Stuenkel, The BRICS and the Future of Global Order, Polity Press, Cambridge, 2023, p. 57.

<sup>4</sup> أحمد أوزال، "مجموعة البريكس وتوازنات النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، العدد 12، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2024، ص. 44.

## 5- المؤسسات المالية البديلة: نحو استقلال القرار الاقتصادي الشرقي

في مواجهة الهيمنة التاريخية لمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، عملت الصين وروسيا والهند خلال العقدين الأخيرين على بناء منظومة مالية موازية تعكس توجهها استراتيجيا نحو الاستقلال الاقتصادي وتعزيز السيادة المالية للدول النامية.

فقد أنشأت الصين عام 2015 البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، الذي يضم اليوم أكثر من مئة عضو، وتبلغ رؤوس أمواله ما يزيد عن 100 مليار دولار، لتمويل مشاريع البنية التحتية في آسيا وأفريقيا دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات هيكلية قسرية على الدول المستفيدة.<sup>1</sup>

إلى جانب ذلك، أطلقت مجموعة بريكس عام 2014 بنك التنمية الجديد (NDB) ومبادرة صندوق الاحتياطي للطوارئ (CRA)، كبديلين مؤسسين يهدفان إلى توفير أدوات تمويل مرنة ومستقلة عن النظام المالي الغربي. وتمثل هذه المؤسسات لبنة أساسية في تشكل نظام مالي شرقي فرعي، يسعى إلى إرساء معايير جديدة للتعاون المالي الدولي تقوم على مبدأ "الشراكة الندية" و"التمويل من أجل التنمية" بدلا من "التمويل مقابل الإصلاحات".<sup>2</sup>

وتبرز أهمية هذه المؤسسات في كونها لا تقتصر على تمويل المشاريع، بل تساهم في إعادة هندسة الحوكمة المالية العالمية. فالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، مثلا، يعتمد في تصنيفاته الائتمانية ومعاييره التقييمية على منهجيات مختلفة عن تلك التي تفرضها المؤسسات الغربية، ويمنح تمويلا أوسع لقطاعات النقل والطاقة والرقمنة في الدول النامية. كما يسعى بنك التنمية الجديد إلى تعزيز التعامل بالعملة المحلية في القروض والمشاريع، في محاولة واضحة لتقليص هيمنة الدولار على الاقتصاد الدولي.<sup>3</sup>

من هذا المنظور، يمكن القول إن هذه الشبكة المالية الشرقية الناشئة تمثل الركيزة البنيوية لنظام عالمي فرعي قيد التشكل، إذ تعبر عن إرادة جماعية لتقويض مركزية الغرب في الاقتصاد العالمي، وتمنح دول الجنوب أدوات جديدة لتقرير مصيرها التنموي بمعزل عن الإملاءات المالية والسياسية الخارجية.<sup>4</sup>

ومع استمرار توسع هذه المؤسسات واندماجها في المبادرات الجيو-اقتصادية الكبرى مثل مبادرة الحزام والطريق، يبدو أن العالم يتجه تدريجيا نحو تعددية مالية أكثر توازنا، تعكس ملامح شرقي يعيد تعريف قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية.

<sup>1</sup> AIIB, Annual Report 2024: Financing Sustainable Infrastructure, AIIB Publications, Beijing, 2024, p. 22.

<sup>2</sup> NDB (New Development Bank), Strategic Report: Building a New Global Financial Architecture, NDB Press, Shanghai, 2023, p. 47.

<sup>3</sup> Gregory T. Chin, China's Financial Statecraft and the AIIB, Review of International Political Economy, Vol. 28, No. 1, 2021, p. 63.

<sup>4</sup> سمير آيت لحسن، "المؤسسات المالية الآسيوية الجديدة وتحول موازين النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة السياسات والتنمية، العدد 9، جامعة قطر، 2023، ص. 91.

## 6- الإستراتيجية الأمريكية الجديدة: الفرص التي تتيحها لظهور نظام عالمي فرعي للشرق

إن التحول الجذري الذي جاءت به الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي- القائمة على مبدأ أميركا أولا، وخفض الالتزامات الخارجية، وتقليص الدور القيادي في النظام الدولي- يخلق فراغا جيواستراتيجيا ملحوظا في عدة مناطق، خاصة في الشرق الأوسط، وإفريقيا، وأجزاء من آسيا. هذا الانكفاء النسبي يتيح للقوى الشرقية الكبرى، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند وإيران، مساحة أوسع لتعزيز التعاون البيئي وبناء مؤسسات بديلة، بما يدعم مسار تشكل نظام عالمي فرعي مواز للنظام الغربي.

وتظهر هذه الفرصة في خمسة أبعاد رئيسية:

- تراجع الالتزام الأمريكي بالشرق الأوسط: تركيز واشنطن على الداخل، وإعادة تعريف أولوياتها الأمنية بما يجعل الشرق الأوسط ملفا ثانويا، يفتح الباب أمام القوى الشرقية لملء الفراغ في مجالات الطاقة، الاستثمار في البنية التحتية، الأمن البحري، وتنويع الشراكات. وقد سارعت الصين، عبر مبادرة الحزام والطريق، إلى توسيع حضورها في المنطقة، فيما عززت روسيا تعاونها الأمني والدفاعي مع دول عديدة.<sup>1</sup>

- تحول واشنطن نحو منافسة اقتصادية-تكنولوجية مع الصين: انشغال الولايات المتحدة بالمواجهة التكنولوجية مع بكين، وإعادة توطين الصناعات الاستراتيجية، يقلل من انخراطها في إدارة التوازنات الجيوسياسية خارج المحيط الهادئ. هذا الوضع يمنح دول الشرق مساحة لبناء منظومة اقتصادية شرقية مرتبطة بسلاسل توريد بديلة ومؤسسات مالية موازية مثل بنك التنمية الجديد.<sup>2</sup>

- إحياء عقيدة مونرو وتوجيه الاهتمام نحو الأمريكيتين: التركيز الأمريكي المكثف على نصف الكرة الغربي يعني انسحابا نسبيا من مناطق كان تدخلها فيها عميقا لعقود. هذا الانكفاء يعزز قدرة القوى الشرقية على ترسيخ نفوذها عبر مشاريع الطاقة والتجارة والتعاون الأمني، كما في تعاون الصين-الخليج أو روسيا-الشرق الأوسط.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> غنى الخطيب، "ما همك معرفته عن إستراتيجية ترامب الجديدة للأمن القومي"، الجزيرة نت، 2025/12/6، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/2025/12/6/6->

<sup>2</sup> Andrew Naughtie, "US administration warns Europe of 'civilisational decline' in new national security strategy", Euronews, 05/12/2025, at:

[https://www.euronews.com/my-europe/2025/12/05/trump-administration-warns-europe-of-civilisational-decline-in-new-national-security-strat?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.euronews.com/my-europe/2025/12/05/trump-administration-warns-europe-of-civilisational-decline-in-new-national-security-strat?utm_source=chatgpt.com).

<sup>3</sup> Shaun Walker, "Kremlin hails Trump's national security strategy as aligned with Russia's vision", The Guardian, Sun 7 Dec 2025, at:

[https://www.theguardian.com/world/2025/dec/07/kremlin-hails-trump-national-security-strategy-as-aligned-with-russia-vision?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.theguardian.com/world/2025/dec/07/kremlin-hails-trump-national-security-strategy-as-aligned-with-russia-vision?utm_source=chatgpt.com)

- تراجع الثقة الأمريكية في التحالفات الغربية: التشكيك في حلف شمال الأطلسي واعتبار أوروبا عبئًا ماليًا وأمنيًا يمثل فرصة لبكين وموسكو لتعزيز شراكتهما مع الدول الأوروبية الشرقية والجنوبية، وكذلك مع دول الشرق التي تسعى لبدائل خارج المنظومة الغربية التقليدية.<sup>1</sup>

- غياب مشروع أمريكي شامل لإعادة تشكيل النظام الدولي: على خلاف الاستراتيجيات السابقة، لا تقدم العقيدة الجديدة لواشنطن رؤية لإدارة النظام العالمي بآليات اقتصادية ومؤسسية جديدة، مما يترك فراغًا مفاهيميًا يسمح للكتلة الشرقية بطرح تصورها الخاص للنظام الدولي القائم على السيادة الاقتصادية وتعديل قواعد الحوكمة العالمية.<sup>2</sup>

صفوة القول، يساهم التراجع النسبي للدور الأمريكي - خاصة بعد التحول الفلسفي نحو "الأمن القومي الداخلي" و"أميركا أولاً" - في خلق بيئة دولية مواتية لنشوء نظام عالمي فرعي للشرق، يقوم على المؤسسات البديلة، وتنوع الشراكات، واستقلالية القرار الاقتصادي، ويستفيد من الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الانكفاء الأمريكي.

### المحور الثالث: كواج تشكل نظام دولي فرعي للشرق

رغم المؤشرات الداعمة لبروز نظام شرقي، إلا أن هذا المشروع يواجه تحديات بنيوية وجيوسياسية تجعل تبلوره أمرًا معقدًا. ففي مقدمة هذه التحديات تأتي إكراهات الجغرافيا السياسية وارتباط عدد من الدول الآسيوية بتحالفات غربية قوية، ما يحد من هامش تحركها داخل أي منظومة شرقية بديلة. كما تعيق الخلافات الجيوسياسية داخل المحيط الآسيوي - من بحر الصين الجنوبي إلى شبه الجزيرة الكورية - إمكانية بناء إطار تعاون مستقر.

ويبرز أيضا الخلاف الصيني-الهندي كأحد أكبر العوائق البنيوية، نظرا لتباين الرؤى الاستراتيجية بين القوتين الآسيويتين. ويضاف إلى ذلك غياب الانسجام الأيديولوجي والمؤسسي بين دول الشرق، التي تجمعها المصالح الاقتصادية أكثر مما يجمعها مشروع سياسي موحد. لهذه الأسباب، يبقى تشكل نظام شرقي كامل أمرًا محفوفًا بالعوائق والتعقيدات.

### 1- إكراه الجغرافيا السياسية والتحالفات الغربية-الآسيوية

تعد الجغرافيا السياسية عاملاً حاسماً في تفسير محدودية قدرة الشرق على بلورة نظام عالمي فرعي مستقل، إذ تواجه كل من الصين وروسيا طوقاً إستراتيجياً محكماً من التحالفات الغربية في الفضاءين الآسيوي والمحيطي، ما يجعل أي محاولة لتوسيع النفوذ الشرقي تصطدم بجدار من الردع الجيوسياسي والعسكري.

<sup>1</sup> Axios "Trump bashes immigration, Europe, Ukraine, China in new National Security Strategy", Dec 5, 2025 -Politics & Policy, at: [https://www.axios.com/2025/12/05/trump-national-security-ukraine-europe-china?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.axios.com/2025/12/05/trump-national-security-ukraine-europe-china?utm_source=chatgpt.com)

<sup>2</sup> The Washington Post, "Trump's National Security Strategy slams European allies and asserts US power in the Western Hemisphere", December 5, 2025, at:

[https://www.washingtonpost.com/politics/2025/12/05/trump-security-strategy-europe-russia-america-first/a8923ad4-d1e2-11f0-92cb-561ee4e6a771\\_story.html?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.washingtonpost.com/politics/2025/12/05/trump-security-strategy-europe-russia-america-first/a8923ad4-d1e2-11f0-92cb-561ee4e6a771_story.html?utm_source=chatgpt.com)

ففي شرق آسيا، تعزز الولايات المتحدة حضورها العسكري عبر تحالفات تقليدية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، إلى جانب دعمها المكثف لتايوان في مواجهة الصين. وتشكل هذه المنظومة شبكة ردع متعددة المستويات تهدف إلى كبح النفوذ الصيني في المحيط الهادئ، خاصة في مناطق حساسة كبحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان.<sup>1</sup> كما أن القواعد الأمريكية في أوكيناوا وغوام تمثل نقاط ارتكاز رئيسية لمراقبة التحركات الصينية والروسية في آسيا والمحيط الهادئ.<sup>2</sup>

وفي الإطار ذاته، أطلقت واشنطن مع كانبيرا ولندن تحالف "أوكوس" (AUKUS) سنة 2021، الذي يهدف إلى تمكين أستراليا من امتلاك غواصات تعمل بالطاقة النووية، مما يعزز القدرات الدفاعية الغربية في مواجهة بكين. أما تحالف "كواد" (QUAD) الذي يضم الولايات المتحدة، اليابان، الهند، وأستراليا، فيعتبر أداة لتطويق الصين دبلوماسيا واقتصاديا من خلال تعزيز التعاون في مجالات الأمن البحري والتكنولوجيا والبنية التحتية.<sup>3</sup> ورغم أن الهند عضو في "بريكس" ومنظمة شنغهاي، فإن مشاركتها النشطة في "كواد" تعكس ازدواجية في تموقعها الاستراتيجي، ما يحد من فرص تشكل جبهة شرقية موحدة.<sup>4</sup>

تضاف إلى ذلك الشراكات الأمنية الممتدة نحو جنوب شرق آسيا، حيث تعزز الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حضورها عبر تدريبات بحرية مشتركة مع الفلبين وإندونيسيا وماليزيا، في حين تعمل واشنطن على بناء تحالفات غير رسمية مع تايوان وفيتنام تحت شعار "حرية الملاحة". وبهذا، يتضح أن الشرق - وخاصة الصين وروسيا - محاط ببيئة استراتيجية معادية تحد من قدرته على بسط نفوذه خارج حدوده المباشرة.<sup>5</sup>

من الناحية النظرية، يوضح نيكولاس سبايكمان (Nicholas Spykman) في تحليله الكلاسيكي للجغرافيا السياسية أن من يسيطر على "الهلال الداخلي" الممتد من أوروبا إلى آسيا يتحكم في توازن القوى العالمي، وهو ما تسعى الولايات المتحدة لتجسيده عبر توطيد حضورها في المحيطين الهندي والهادئ.<sup>6</sup> بالتالي، فإن إكراه الجغرافيا السياسية لا يسمح للشرق - رغم صعوده الاقتصادي - بتجاوز الطوق الأمني الغربي الذي يعيد إنتاج التبعية الاستراتيجية على مستوى الأمن البحري وسلاسل الإمداد الحيوية.

<sup>1</sup> Graham Allison, *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?*, Houghton Mifflin Harcourt, New York, 2017, p. 134.

<sup>2</sup> Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*, Basic Books, New York, 1997, p. 45.

<sup>3</sup> Rory Medcalf, *Indo-Pacific Empire: China, America and the Contest for the World's Pivotal Region*, Manchester University Press, Manchester, 2020, p. 102.

<sup>4</sup> C. Raja Mohan, *Modi's World: Expanding India's Sphere of Influence*, HarperCollins, New Delhi, 2015, p. 88.

<sup>5</sup> François Heisbourg, *Le temps des prédateurs: La Chine, les États-Unis et nous*, Odile Jacob, Paris, 2023, p. 119.

<sup>6</sup> Nicholas J. Spykman, *The Geography of the Peace*, Harcourt Brace, New York, 1944, p. 41.

إن استمرار هذا الطوق الجيوسياسي يجعل أي نظام عالمي فرعي للشرق يواجه حدودا بنيوية في التوسع والفاعلية، ويبقى موازين القوة في حالة "توازن غير متكافئ" تميل لصالح الغرب، الذي يملك أدوات الردع والتأثير العسكري والتكنولوجي على نحو يتجاوز إمكانات التنسيق الشرقي الحالية.<sup>1</sup>

## 2- الخلافات الجيوسياسية في المحيط الآسيوي:

تعد الخلافات الجيوسياسية المزمنة في المحيط الآسيوي من أبرز العوائق البنيوية التي تقوض إمكانية قيام منظومة أمنية شرقية موحدة، إذ تمثل آسيا -رغم وزنها الديمغرافي والاقتصادي الهائل- واحدة من أكثر مناطق العالم تعقيدا من حيث تشابك النزاعات الإقليمية وتضارب المصالح الوطنية. فبدلا من أن تشكل الجغرافيا عامل توحيد، أصبحت مصدر توتر دائم يعمق الانقسامات بين القوى الشرقية الكبرى.

يعد النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير أحد أقدم وأخطر بؤر التوتر في المنطقة، إذ اندلعت بسببه ثلاث حروب منذ استقلال البلدين عام 1947، وما زال يشكل محورا للعداء الاستراتيجي بينهما.<sup>2</sup> هذا الصراع، الذي يتخذ طابعا دينيا وجغرافيا وأمنيا في آن واحد، يحد من إمكانية التعاون بين البلدين في أطر متعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون أو مجموعة "بريكس"، رغم وجودهما تحت سقف مؤسسي واحد.<sup>3</sup> فالهند ترى في باكستان مصدر تهديد إرهابي دائم، بينما تنظر باكستان إلى التحالف الهندي-الأمريكي كخطر مباشر على توازن القوى في جنوب آسيا.

كما أن الوضع الأمني في أفغانستان يشكل مصدرا آخر لعدم الاستقرار، حيث يخلق غياب سلطة مركزية قوية فراغا جيوسياسيا على حدود الصين وروسيا وإيران وباكستان. هذا الفراغ يستقطب تدخلات متعددة من قوى إقليمية، كل منها يسعى إلى حماية مصالحه أو توسيع نفوذه، مما يؤدي إلى تنافس استخباراتي وأمني مستمر بين بكين وموسكو ونيودلهي وإسلام آباد.<sup>4</sup> وتخشى الصين من تمدد الجماعات المسلحة عبر حدودها الغربية، في حين ترى روسيا في آسيا الوسطى عمقا استراتيجيا لا يمكن التفريط فيه.

أما بحر الصين الجنوبي، فهو يعتبر بؤرة صراع بحري معقدة تتنازع فيها الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي على السيادة على جزر وممرات استراتيجية غنية بالموارد. ورغم محاولة بكين فرض رؤيتها القائمة على "الحقوق التاريخية"، فإن معظم جيرانها يعتمدون على الدعم الأمريكي في مواجهة هذا التوسع، مما يجعل المنطقة ساحة مواجهة بين القوى الشرقية

<sup>1</sup> أحمد عبد الحليم عطية، الجيواستراتيجية الجديدة في آسيا: من التوازن إلى الاحتواء، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2022، ص. 176.

<sup>2</sup> Stephen P. Cohen, Shooting for a Century: The India-Pakistan Conundrum, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2013, p. 57.

<sup>3</sup> Sumit Ganguly & S. Paul Kapur, India, Pakistan, and the Bomb: Debating Nuclear Stability in South Asia, Columbia University Press, New York, 2010, p. 122.

<sup>4</sup> Ahmed Rashid, Descent into Chaos: The United States and the Failure of Nation Building in Pakistan, Afghanistan, and Central Asia, Penguin Books, London, 2008, p. 211.

والصعود الغربي المتجدد عبر تحالفات مثل "كواد" و "AUKUS" هذا الصراع البحري لا يعكس فقط تناقضات السيادة، بل يكشف أيضا غياب الثقة المتبادلة داخل الشرق الآسيوي نفسه.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن انعدام الثقة الاستراتيجية بين الفاعلين الآسيويين يشكل عقبة أساسية أمام تشكل فضاء أمني شرقي متكامل. فكل دولة تنظر إلى الأخرى من زاوية المنافس لا الشريك، وهو ما يفسر غياب مؤسسات فعّالة لإدارة الأزمات على غرار حلف الناتو في الغرب.<sup>2</sup> ونتيجة لذلك، يبقى الشرق أقرب إلى "فسيفساء من التوازنات الهشة" منه إلى "كتلة جيواستراتيجية منسجمة"، ما يجعل فكرة النظام العالمي الفرعي للشرق مشروطة بتجاوز هذه الانقسامات الجيوسياسية العميقة.<sup>3</sup>

### 3- الخلاف الصيني-الهندي البنوي:

يعتبر الخلاف البنوي بين الصين والهند من أبرز مظاهر التناقض الداخلي الذي يعيق إمكانية تبلور نظام عالمي فرعي متماسك في الشرق. فعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في التعاون الاقتصادي بين البلدين ضمن أطر متعددة مثل مجموعة "بريكس" ومنظمة شنغهاي للتعاون، فإن العلاقات الثنائية تظل محكومة بتاريخ طويل من الشكوك الإستراتيجية والصراعات الحدودية التي تتجاوز الأبعاد الجغرافية نحو صراع على الزعامة الإقليمية في آسيا.

تعود جذور هذا التوتر إلى حرب الحدود عام 1962، التي خلفت جرحا سياسيا عميقا في الذاكرة الهندية، ولا تزال مناطق مثل أروناتشال براديش وأكساي تشين تشكل بؤر نزاع مستمرة بين البلدين.<sup>4</sup> وعلى الرغم من المفاوضات المتكررة، فإن التوترات العسكرية الأخيرة في وادي غالوان عام 2020 أعادت تأكيد هشاشة الثقة بين الجانبين، وأظهرت حدود التعاون الأمني داخل الفضاء الآسيوي.<sup>5</sup> هذه المواجهات الحدودية المتكررة تغذي خطابا قوميا متبادلا يعزز منطق التنافس لا التكامل.

من الناحية الجيو-اقتصادية، تنظر الهند بعين الريبة إلى مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام 2013، إذ تمر بعض مشاريعها عبر إقليم كشمير الباكستاني المتنازع عليه ضمن الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني (CPEC)، ما تعتبره نيودلهي مساسا بسيادتها الوطنية.<sup>6</sup> كما ترى في التوسع البحري الصيني عبر ما يعرف بـ "سلسلة اللؤلؤ" (String of Pearls) -

<sup>1</sup> François Godement, La Chine à la conquête de l'Asie, Odile Jacob, Paris, 2017, p. 178.

<sup>2</sup> Andrew Nathan & Andrew Scobell, China's Search for Security, Columbia University Press, New York, 2012, p. 203.

<sup>3</sup> محمد بن عبد الله العتيبي، التوازنات الإقليمية في آسيا: مقارنة جيواستراتيجية في ظل التحولات الدولية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2021، ص. 244.

<sup>4</sup> John W. Garver, Protracted Contest: Sino-Indian Rivalry in the Twentieth Century, University of Washington Press, Seattle, 2001, p. 97.

<sup>5</sup> Brahma Chellaney, Water, Peace, and War: Confronting the Global Water Crisis, Rowman & Littlefield, Lanham, 2013, p. 218.

<sup>6</sup> Tanvi Madan, Fateful Triangle: How China Shaped US-India Relations during the Cold War, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2020, p. 142.

أي شبكة الموانئ الممتدة من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهندي - تهديدا مباشرا لنفوذها في آسيا الجنوبية ومحيطها البحري الحيوي.<sup>1</sup>

بالمقابل، تعتبر بكين أن السياسات الهندية الأخيرة - وخاصة تعزيز علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في إطار تحالف "كواد" (QUAD) - تشكل محاولة لتطويق الصين وتقييد حركتها الاستراتيجية في المحيطين الهندي والهادئ. هذا التموضع المزدوج للهند، بين الشراكة مع الصين في "بريكس" والتنسيق مع الغرب في "كواد"، يعكس ازدواجية استراتيجية تجعلها فاعلا مترددا بين الانخراط في النظام الشرقي أو الحفاظ على موقعها كقوة "وسيطه" ضمن التوازنات العالمية.<sup>2</sup>

وتؤكد دراسات العلاقات الدولية أن هذا التنافس الصيني-الهندي يعكس صراعا على الزعامة الإقليمية أكثر منه خلافا ظرفيا، إذ تسعى كل من بكين ونيودلهي إلى ترسيخ نموذجها الحضاري والسياسي كقوة آسيوية عظمى. فالصين تراهن على التفوق الصناعي والتكنولوجي والبنية التحتية العابرة للحدود، بينما تعتمد الهند على قوتها الديمغرافية وصورتها ك"ديمقراطية آسيوية" تحظى بدعم الغرب.<sup>3</sup>

إن استمرار هذه الاختلافات البنوية في الرؤية والمصالح بين الصين والهند يجعل من الصعب بناء تحالف شرقي صلب قادر على مواجهة الكتلة الغربية الموحدة، خصوصا في ظل انعدام الثقة الاستراتيجية والشكوك المتبادلة في النوايا الجيوسياسية. ويكفي أن تتباين مواقف البلدين إزاء الحرب في أوكرانيا أو تجاه تايوان لتتضح حدود الانسجام داخل ما يسمى بـ"المعسكر الشرقي".<sup>4</sup>

#### 4- غياب الانسجام الأيديولوجي والمؤسسي:

يمثل الاختلاف الأيديولوجي والمؤسسي بين دول الشرق أحد أبرز العوائق البنوية أمام تشكل نظام عالمي فرعي متماسك. فبينما تقوم الصين على نموذج الحزب الواحد والاشتراكية الموجهة، تعتمد الهند نظاما ديمقراطيا ليبراليا، في حين تميل روسيا إلى نمط سلطوي قائم على المركزية السياسية والنزعة القومية المحافظة. أما إيران فتعتمد نظاما ثيوقراطيا ذا بعد ديني قوي، وتتبنى دول الخليج نماذج اقتصادية منفتحة ولكنها قائمة على الحكم الملكي المركزي. هذا التنوع في البنى السياسية والاقتصادية يجعل من الصعب بناء إطار مؤسسي موحد يعبر عن مصالح الشرق بصفة جماعية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> David Brewster, *India's Ocean: The Story of India's Bid for Regional Leadership*, Routledge, London, 2014, p. 76.

<sup>2</sup> C. Raja Mohan, *Modi's World: Expanding India's Sphere of Influence*, HarperCollins, New Delhi, 2015, p. 101.

<sup>3</sup> François Godement, *La Chine à la conquête de l'Asie*, Odile Jacob, Paris, 2017, p. 162.

<sup>4</sup> يوسف القحطاني، العلاقات الصينية الهندية: بين التنافس والتكامل في النظام الدولي الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، الدوحة، 2023، ص. 219.

<sup>5</sup> François Godement, *La Chine à nos portes: Une stratégie pour l'Europe*, Odile Jacob, Paris, 2018, p. 117.

على المستوى المؤسسي، لا يزال التنسيق الاقتصادي بين هذه الدول هشاً ومحدود النجاعة، رغم وجود أطر تعاون كـ"منظمة شنغهاي للتعاون" و"بريكس". إذ تختلف أولوياتها التنموية بشكل كبير: فبينما تركز الصين على المبادرات الصناعية والبنية التحتية العابرة للحدود، تسعى الهند إلى تعزيز قطاعات التكنولوجيا والخدمات، فيما تركز روسيا على تصدير الطاقة والموارد الطبيعية. هذا التباين في الهياكل الاقتصادية يضعف التكامل ويجعل الروابط البنينة أقل عمقا مقارنة بالروابط التي تربط هذه الدول بالأسواق الغربية.<sup>1</sup>

كما أن الاعتماد الكبير على الأسواق الغربية، خاصة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار، يظهر أن "الشرق" لا يزال مندمجا في الاقتصاد العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فشركات التكنولوجيا الصينية تعتمد بشكل واسع على المكونات والبرمجيات الغربية، في حين تمثل أوروبا الشريك التجاري الأول لروسيا، والسوق الأكثر استقرارا للصادرات الطاقية الآسيوية.<sup>2</sup>

من ناحية القيم والمعايير، يفتقر الشرق إلى رؤية أيديولوجية موحدة يمكن أن تشكل مرجعية بديلة عن الليبرالية الغربية. فبينما تروج الصين لمفهوم "مجتمع المصير المشترك للبشرية" (Community of Shared Future for Mankind)، تسعى روسيا إلى استعادة نفوذها كقوة أوراسية محافظة، وتتبنى الهند خطابا هوياتيا قوميا مستمدا من تقاليد الحضارية. هذا التعدد في المرجعيات الفكرية والسياسية يحول دون بناء نظام شرقي متجانس قادر على تقديم بديل قيمي متكامل عن النظام الدولي الليبرالي.<sup>3</sup>

بناء على ذلك، يمكن القول إن غياب الانسجام الأيديولوجي والمؤسسي داخل الشرق يمثل تحديا هيكليا عميقا، يجعل أي مشروع لنظام عالمي فرعي شرقي أقرب إلى شبكة مصالح متغيرة منه إلى تحالف مؤسسي صلب على شاكلة الاتحاد الأوروبي أو الناتو.<sup>4</sup>

#### خاتمة:

يمكن القول إن النظام العالمي الفرعي للشرق لا يزال في مرحلة تشكل أولية وغير مكتملة، إلا أنه يحمل في داخله عناصر قوة موضوعية قد تمهد لانتقاله إلى مستوى أعلى من التنظيم والتأثير. فالمقومات الاقتصادية والديموغرافية التي تمتلكها القوى الشرقية - من توسع تكتلات كـ"بريكس+"، وتنامي دور منتدى الشرق الاقتصادي، وظهور مؤسسات مالية بديلة - توفر أساسا ماديا ومؤسسيا لبناء منظومة قادرة على منافسة الأطر الغربية التقليدية. كما يمنح الحجم السكاني الضخم، وتطور

<sup>1</sup> Sergey Karaganov, Russia and the Emerging World Order, Moscow State Institute of International Relations, Moscow, 2022, p. 89.

<sup>2</sup> IMF, World Economic Outlook 2024: Global Trade Fragmentation, Washington D.C., 2024, p. 64.

<sup>3</sup> Xi Jinping, The Governance of China, Vol. 4, Foreign Languages Press, Beijing, 2022, p. 51.

<sup>4</sup> عبد الله إبراهيم الشمري، الشرق في مواجهة الغرب: تحولات القوة والهوية في النظام الدولي الجديد، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2023، ص. 203.

البنية الصناعية والتكنولوجية، وحضور الصين والهند وروسيا كقوى كبرى، الشرق وزنا استراتيجيا يصعب تجاهله في هندسة النظام الدولي.

غير أن هذا المسار يظل مقيدا بمجموعة من العوائق، في مقدمتها غياب الانسجام السياسي والأيدولوجي بين دول الشرق، وتعدد النماذج الاقتصادية، واستمرار الخلافات الحدودية، فضلا عن الازدواجية الاستراتيجية في بعض العواصم الآسيوية التي لا تزال تعتمد، بشكل متفاوت، على الأسواق الغربية. وتمثل هذه التباينات تحديا كبيرا أمام بناء نظام شرقي منسجم وقادر على اتخاذ مواقف مشتركة في القضايا الدولية.

ومع ذلك، ورغم هذه التعقيدات، فإن الاتجاه العام يشير إلى أن إمكانية قيام نظام عالمي شرقي فرعي تظل أطروحة واعدة إذا ما تمكنت القوى الشرقية من إدارة خلافاتها بآليات مؤسسية فعالة، وتعميق التكامل الاقتصادي والتقني، وتعزيز استقلالها المالي عبر تطوير البدائل للمؤسسات الغربية. فنجاح الشرق في بناء شبكات تعاون متينة، وفي تحويل التكتلات القائمة إلى آليات حقيقية لصنع القرار، سيتيح له الانتقال من مجرد تجمع مصالح متفرقة إلى كتلة استراتيجية قادرة على لعب دور منظم ومؤثر داخل النظام الدولي.

وفي هذا السياق، تكتسي الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي - التي تعتمد نهج تقليص الالتزامات الخارجية وترتيب الأولويات نحو الداخل الأمريكي والمحيطين الآسيوي والأمريكي اللاتيني - أهمية كبرى؛ إذ إن هذا التحول يعيد توزيع الثقل الجيوسياسي ويفتح المجال أمام قوى الشرق لتوسيع نفوذها وملء الفراغات الاستراتيجية التي قد تركها الولايات المتحدة في مناطق متعددة. وبالتالي، فإن هذه الاستراتيجية تسهم، ولو بشكل غير مباشر، في تهيئة البيئة الدولية لظهور نظام عالمي فرعي شرقي أكثر تماسكا وتأثيرا.

وعليه، فإن مستقبل هذا النظام سيعتمد على قدرة دوله على تحويل الإمكانيات إلى بني مؤسسية صلبة، وتجاوز التباينات البنيوية نحو حد أدنى من الرؤية المشتركة، وحين يتحقق ذلك، يمكن الحديث عن نظام عالمي فرعي شرقي يساهم في إعادة توازن القوة بين الشرق والغرب، ويعزز مسار التعددية القطبية في النظام الدولي الناشئ.

## ديناميات الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط: التداعيات الأمنية والسيناريوهات المستقبلية

Dynamics of the Iran-U.S.A Conflict in the Middle East: Security Implications and Scenario-Based Foresight

قرا ب بلال ضياء الدين (جامعة عباس لغرورخنشلة)

Karab Bilal Daa El-Din (Abbas Laghour University, Khenchela)

### مستخلص:

تبحث الدراسة في طبيعة الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ضمن السياق الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، باعتباره تفاعلا استراتيجيا متعدد الأبعاد يجمع بين أدوات الردع غير المباشر وحروب الوكالة، في إطار تنافس على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

وتبرز تداعيات هذا الصراع في تصاعد عسكرة الإقليم وتعميق معضلة الأمن، بما يؤدي إلى إنتاج توازنات هشة قائمة على الردع المتبادل وتوسيع أدوار الفاعلين من غير الدول.

وفي بعده الاستشراقي، تستند الدراسة إلى مقارنة السيناريوهات، حيث يطرح مساران رئيسيان: أولهما سيناريو التحول البنيوي الذي يفترض حدوث قطيعة نظامية تعيد تشكيل الهوية الاستراتيجية للدولة، وثانها سيناريو الاستنزاف الإقليمي القائم على الاستمرارية التكيفية وإدارة الصراع ضمن مستويات منخفضة الحدة دون تحول جذري.

الكلمات المفتاحية: الصراع الإيراني-الأمريكي، عسكرة الشرق الأوسط، حروب الوكالة، الردع غير المتكافئ، الاستنزاف الإقليمي، عدم اليقين الاستراتيجي.

### Abstract:

This study examines the nature of the conflict between Iran and United States within the geopolitical context of the Middle East, conceptualizing it as a multidimensional strategic interaction that combines indirect deterrence mechanisms and proxy warfare, within a broader competition to reshape regional power balances.

The repercussions of this conflict are reflected in the increasing militarization of the region and the intensification of the security dilemma, leading to the production of fragile equilibria based on mutual deterrence and the expanding role of non-state actors.

From a foresight perspective, the study adopts a scenario-based approach, outlining two main trajectories: the first is a structural transformation scenario, which assumes a systemic rupture leading to the reconfiguration of the state's strategic identity; the second is a regional attrition scenario, grounded in adaptive continuity and the management of conflict at low-intensity levels without reaching a fundamental systemic transformation.

**Keywords:** Iran-U.S. conflict, militarization of the Middle East, proxy wars, asymmetric deterrence, regional attrition, strategic uncertainty.

## مقدمة:

يشهد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط تحولات متسارعة تعكس تصاعد حدة التنافس الجيوسياسي وتزايد تشابك المحددات الأمنية والطاقوية، في ظل بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين الاستراتيجي. وفي هذا السياق، يبرز الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بوصفه أحد أبرز أنماط التفاعل الاستراتيجي المعاصر، حيث تجاوز طابعه التقليدي كخلاف سياسي ليأخذ شكل بنية صراع مركبة تتداخل فيها اعتبارات الردع، توازنات القوة ورهانات الأمن الطاقوي؛ إذ أسهمت الطبيعة غير المتكافئة لهذا الصراع في إعادة تشكيل أدواته عبر الانتقال من المواجهة المباشرة إلى توظيف أنماط الحرب غير المتناظرة متمثلة في حروب الوكالة واستراتيجيات الضغط غير المباشر.

وانطلاقاً من ذلك، تكتسي دراسة ديناميات هذا الصراع أهمية عملية خاصة، نظراً لانعكاساته العميقة على الأمن الإقليمي واستقرار النظام الدولي، لاسيما في ظل مركزية الممرات البحرية الاستراتيجية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، ضمن معادلة التفاعلات الجيوسياسية. كما يفرض هذا الواقع اعتماد مقاربة استشرافية تسمح بفهم أنماط تشكل الصراع ومآلاته المستقبلية، في ضوء تفاعل العوامل البنوية مع إدراكات التهديد لدى الفاعلين.

وعليه، تهدف دراستنا هذه إلى تحليل الإطار الجيوسياسي للصراع بين إيران والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، واستكشاف تداعياته على الأمن الإقليمي، مع استشراف سيناريواته المستقبلية، من خلال الاعتماد على توليفة من المقاربات النظرية في العلاقات الدولية، خاصة الواقعية البنوية ونظرية الردع والمقاربة البنائية، بما يسمح بتقديم قراءة تفسيرية و تكوينية واستشرافية متكاملة لطبيعة هذا الصراع وتحولاته.

ومن خلال هذا تبرز إشكالية الدراسة كالتالي:

ما مدى تأثير ديناميات الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط على تشكيل التداعيات الأمنية الإقليمية؟

تقوم الدراسة بعرض فرضية علمية كضابط أساسي يحدد مسارها مع إبراز تفسير محتمل خاضع للاختبار

حيث تركز على أن متغيره ديناميات الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يسهم بشكل مباشر في إعادة تشكيل التداعيات الأمنية في الشرق الأوسط، من خلال تكريس نمط من عدم الاستقرار المزمّن القائم على الردع غير المتكافئ، بما يؤدي إلى ترجيح سيناريو الاستنزاف الإقليمي كخيار استراتيجي مهيم على حساب التحول البنوي أو المواجهة الشاملة.

## تبرير الخطة:

فرضت طبيعة الموضوع تبني خارطة عمل تحوي لمحاو ثلاثاً، التزمنا من خلالها على تقديم توازن منهجي تم في فحواه دراسة طبيعة المتغيرات والظواهر المشكّلة لها، إذ يستشف الملاحظ أن البناء الهيكلي للمقال قائم على:

المحور الأول: الإطار الجيوسياسي للصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الثاني: تداعيات الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على الأمن الإقليمي: عسكرة منطقة الشرق الأوسط.

المحور الثالث: مستقبل الصراع بين إيران والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

المحور الأول: الإطار الجيوسياسي للصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

تعود الجذور التاريخية للصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، خاصة عقب الثورة الإيرانية سنة 1979، التي شكلت نقطة تحول أساسية في طبيعة التفاعلات الأمنية في المنطقة. فقد أدت هذه الثورة إلى إعادة تشكيل التوجهات الاستراتيجية للنظام الإيراني وتبني خطاب سياسي يقوم على رفض الهيمنة الخارجية، وهو ما انعكس في تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة ودخولها مرحلة من التوتر السياسي والاستراتيجي المستمر. وفي هذا السياق، شكلت أزمة الرهائن في إيران محطة مفصلية في إدراك الطرفين لطبيعة التهديد المتبادل، حيث أسهمت هذه الأزمة في تعميق حالة المعضلة الأمنية التي تدفع كل طرف إلى تعزيز قدراته الدفاعية تحسباً لنوايا الطرف الآخر<sup>1</sup>.

ومن منظور الدراسات الأمنية، يمكن فهم هذه المرحلة باعتبارها بداية تشكل بنية صراع استراتيجي طويل الأمد يقوم على تداخل العوامل الأيديولوجية مع اعتبارات توازن القوى الإقليمي، حيث سعت الولايات المتحدة إلى احتواء النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، في حين عملت إيران على تطوير استراتيجيات ردع بديلة لمواجهة الضغوط السياسية والعسكرية المفروضة عليها. وبهذا المعنى، لم يعد الصراع بين الطرفين مجرد خلاف سياسي عابر، بل تحول إلى تفاعل استراتيجي معقد تحكمه اعتبارات الردع وإدارة الأزمات وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وفي سياق تحليل التفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، يمكن تفسير طبيعة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من خلال مقارنة الردع غير المتكافئ التي تناولتها الأدبيات الكلاسيكية في الدراسات الأمنية، والتي تفترض أن اختلال ميزان القوى بين الفاعلين لا يلغي إمكانية تحقيق الردع، بل يعيد تشكيل أدواته وآلياته. ووفق هذا المنظور، يسعى الفاعل الأقل تفوقاً إلى تعويض الفجوة في القدرات التقليدية عبر توظيف عناصر الجغرافيا الاستراتيجية وأدوات الحرب غير المتناظرة بهدف رفع تكلفة التصعيد على الخصم.

وفي هذا الإطار يبرز مضيق هرمز بوصفه أحد أهم المرتكزات الجيوسياسية في معادلة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، نظراً لموقعه الحيوي ضمن منظومة الممرات البحرية التي تشكل شرياناً رئيسياً لتدفقات الطاقة في الاقتصاد العالمي<sup>2</sup>. ومن

<sup>1</sup> رسل شنين وباسل مهنا، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران في سياق تطور العلاقات بين البلدين (2015-2018)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 65، 2022، ص 385.

<sup>2</sup> Franc Zagare and Marc Kilgour, "Asymmetric Deterrence", *International Studies Quarterly*, 37, 1, 1993, p2.

منظور نظريات الردع في العلاقات الدولية، فإن فعالية الردع لا ترتبط فقط بامتلاك القدرات العسكرية، بل تعتمد بدرجة كبيرة على مصداقية التهديد وإدراك الخصم لحجم الكلفة المحتملة للتصعيد. وفي ضوء ذلك يمكن قراءة الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط باعتبارها محاولة لبناء نمط من الردع غير المتكافئ يرتكز على توظيف الجغرافيا البحرية للمضائق الاستراتيجية، وتعزيز القدرات المرتبطة بالحرب غير المتناظرة في المجال البحري، بما يشمل الزوارق السريعة، والألغام البحرية، والقدرات الصاروخية الساحلية، وهي أدوات تهدف أساساً إلى إحداث تهديد محتمل لحرية الملاحة الدولية وتعطيل تدفقات الطاقة في حال اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة.

كما يمكن تفسير هذه الديناميات في ضوء مقاربات الواقعية البنوية التي تنظر إلى سلوك الدول باعتباره انعكاساً لبنية النظام الدولي وتوزيع القدرات داخله. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها البحري وضمان أمن خطوط الملاحة الدولية عبر الانتشار العسكري في الشرق الأوسط، تعمل إيران على استثمار موقعها الجغرافي المطل على مضيق هرمز لتعزيز قدرتها على المساومة الاستراتيجية ورفع مستوى المخاطر المرتبطة بأي عمل عسكري محتمل ضدها. وبهذا المعنى يتحول المضيق إلى عنصر مركزي في معادلة الردع الإقليمي، حيث يشكل نقطة التقاء بين اعتبارات الأمن الطاقوي العالمي ومتطلبات توازن الردع في البيئات الاستراتيجية غير المتكافئة.

وفي هذا السياق اكتسب الشرق الأوسط أهمية متزايدة في الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث ارتبط أمن تدفقات الطاقة العالمية ارتباطاً وثيقاً بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وقد عملت الولايات المتحدة على تعزيز حضورها البحري من خلال انتشار الأسطول الخامس في المنطقة، إضافة إلى شبكة من القواعد العسكرية والتحالفات الأمنية مع عدد من دول الشرق الأوسط، بهدف ضمان حرية الملاحة في الممرات البحرية الاستراتيجية وحماية البنية التحتية للطاقة. وفي المقابل، تنظر إيران إلى هذا الانتشار العسكري بوصفه عنصراً ضاغطاً يهدد أمنها القومي ويحد من قدرتها على لعب دور إقليمي مستقل، الأمر الذي يدفعها إلى تبني استراتيجيات ردع غير تقليدية تعتمد على توظيف الجغرافيا الاستراتيجية للمضائق البحرية وتطوير قدرات الحرب غير المتناظرة.

وبذلك تتشكل في الشرق الأوسط بنية أمنية معقدة تقوم على تفاعل مستمر بين سياسات الاحتواء الأمريكية ومحاولات الموازنة الإيرانية، وهو ما يعزز من حالة عدم اليقين الاستراتيجي ويجعل المنطقة عرضة لدورات متكررة من التصعيد وإدارة الأزمات.

حيث يمر أكثر من 20% من النفط العالمي والغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز، مما يجعل هذا الممر البحري الضيق أحد أهم نقاط الاختناق الاستراتيجية في نظام الطاقة العالمي. ونظراً لدوره الحيوي في التجارة الدولية، أصبح المضيق محل تدقيق متزايد في الأطر القانونية والدبلوماسية الدولية.<sup>1</sup> وقد أدت التوترات المتصاعدة في المنطقة، خاصة بعد الضربات

<sup>1</sup> بلال فكاوي، "الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز في خضم التوترات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 9، العدد 1، 2025، ص 183.

العسكرية الأمريكية على المنشآت النووية الإيرانية، إلى تفاقم الوضع، لاسيما مع موافقة البرلمان الإيراني على مقترح يقضي بإغلاق المضيق.

وعليه، فإن التفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط تعكس نمطا من الردع المتبادل غير المتكافئ، حيث يعتمد الطرف الأكثر تفوقا على الانتشار العسكري والقدرة على حماية حرية الملاحة، في حين يوظف الطرف الأقل تفوقا أدوات الجغرافيا الاستراتيجية والحرب غير المتناظرة لإنتاج حالة من توازن الردع الهش. وفي هذا السياق يغدو مضيق هرمز أحد أهم محددات الاستقرار الإقليمي، إذ يشكل محورا تتقاطع عنده اعتبارات الردع العسكري مع رهانات الأمن الطاقوي العالمي في بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس الجيوسياسي وارتفاع مستويات عدم اليقين الاستراتيجي.

كما أن إيران تتبنى بديلاً يفسر كتهديد لا تماثلي وهجين يتمثل في استراتيجية التعطيل الجزئي بدلاً من الإغلاق الكامل للمضيق، مثل نشر الألغام البحرية، وتنفيذ مناورات بحرية باستخدام الزوارق السريعة، أو زيادة عمليات التشويش الإلكتروني. ورغم أن هذه الأنشطة لا تصل إلى مستوى الإغلاق الرسمي للمضيق، فإنها ترفع تكاليف التأمين، وتبطئ حركة الشحن، وتفرض ضغوطاً استراتيجية دون أن تؤدي بالضرورة إلى تحمل المسؤولية الدولية في حال حدوث الإغلاق الكامل.

ويكشف هذا النمط من التعطيل التدريجي عن الفجوة بين الردع المشروع والغموض القسري، حيث تستطيع الدول التأثير في النتائج الاستراتيجية دون أن تتحمل مسؤولية قانونية مباشرة. وفي هذا السياق يصبح مضيق هرمز مختبراً لتكتيكات قانونية-عسكرية هجينة، حيث لا يطبق القانون الدولي بشكل كامل ولا ينتهك بشكل صريح. كما تظهر استجابات أسواق الطاقة لهذه التهديدات، مثل ارتفاع أسعار النفط وتغيير مسارات ناقلات النفط وازدحام الموانئ، أن حتى التعطيل الجزئي يمكن أن تكون له تداعيات اقتصادية عالمية، مما يعزز الحاجة إلى آليات قانونية ودبلوماسية أكثر مرونة.<sup>1</sup>

ومنه فإن أي تهديد، سواء كان تماثلًا أو غير تماثلي، يستهدف أمن المضائق البحرية الاستراتيجية من شأنه أن يحدث اضطراباً في منظومة الطاقة العالمية، بما ينعكس على مصالح الفواعل المصدرة والمستوردة للطاقة على حد سواء، ويؤثر في استقرار الاستراتيجيات الطاقوية الوطنية التي تعتمد عليها العديد من الدول في دعم مشاريعها الاقتصادية وضمان استمرارية أنظمتها السياسية.

**المحور الثاني: تداعيات الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على الأمن الإقليمي (عسكرة منطقة الشرق الأوسط)**

إن حالة عدم اليقين الاستراتيجي التي يفرضها نمط الردع المتبادل في مضيق هرمز، وما يرافقها من تهديدات هجينة، قد نقلت منطقة الشرق الأوسط من سياق التنافس الثنائي إلى بيئة أمنية مضطربة تتسم بتصاعد مظاهر العسكرة وتعدد

<sup>1</sup> Muhammad Asim Rafiq and others, "The Strait of Hormuz and the Law of the Sea: The Strait of Hormuz Between Sovereignty, Diplomacy, and International Maritime Law," International Journal of Research and Innovation in Social Science, Vol 9, Issue 7, 2025, p 3178.

الفاعلين. فعندما تتحول نقاط الاختناق البحرية إلى مسارح للتكتيكات العسكرية والتمركزات الاستراتيجية، ترتفع تكلفة الاستقرار الإقليمي، ولا يقتصر تأثير ذلك على أمن الطاقة العالمي فحسب، بل يمتد ليطل بنية التحالفات الإقليمية ومسارات التنمية الوطنية لدول المنطقة، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي.<sup>1</sup>

يستند المدرك الأمني الإيراني منذ قيام الجمهورية "الإسلامية" عام 1979 على استراتيجية إقليمية تقوم على توسيع نفوذها عبر دعم الجماعات المسلحة الحليفة في عدد من دول الشرق الأوسط، وهو ما أصبح يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ"محور المقاومة". ويضم هذا المحور فاعلين مسلحين غير دوليين، مثل حزب الله في لبنان، والمليشيات الشيعية في العراق، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، وهي جماعات تختلف في بنيتها التنظيمية ودوافعها السياسية، لكنها تتقاطع في معارضتها للنفوذ الأمريكي - الصهيوني في المنطقة. وقد أتاح هذا النمط من الحروب غير المباشرة لإيران توسيع حضورها الإقليمي بتكلفة أقل مقارنة بالانخراط في مواجهات عسكرية تقليدية مباشرة. كما أسهم دعم هذه الجماعات في خلق شبكة عسكرية عابرة للحدود قادرة على العمل في مسارح متعددة من الصراع الإقليمي.

ونتيجة لذلك، لم يعد الصراع مقتصرًا على التنافس بين الدول، بل تحول إلى صراع متعدد المستويات والفاعلين، تشارك فيه جماعات مسلحة مرتبطة بمحاور إقليمية ودولية.

وفي هذا السياق، يلعب الحرس الثوري الإيراني، دورًا محوريًا في تنسيق الدعم العسكري واللوجستي لهذه الجماعات، من خلال توفير التمويل والتدريب والأسلحة، إضافة إلى إدارة العمليات غير المباشرة خارج الحدود الإيرانية.

وقد أدى ذلك إلى تعزيز الطابع العسكري للصراعات الإقليمية وتوسيع نطاقها الجغرافي، خاصة في ظل تزايد الاشتباكات بين هذه الجماعات والقوات الأمريكية أو حلفائها في المنطقة. وبالتالي، يمكن القول إن اعتماد إيران على استراتيجية الوكلاء المسلحين أسهم في إعادة تشكيل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، حيث أصبحت الصراعات الإقليمية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، الأمر الذي عزز من مظاهر العسكرة وأدى إلى تعدد بؤر التوتر والصراع في إقليم الشرق الأوسط<sup>2</sup>، في مقابل توسع الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية واعتمادها على شبكة من الحلفاء غير الدوليين، عملت الولايات المتحدة على تعزيز حضورها العسكري في منطقة الخليج العربي باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لحماية مصالحها الاستراتيجية وضمان أمن إمدادات الطاقة العالمية. ويتجلى ذلك في الانتشار الواسع للقواعد العسكرية الأمريكية في عدد من دول الخليج، إضافة إلى تعزيز الوجود البحري الأمريكي لحماية طرق الملاحة الحيوية.

وفي هذا الإطار يبرز الدور الذي يضطلع به الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية المتمركز في البحرين، والذي يشكل أحد أهم أدوات الولايات المتحدة في مراقبة الممرات البحرية وتأمين حركة التجارة والطاقة في الخليج. كما تعتمد واشنطن على شبكة من التحالفات العسكرية مع دول المنطقة، من خلال اتفاقيات دفاعية ومناورات عسكرية مشتركة مع كل من قطر والإمارات

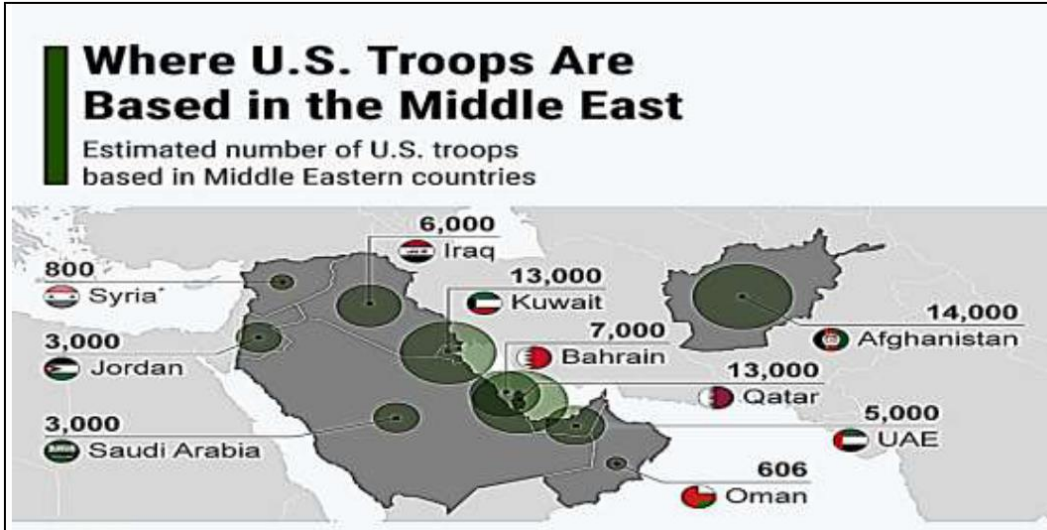
<sup>1</sup> Anas Bin Tariq and Muhammad Ali, Geopolitical Power Struggle and Security Dilemma in Strait of Hormuz : Implications on Saudi-Iran Rivalry and Regional Order, Al-Marsoos Journal, Vol3, N 2, 2025, p9.

<sup>2</sup> Clayton Thomas, Iran : Background and U.S.Policy, Congressional Research Service, Report R47321, May 22, 2025, pp 3-4.

والبحرين، وهو ما أسهم في ترسيخ حضور عسكري دائم للولايات المتحدة في الإقليم. وقد أدى هذا التوسع في الوجود العسكري إلى تكريس الطابع الأمني والعسكري للمنطقة، وتحويل الخليج إلى فضاء استراتيجي شديد العسكرية.<sup>1</sup>

وفي السياق ذاته، أسهمت حالة التنافس والتوتر بين الولايات المتحدة وإيران في تغذية سباق تسلح متصاعد في الشرق الأوسط، حيث شهدت المنطقة ارتفاعا ملحوظا في مستويات الإنفاق العسكري، مع اتجاه دول الخليج إلى اقتناء منظومات دفاعية متطورة لتعزيز قدراتها الردعية، في حين واصلت إيران تطوير برامجها الصاروخية وقدراتها في مجال الطائرات المسيّرة. ونتيجة لذلك، أصبح الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط أكثر ارتباطا بالاعتبارات العسكرية، الأمر الذي يعكس تعمق مظاهر العسكرية وتصاعد التنافس الاستراتيجي في الإقليم.<sup>2</sup>

ويرنو الشكل الموضح أدناه إلى إبراز مواقع القواعد العسكرية الأمريكية والتقدير العددي للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة بالقرب من إيران .



#### القواعد العسكرية الأمريكية بالقرب من إيران:

توضح الخارطة مواقع القواعد العسكرية الأمريكية القريبة من إيران، مع التركيز على المناطق المجاورة لمضيق هرمز. إذ يبرز انتشار قرابة 45,000 جندي أمريكي موزعين على 6 قواعد قريبة من مضيق هرمز. وهذا يفسر سلوك الولايات المتحدة في محاولتها تطويق إيران عسكرياً، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات في مضيق هرمز ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Annika Burgess and Alex Lim, "Bases, Soldiers and Firepower: Mapping the US Military's Stake in the Middle East," ABC News, June 23, 2025. <https://tinyurl.com/37hx6523>

<sup>2</sup> Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Trends in World Military Expenditure 2024 (Stockholm : SIPRI, 2024), 11.

<sup>3</sup> Noraini Zulkifli and Mohd Ridzuan Md Ariffin, "Iran and Oman Conflict in the Strait of Hormuz: The Potential for Cooperation," International Journal of Education and Humanities, 3,1, 2023, p 09

كما أن أي سوء إدراك في التقدير قد يؤدي إلى تصعيد التوترات وصولاً إلى مواجهة شاملة. وتشير البيانات أيضاً إلى أن الهدف ليس فقط ضمان المرور الآمن للسفن التجارية بل يتجاوز ذلك ليعكس رغبة الولايات المتحدة في إظهار هيمنتها في المنطقة وهو ما ترفضه إيران، التي تعارض وجود القوات العسكرية الأجنبية في محيطها الإقليمي.

### المحور الثالث مستقبل الصراع بين إيران والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، يكتسي الصراع بين الولايات المتحدة وإيران طابعاً مركباً يتجاوز الأبعاد التقليدية للنزاعات الدولية، ليتخذ شكل تفاعل استراتيجي متعدد المستويات تتداخل فيه المحددات الجيوسياسية والاعتبارات الأمنية والرهانات الطاقوية. وفي هذا السياق، تبرز المقاربات الاستشرافية كأداة تحليلية مركزية تسمح باستكشاف مآلات هذا الصراع من خلال بناء سيناريوهات مستقبلية تستند إلى تحليل الاتجاهات الكبرى والمتغيرات الحاكمة.

وعليه، فإن استشراف مستقبل التفاعل الأمريكي-الإيراني لا ينفصل عن دراسة أنماط إعادة تشكل توازنات القوة، ولا عن ديناميات الأمن الإقليمي، خاصة في ظل تنامي أدوار الفاعلين غير الدوليين، وتزايد تأثير التنافس الدولي على فضاء الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، يمكن تصور جملة من السيناريوهات المحتملة التي تتراوح بين انهيار النظام الإيراني وقيام تحول ديمقراطي أو الاستنزاف الإقليمي المستمر، بما يعكس طبيعة الصراع كحالة قابلة لإعادة التشكل وفق تحولات البيئة الاستراتيجية.

### سيناريو التحول البنوي للنظام الإيراني وإعادة تشكيل الهوية الاستراتيجية للدولة

يقوم هذا السيناريو الاستشرافي على فرضية حدوث انهيار مؤسسي للحرس الثوري الإيراني بوصفه الفاعل الصلب والمحوري في بنية النظام، وما يترتب عنه من فراغ سلطوي يفضي إلى تشكل سلطة انتقالية مدعومة دولياً في إطار ترتيبات إعادة بناء النظام السياسي. ويفترض أن تمثل ما يعرف بـ"عملية الغضب الملحمي" فيفري 2026 نقطة انعطاف جيوسياسية حرجة، حيث أفضت إلى تآكل القدرات الصلبة للنظام، لاسيما على المستويين العسكري واللوجستي.

وتتسق هذه الفرضية مع بعض التقديرات التحليلية الصادرة عن معهد مسجاف للأمن القومي، والتي تشير إلى أن السلوك الاستراتيجي الإيراني يظل محكوماً بأولوية الحفاظ على بقاء النظام، وأن تصاعد التهديدات الوجودية-خاصة تلك المرتبطة بالضغط العسكري-قد يدفعه إلى إعادة النظر في خياراته الاستراتيجية. كما تفيد هذه التقديرات بأن الضربات العسكرية يمكن أن تسهم في تقويض العقيدة التي ترسخت خلال عهد علي خامنئي، والقائمة على توظيف الوكلاء وتجنب المواجهة المباشرة، فضلاً عن إضعاف القدرات النووية والصاروخية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نهاد الشيخ خليل، مراكز الأبحاث "الإسرائيلية" والهجوم على إيران: توصيات بمواصلة الضربات ومنع تطوير الصواريخ الإيرانية"، مركز الجزيرة للدراسات، 27 يوليو 2025، <https://shorturl.at/VLQzH>

في هذا السياق، يتيح تراجع تماسك البنية الأمنية-العسكرية للنظام إمكانية إعادة تشكيل الحقل السياسي الداخلي، مع صعود فاعلين جدد قد يتبنون تحولا في العقيدة الاستراتيجية للدولة، بما يشمل إعادة التوضع في السياسة الخارجية والانتقال من أنماط السلوك التصادمي إلى مقاربات أكثر براغماتية وتوافقية مع البيئة الدولية. كما يحتمل أن يساهم تصاعد الضغط الخارجي في تحفيز ديناميات الاحتجاج الداخلي، بما يعزز من احتمالات تآكل الشرعية السياسية وتفاقم الضغوط على النخبة الحاكمة

بما يعكس حدوث تحولات غير خطية في بنية النظام السياسي، تندرج ضمن ما تصفه أدبيات الدراسات الاستشرافية بـ"الانقطاعات".

وعلى هذا الأساس، يصنف هذا السيناريو ضمن سيناريوهات القطيعة في حقل الدراسات الاستشرافية، نظراً لما ينطوي عليه من تحول نظامي شامل يعيد تعريف توازنات القوة الإقليمية، ويفتح المجال أمام مرحلة جديدة من إعادة هندسة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، سواء من حيث أنماط التفاعل الأمني أو طبيعة التحالفات الإقليمية<sup>1</sup>.

### سيناريو الاستنزاف الإقليمي

يقوم هذا السيناريو على فرضية استمرار الصراع بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية في شكل استنزاف طويل الأمد منخفض الحدة، دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية شاملة أو حدوث تحول جذري في بنية النظام الإيراني. وفي هذا الإطار، يتخذ التفاعل بين الطرفين طابعا مركبا يجمع بين أدوات الردع غير المباشر والضغط المتبادل، بما يعكس منطلق إدارة الصراع بدل حله<sup>2</sup>.

ويترجم هذا النمط من التفاعل ميدانيا عبر تكثيف أنشطة حروب الوكالة في عدد من الساحات الإقليمية، لاسيما في العراق وسوريا واليمن ولبنان، حيث تستمر الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في استهداف المصالح الأمريكية والصهيونية، مقابل استمرار الضربات المحدودة التي تستهدف البنية العسكرية واللوجستية لهذه الجماعات<sup>3</sup>.

كما يتعزز هذا السيناريو بفعل إدراك الطرفين لكلفة المواجهة المباشرة، ما يدفعهما إلى تبني استراتيجيات تقوم على الاحتواء المتبادل وتفادي الانزلاق نحو حرب شاملة، مع الحفاظ على مستوى معين من التصعيد المحسوب. وفي هذا السياق، تلعب العوامل الاقتصادية-خصوصا المرتبطة بأسواق الطاقة-دورا في ضبط إيقاع الصراع، بما يمنع خروجه عن السيطرة.

<sup>1</sup> Philip W.F. van Notten, and Others, "The Future Shocks: On Discontinuity and Scenario Development," Technological Forecasting and Social Change, 72, 2, 2005, pp176–177.

<sup>2</sup> Thomas Schelling, Arms and Influence (New Haven: Yale University Press, 1966), pp133–134.

<sup>3</sup> Middle East Council on Global Affairs, Iran in the Middle East: Building Bridges or Expanding Influence?, Doha, 2024, 3.

وعلى المستوى الاستراتيجي، يعكس هذا السيناريو استمرار اعتماد إيران على مقاربة الردع غير المتماثل من خلال شبكة حلفائها الإقليميين، مقابل سعي الولايات المتحدة إلى تقويض هذه الشبكة عبر الضغوط العسكرية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، يتكرس نمط من عدم الاستقرار المزمّن في الإقليم، دون الوصول إلى نقطة الحسم.

وعليه، يصنف هذا السيناريو ضمن سيناريوهات الاستمرارية، حيث يستمر الصراع في إعادة إنتاج ذاته ضمن توازنات هشّة، مع قابلية دائمة للتصعيد دون أن يبلغ مستوى التحول النظامي الشامل<sup>1</sup>.

تُظهر المقارنة بين سيناريو التحول البنوي للنظام الإيراني وسيناريو الاستنزاف الإقليمي تبايناً جوهرياً في طبيعة مآلات الصراع الأمريكي-الإيراني، من حيث مستوى التحول وعمقه الزمني ونوعية الفاعلين المؤثرين. فبينما يقوم السيناريو الأول على فرضية حدوث تحول نظامي شامل نتيجة انهيار البنية الصلبة للنظام، بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني، وما يترتب عنه من إعادة تشكيل الهوية الاستراتيجية للدولة، يفترض السيناريو الثاني استمرار الصراع ضمن نمط الاستمرارية التكيفية، حيث يتم احتواء التصعيد ضمن حدود حروب الوكالة دون الوصول إلى نقطة الانهيار.

ومن حيث طبيعة الفاعلين، يركز سيناريو التحول البنوي على ديناميات الداخل الإيراني، بما يشمل تفكك النخب وصعود فاعلين جدد، في حين يمنح سيناريو الاستنزاف الإقليمي دوراً محورياً للفاعلين غير الدوليين، الذين يشكلون أدوات رئيسية في إدارة الصراع عبر ساحات مثل العراق وسوريا واليمن ولبنان.

أما على مستوى النتائج، فإن السيناريو الأول يقود إلى إعادة هندسة شاملة للنظام الإقليمي وإعادة توزيع موازين القوة، في حين يفضي السيناريو الثاني إلى تكريس حالة عدم الاستقرار المزمّن دون تغيير جذري في بنية النظام الإيراني أو في قواعد التفاعل الإقليمي. كما يختلف السيناريون من حيث الزمنية؛ إذ يتسم سيناريو التحول بطابع مفاجئ وانقطاعي، بينما يتسم سيناريو الاستنزاف بطابع تراكمي طويل الأمد.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن السيناريو الأول يعكس منطق التحول الجذري المرتبط باللحظات الحرجة، في حين يجسد السيناريو الثاني منطق إدارة الصراع وإعادة إنتاجه ضمن توازنات هشّة ما يجعله -في ظل المعطيات الحالية- أكثر اتساقاً مع طبيعة التفاعلات القائمة في الإقليم.

#### خاتمة:

نتاجاً، يتضح أن الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد ترسخ كبنية صراع جيواستراتيجي طويلة الأمد، تحكمها اعتبارات الردع وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية. وفي هذا الإطار، يبرز مضيق هرمز كركيزة مركزية في معادلة الردع غير المتكافئ، حيث تُوظّف الجغرافيا الاستراتيجية كأداة لإنتاج القوة والتأثير في الأمن الإقليمي والطاقوي العالمي. كما يكشف التحليل عن تكريس نمط من الردع الهجين القائم على توظيف أدوات الحرب غير المتناظرة واستراتيجية التعطيل الجزئي، بما

<sup>1</sup> Michel Godet, From Anticipation to Action: A Handbook of Strategic Prospective (Paris: UNESCO, 1994), pp. 60–63.

يساهم في رفع تكلفة التصعيد دون بلوغ المواجهة الشاملة، ويعزز في الآن ذاته حالة عدم اليقين الاستراتيجي واستمرار ديناميات التوتر في المنطقة.

كما تفضي المقاربة الاستشرافية إلى أن مستقبل الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية محكوم بمنطقتين استراتيجيتين، مع ترجيح واضح لسيناريو الاستنزاف الإقليمي. إذ يظهر التحليل أن سيناريو التحول البنيوي يظل محدود الاحتمال لارتباطه بشروط انقطاعية معقدة، في حين يتأكد أن نمط الاستنزاف منخفض الحدة يمثل الامتداد الطبيعي للتفاعلات القائمة بما يقوم عليه من توظيف الردع غير المباشر وحروب الوكالة. وتتمثل النتيجة المركزية في تكريس حالة عدم الاستقرار المزمّن ضمن توازن ردع هش يمنع الحسم ويعيد إنتاج الصراع دورياً.

ومن منظور الواقعية البنيوية، يمكن تفسير هذا المآل باستمرار بنية دولية وإقليمية تتسم بالفوضوية واختلال توزيع القدرات، ما يدفع الطرفين إلى تبني استراتيجيات موازنة غير مباشرة بدل الانخراط في مواجهة شاملة عالية الكلفة. كما ينسجم هذا النمط مع نظرية الردع، حيث يؤدي إدراك الكلفة المتبادلة للتصعيد إلى تثبيت حالة "اللاحرب واللاسلام".

في المقابل، توضح المقاربة البنائية أن استمرارية الصراع ترتبط أيضاً بعوامل الهوية والخطاب، حيث تعيد التصورات المتبادلة للتهديد إنتاج منطق العداء وتحد من فرص التحول الجذري. وعليه، فإن مستقبل التفاعل لا يتجه نحو تسوية نهائية أو انهيار شامل، بل نحو إدارة مستمرة للصراع ضمن توازنات هشّة، تعكس تفاعل محددات القوة مع إدراكات التهديد في بيئة إقليمية معقدة.

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### باللغة العربية:

— شنين رسل ومهنا باسل. الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران في سياق تطور العلاقات بين البلدين (2015–2018). مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 65، 2022.

— الشيخ خليل نهاد. مراكز الأبحاث "الإسرائيلية" والهجوم على إيران: توصيات بمواصلة الضربات ومنع تطوير الصواريخ الإيرانية. "مركز الجزيرة للدراسات"، 27 يوليو 2025.

— فكاوي بلال. الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز في خضم التوترات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط. مجلة السياسة العالمية، المجلد 9، العدد 1، 2025.

##### باللغة الأجنبية:

— Asim Rafiq Muhammad, et al. "The Strait of Hormuz and the Law of the Sea: The Strait of Hormuz Between Sovereignty, Diplomacy, and International Maritime Law." International Journal of Research and Innovation in Social Science 9, 7, 2025.

- Bin Tariq Anas, and Muhammad Ali. "Geopolitical Power Struggle and Security Dilemma in Strait of Hormuz: Implications on Saudi-Iran Rivalry and Regional Order." *Al-Marsoos Journal* 3, 2, 2025.
- Burgess Annika, and Alex Lim. "Bases, Soldiers and Firepower: Mapping the US Military's Stake in the Middle East." *ABC News*, June 23, 2025. <https://tinyurl.com/37hx6523>
- Godet Michel. *From Anticipation to Action: A Handbook of Strategic Prospective*. Paris: UNESCO, 1994.
- Middle East Council on Global Affairs. *Iran in the Middle East: Building Bridges or Expanding Influence?* Doha, 2024.
- Schelling Thomas. *Arms and Influence*. New Haven: Yale University Press, 1966.
- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *Trends in World Military Expenditure 2024*. Stockholm: SIPRI, 2024.
- Thomas, Clayton. *Iran: Background and U.S. Policy*. Congressional Research Service, Report R47321, May 22, 2025.
- Van Notten Philip W. F., et al. "The Future Shocks: On Discontinuity and Scenario Development." *Technological Forecasting and Social Change* 72, 2, 2005.
- Zagare Frank and Marc Kilgour. "Asymmetric Deterrence." *International Studies Quarterly* 37, 1, 1993.
- Zulkifli Noraini and Md Ariffin Mohd Ridzuan. "Iran and Oman Conflict in the Strait of Hormuz: The Potential for Cooperation." *International Journal of Education and Humanities* 3, 1, 2023.

## مفهوم الشعبوية وسياق تنامي الخطاب الشعبوي في العالم

The concept of populism and the context of the growth of populist discourse in the world

د. أنس بوسلام (مفتش تربوي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء - المغرب)

Dr. Anass Bouselam (Educational Inspector, Hassan II University, Casablanca - Morocco)

### مستخلص:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل محورين: الأول يعالج مفهوم الشعبوية سواء عند الباحثين العرب أو الأجانب، والثاني يبحث في موضوع نشأة وانتشار الخطاب الشعبوي في العالم منذ القرن التاسع عشر وصولاً إلى الفترة الراهنة. الكلمات المفتاحية: الشعبوية، الخطاب الشعبوي، انتشار الشعبوية.

### Abstract:

The research examines and analyzes two axes: the first addresses the concept of populism among Arab and foreign researchers, and the second examines the emergence and spread of populist discourse worldwide from the nineteenth century to the present.

**Keywords:** populism, populist discourse, spread of populism.

## مقدمة:

بسبب تنوع السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، التي تواجدت بها، ونتيجة تنوع دلالات مفهوم "الشعب" المتغيرة من شعبية لأخرى، لم تحافظ الشعبية منذ ظهور المصطلح على جوهر ثابت. فاكتسبت في المراحل اللاحقة مضامين مختلفة.

في كتابها "رجال الشرفاء" تذهب منى خويص إلى أن المصطلح لم يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بغيره من مصطلحات العلوم السياسية، مما أعاق استنباط تعريف محدد وواضح له، وبقيت معظم التعريفات التي تصدت لتحديده ضبابية، ولم تنل الشعبية، حتى اللحظة، تعريفها المحدد في البحث التاريخي وبقي تعريفها عاما، ولم ينفذ إلى كنهها الخاص. إن هذا النقص يحفز على بذل جهد إبداعي للمؤرخين لإدراك سبل غير نمطية تساعد على وضع تعريف محدد للشعبوية، تعريف إيجابي، وليس سلبيا يشوبه الخلط بينها وبين تعريفات ظواهر أخرى<sup>(1)</sup>.

## 1- مفهوم الشعبوية:

لا يوجد في قواميس اللغة العربية ولا في الثقافة العربية الكلاسيكية هذا المصطلح، فالأصل في اللغة العربية النسبة إلى المفرد وإلا كان شذوذا عن القاعدة، فيقال شعبي نسبة إلى شعب، أو قومي نسبة إلى قوم، أو إسلامي نسبة إلى إسلام، وهكذا. غير أن الاحتكاك السياسي الثقافي العربي الغربي اليومي دفعنا إلى ابتكار نسبة لغوية جديدة إلى المفرد بإضافة حرف (الواو) إليه، فصرنا نقول شعبي ترجمة لكلمة populist، وشعبوية ترجمة لكلمة populism، وهكذا صرنا نقول: قومي وإسلامي... وبكلمات أخرى: أضفنا حرف (الواو) كمقابل لـ (ist) و (ism). وبهذه الإضافة صار المصطلح يحمل معنى أو بعدا إيديولوجيا أو سياسيا كما هو في الـ (ist) أو (ism)<sup>(2)</sup>.

أما مصطلح (populist, populism) في قاموس ويستر الموسوعي (1996) فليس جديدا، ويعني فلسفة حزب الشعب نسبة إلى الحزب الشعبوي الأمريكي الذي تأسس في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أو السياسة المعادية للمؤسسة والنخبة الثقافية، أو التي تقدم حولا غير مألوفة للمشكلات القائمة، أو الحركات التي تروق للشخص العادي أكثر مما تروق له الأحزاب الإيديولوجية. كما تعني - في أحيان أخرى - ديمقراطية الجذور (أو الديمقراطية المباشرة) أو نشاط الطبقة العاملة، أو تمثيل العوام...<sup>(3)</sup>

انصب اهتمام مجموعة من الباحثين في منتصف القرن المنصرم على تحليل ظاهرة الشعبوية ومحاولة تقديم تعريف معين لها، فكانت أهم خلاصاتهم تشير إلى غياب تعريف محدد للظاهرة، سواء تم ربطها بسياق خاص أو ضمن سياق عام، وأقصى

(1) منى خويص، رجال الشرفاء: دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، (بيروت: دار الفارابي، 2012)، ص 9 - 10.

(2) حسني عايش، الشعبوية ظاهرة قديمة جديدة، مجلة أفكار، الأردن، العدد 339، (أبريل 2017)، ص 36.

(3) المرجع نفسه، ص 37.

ما يمكن القيام به هو تحديد العناصر التحليلية للظاهرة حسب سياق نشأتها وشروط تناميها<sup>(1)</sup>. لم يقدم كيلنر واوينيسكو بدورهما تعريفاً ما للمفهوم، بل عمداً فقط إلى إبراز أهميته في تحليل الخطاب السياسي<sup>(2)</sup>. ويعتبران حسب فرانسيس بانيسا من أوائل من أدخلوا هذا المفهوم إلى حقل العلوم الاجتماعية<sup>(3)</sup>.

وهكذا، يمكن اعتبار الشعبوية تياراً سياسياً يقوم على تقديس الطبقات الشعبية في بلد ما ويتبنى خطاباً سياسياً قائماً على معاداة مؤسسات نظامه السياسي ونخبه المجتمعية، كما تشير الشعبوية إلى مجموعة من المواقف السياسية التي تؤكد على فكرة "الشعب" وتقرن هذه المجموعة غالباً بـ"النخبة".

وتُعرف الشعبوية، أيضاً، بالإيديولوجية التي تمثل الشعب كقوة خيرة أخلاقياً مقابل النخبة، التي توصف بالفساد والأناية. عادة ما يقدم الشعبويون النخبة على أنها مجموعة تضم المؤسسة السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، والتي تُصوّر بالكيان المتجانس وتتهم بتقديم مصالحها الشخصية، وغالباً مصالح المجموعات الأخرى -كالشركات الكبيرة أو الدول الأجنبية أو المهاجرين- على مصالح الشعب. غالباً ما تقود الأحزاب الشعبوية والحركات الاجتماعية شخصيات مؤثرة أو مهيمنة تقدم نفسها على أنها "صوت الشعب". وغالباً ما تقترن الشعبوية بإيديولوجيات أخرى، كالقومية أو الليبرالية أو الاشتراكية. بالتالي، يمكن إيجاد الشعبويين في مواقع مختلفة على امتداد الطيف السياسي اليساري-اليميني.

عرف علماء آخرون في العلوم الاجتماعية مصطلح الشعبوية بشكل مغاير. فوفقاً لتعريف الهيئة الشعبية الذي استخدمه بعض مؤرخي تاريخ الولايات المتحدة، تشير الشعبوية إلى مشاركة السكان الشعبية في صنع القرار السياسي. يقدم النهج المقترن بعالم السياسة إرنستو لاكلاو Ernesto Laclau الشعبوية بوصفها قوة اجتماعية متحررة تتحدى بها الجماعات المهمشة أجهزة السلطة المهيمنة. واستخدم بعض خبراء الاقتصاد هذا المصطلح في إشارة إلى الحكومات المعنية بالإفناق العام الضخم الذي تموله القروض الأجنبية، مما أدى إلى التضخم المفرط واتباع التدابير الطارئة. في الخطاب الشعبي - حيث يُستخدم المصطلح بازديادٍ مراراً - استُخدم المصطلح - أحياناً - بالتبادل مع الغوغائية لوصف السياسيين الذين يقدمون إجابات مفرطة البساطة على أسئلة معقدة بطريقة عاطفية للغاية، أو بالانتهازية، لوصف السياسيين الذين يسعون إلى إرضاء الناخبين دون اعتبارات منطقية بمسار العمل الأفضل.

ويرى الباحث والناقد السوري سامي داود أن الشعبوية تنتظم في علامات تتكرر كبنية: مجموعات بشرية مصابة بحالة من التمركز على الذات. لديها خطاب كراهية موجه. ومتوهمة بتوفرها على تجانس كتلوي، مهما كانت صيغته المختلطة، عرقية - أيديولوجية، كشعارات مارين لوبين حول إحساسها بـ"البيت الفرنسي". أو خليط ديني عرقي، كالتحديث العثماني في شعبية

(1) J. Allcock, S. L. Andreski, Isaiah Berlin, To define Populism, Government and Opposition, An international Journal of comparative politics, Vol. 3, No. 2, (1968), p. 138.

(2) Ghita Ionescu, et Ernest Gellner, Populism: Its Meaning and National Characteristics, (London: The Macmillan Company, 1969), p. 5.

(3) For more information on this subject, see: Francisco Panizza, Populism and the mirror of democracy, (London, New York: Ed by Francisco Panizza, first published by Verso, 2005).

أردوغان. وترتبط هذه المجموعات بعلاقة تنويمية مع زعيم كاريزمي عنيف دون شفقة. يقدم خطابا أهبل، ويكتشف علاقات غيبية بين الانتكاسات الاقتصادية المحلية، وبين عدوهم المترص بهم.

لذلك، فإن سامي داود يجد تناقضا في مقارنة إرنستو لاكلاو حول هذا المفهوم، إذ أنه يخلط بين الشعبوية كتتنظيمات "ولأؤها هو شرفها" كما كان ينادي هملر، وبين مفهوم الشعب الذي يعتبره تجريدا يأخذ زخمه الجماهيري من خلال ما يتكون في حالة التنازع السياسي، إذ ينطبق هذا الأمر على الأحزاب السياسية أكثر من تمثيلها لتصورنا عن الشعب<sup>(1)</sup>.

أشارت ماركريت كانوفان Margret Canovan إلى أنه "إذا لم تكن فكرة الشعبوية موجودة، فلن يبتكرها أي عالم اجتماعي عمدا، وهذا المصطلح مهم للغاية بالنسبة لذلك" من البحث في كيفية استخدام مصطلح الشعبوية، اقترحت أنه يمكن استشفاف سبعة أنماط مختلفة من الشعبوية. ثلاثة منها من أشكال "الشعبوية الزراعية"، وهي راديكالية المزارعين، وحركات الفلاحين، والاشتراكية الزراعية الفكرية. أما الأربعة الأخرى، فهي من أشكال الشعبوية السياسية، والتي تمثل الدكتاتورية الشعبوية والديمقراطية الشعبوية والشعبوية الرجعية وشعبوية السياسيين. أشارت إلى أن هذه مفاهيم تحليلية وأن أمثلة الحياة الحقيقية قد تتداخل مع عدة فئات، وأضافت أنه لا توجد حركة سياسية واحدة تندرج في جميع الفئات السبع. بهذه الطريقة، تصورت كانوفان الشعبوية عائلة من المفاهيم المترابطة بدلا من أن تكون مفهوما واحدا بحد ذاته.

بالعموم يتم النظر إلى هذا المصطلح من خلال ثلاث زوايا: أولها يرى أنّ الشعبوية هي أسلوب، فيما يتعامل معها البعض على أنها استراتيجية، فيما يقترح آخرون أن الشعبوية هي مجموعة أفكار تشكل أساسا لإيديولوجيا بلا أساس! مع التناقض الظاهري لهذا التعريف المقترح إلا أن تفكيكه يبدو سهلا، فمجموعة الأفكار التي يتعامل بها الشعبويون تبدو هشة للدرجة التي لا يمكن لها أن تُنتج أيديولوجية ثابتة أو متماسكة. وبالنهاية، فإنّ الشعبوية هي شيئان اثنان: اعتبار النخب فاسدة حكما في مقابل شعب مثالي حكما (وذلك بغض النظر عن كون هذه النخب هي نخب ثقافية أو سياسية، معارضة أو في موقع السلطة)، وتاليا لا مكان سوى للإرادة الشعبية. والغريب في هذا السياق أنّ الشعبوية تُفرض نخبها، وأن نخب الشعبويين يتمون خصومهم بالنخبوية، ويتهربون هم منها!<sup>(2)</sup>.

على الرغم من اختلاف التعريفات الأكاديمية للشعبوية، ركز معظمها على فكرة أنه ينبغي الإشارة إلى شكل من أشكال العلاقة بين الشعب والنخبة، وأنه ينطوي على اتخاذ موقف معادٍ للمؤسسات. بعيدا عن هذا، أكد العديد من العلماء على سمات مختلفة يرغبون باستخدامها لتعريف الشعبوية .

(1) سامي داود، الشعبوية في علاماتها البنوية، ضمن " الشعبوية... من المصطلح إلى المفهوم"، ضفة ثالثة (منبر ثقافي عربي)، 2019/09/21،

شوهده في 2026/01/11، في: <https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/print//herenow/2019/9/21/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8>

(2) محمد حلاق الجرف، التأسيس لأيديولوجيا لا أساس لها، ضمن " الشعبوية... من المصطلح إلى المفهوم"، ضفة ثالثة (منبر ثقافي عربي)،

2019/09/21، شوهده في 2026/01/11، في:

<https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/print//herenow/2019/9/21/%D8%A7%D9%84%D8>

معاني الشعبوية متضاربة، تتراوح بين الرومانسية الثورية والدونوية السياسية، لكن ما يجمع معظم دُعاة الشعبوية: مقاربتهم التبسيطية في استخدامهم لمفردة "الشعب"، وادعائهم أنهم صوت وصدى وضمير هذا الشعب، فضلا عن احتكارهم لتمثيله من دون مراعاة مفاهيم التفويض والتعاقد السليم، وتركيزهم على خطاب عاطفي يفتقر للرؤى الواضحة، مع ترويجهم، المباشر أو غير المباشر، لعداء الفكر.

رغم أن خبراء في علوم السياسة والاجتماع يقولون إنه من الصعب تحديد المراد بتعبير "الشعبوية" لأنه لفظ محتمل بمدلولات مختلفة بل ومتناقضة أحيانا؛ فإن آخرين يرون أنه يشمل كل خطاب سياسي موجه إلى الطبقات الشعبية في بلد ما، وقائم على انتقاد نظامه السياسي ومؤسسته القائمة ونخبه المجتمعية ووسائل إعلامه.

ولذلك، فإن الخطاب "الشعبي" - الذي يتسم بالتبسيط الشديد لقضايا مجتمعية معقدة - يحمله عادة سياسيون يحظون بكاريزما، ويبحثون عن دعم شعبي مباشر بتحديدهم المؤسسات التقليدية الديمقراطية في بلدهم، فيتلاعبون بعواطف الناس وأفكارهم لغايات سياسية، ويعتبرون أنفسهم هم الصوت الوطني الأصيل وممثلي المواطنين العاديين أو من يسمونهم "الطبقات المنسية".

وهم بذلك يوصفون بأنهم ذوو نزعة في التفكير السياسي رافضة لفكرة التنوع المجتمعي ومؤمنة بالتعارض بين الشعب والنخب، وجانحة للغوغائية والفوضوية المتوسلة بمحورية دور "الشعب" - الذي يختلف مفهومه ما بين حركة "شعبوية" وأخرى - في الممارسة السياسية، والقائمة على التوظيف السياسي لمشاعر الغضب عند عامة الناس خاصة في أوقات الكوارث والأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية.

والخطاب الشعبوي خطاب مهم وعاطفي، لا يعتمد الأفكار والرؤى، بل يميل إلى إثارة الحماس والهيب المشاعر، ليتماشى تماما أو يتطابق مع المزاج السائد أو يختاره صُنَاع الخطاب ليبدو على أنه سائد، من دون أن يفيد، من ناحية أخرى، في التعامل الجدّي والمسؤول مع المشاكل الواقعية. ويكثُر الخطاب الشعبوي من التركيز على وردية الحلم وتبسيط الأمور في شكل مسرحي كرنفالي، مع الإحالة إلى التاريخ الذي يتم استحضاره واستخدامه كوسيلة إيديولوجية ذات عمق انفعالي<sup>(1)</sup>.

ويرى الباحث الفرنسي بيير أندري تاغييف Pierre-André Taguieff أنه من الخطأ مساواة الشعبوية مع الديماغوجية. فالديماغوجي يهدف إلى تضليل الآخرين بينما الشعبوي يبدأ بتضليل نفسه. ويقول الباحث بأن للشعبوية عددا من الخصائص الأولية. أولها أنها تمثل ثورة ضد النخبة. وهي تزعم أن السياسة هي شيء سهل ويمكن إدراكها بالنسبة للجميع وأن اعتبارها معقدة يعود إلى مكيدة وضعها النخبويون لإبقاء المواطنين العاديين خارج عملية صنع القرار. ويرى تاغييف أن معظم جمهور

(1) طلال الميهني، في هجاء الشعبوية. موقع جمعية الأوان، عن جريدة المستقبل، 2013/12/8، شوهد في 2026/01/12، في:

<https://www.alawan.org/2013/12/08/%D9%81%D9%8A-%D9%87%D8%AC>

الخطاب الشعبي من الأيمن والفقراء خصوصا في المناطق الحضرية، وهي الشريحة التي وصفها كارل ماركس بـ "البروليتاريا الرثة" أو بقاع المجتمع<sup>(1)</sup>.

يقتزن الخطاب الشعبي في المجال السياسي - حسب تعبير برتراند بادي وغي هيرمت - بالخطاب الذي يدعو إلى إيلاء الشعب الدور الأساسي والريادي في العملية السياسية<sup>(2)</sup>، كون بنية السياسة تعمل على إعادة تأطير الشعب<sup>(3)</sup>.

ووصف الشعبوية يحيل على نزعة في التفكير السياسي تجنح لتقديس الشعب، وهي الفكرة التي يراها المفكر عبد الإله بلقزيز أنها مناط الخلاص النهائي لشور العالم، كون أصحاب هذه النظرة يقدسون الشعب وأن كل ما يقوله الشعب في أصحاب هذه النظرة هو قول الحق الذي ما بعده قول موثوق. وهي النزعة التي يراها عبد الإله بلقزيز تضع نفسها مقابل النخبوية التي تحتقر الشعب والجمهير، لأن الشعبويين يحتقرون الفكر ويقدمون الممارسة<sup>(4)</sup>.

ما يميز الخطاب الشعبي أنه موجه إلى فئات عريضة من المجتمع، ودور هذا الخطاب هو دغدغة عواطف ووجدان الفرد من خلال مخاطبة همومه ومعاناته والدفاع عن مصالحه ومستقبله<sup>(5)</sup>.

والخطاب الشعبي له ميكانيزمات تعزز من اللحمة الاجتماعية والسياسية كالتأكيد والتكرار والشيوع، ودور الفكرة أنها تدخل في عقول الجمهور وعملية التكرار تسكن في لا شعور هذا الجمهور وتنتشر في شكل شحنة عاطفية<sup>(6)</sup>.

إن الشعبوية تستقيم وتحقق حين تكون هناك فكرة غير واضحة المعالم عن "الشعب المفترض"، ورغبة لدى الساسة في مخاطبة الشعب بما يريد أن يسمعه ولو اقتضى ذلك الالتواء على الحقيقة، ونبذ النخب (على أنها فاسدة أو عاجزة)، وإيجاد أكباش للهداء كأسباب متخيلة للوضع (من أوصلنا لما نحن عليه؟ من المسؤول؟)<sup>(7)</sup>.

إذا كانت إشكالية التعريف من القضايا التي ظلت عالقة بالنسبة إلى مفهوم الشعبوية، فإن أعمال مجموعة من الباحثين انصبحت على تحديد عناصر تحليلية للظاهرة أكثر من التركيز على إشكالية التعريف. وهكذا نجد أن ماركريت كانوفان قد اهتمت بمعرفة الأسس التي يبني كل زعيم سياسي مقومات خطابه الشعبي للمتوقع الفعال داخل الحقل السياسي بالنظر

(1) Pour plus amples informations sur ce sujet, voir: Pierre-André Taguieff, Le populisme et la science politique. Du mirage conceptuel aux vrais problèmes, Vingtième siècle, Vol. 56, (1997).

(2) برتراند بادي وغي هيرمت، السياسة المقارنة. ترجمة عز الدين الخطابي. ط 1 (بيروت: ماي سنة 2013)، ص 584.

(3) Gérard Mauger, «populisme» itinéraire d'un mot voyageur, le monde diplomatique, juillet 2014, accédé le 13-01-2026, à: <https://www.monde-diplomatique.fr/2014/07/MAUGER/50636>

(4) عبد الإله بلقزيز، الشعبوية وميتافيزيقا الشعب، شوهد في 2026/01/13، في: <http://infobelkzizabelillah.over-blog.com/article-28104124.html> 16/07/2017

(5) بادي وهيرمت، ص 584.

(6) محمد مفضل، ميكانيزمات الخطاب الشعبي، بنكيان نموذجا، هسبريس، 2017/01/23، شوهد في 2026/01/14، في: <https://www.hespress.com/%D8%A8%D8%A7%D8%AD%>

(7) بادي وهيرمت، ص 584.

لما يعرفه هذا الحقل من تعقيدات<sup>(1)</sup>. أما كاس مود Cas Mudde، فيعتبر أن هذا المفهوم يتأسس على بعد واحد هو المعنى المراد من مفهوم الشعب في حد ذاته.

فالشعبوية بالنسبة إليه ليست إلا إيديولوجيا تتأسس على تقسيم المجتمع إلى قسمين منفصلين ومتضادين، وهما "الشعب الطاهر" من جهة، في مقابل "النخبة الفاسدة" من جهة ثانية<sup>(2)</sup>، تعلن الفئة الأولى في كل مناسبة استعدادها للدفاع عن الشعب وعن هويته وثقافته ومصالحه، وتعتبره مصدر المشروع السياسية، بينما تعتبر الفئة الثانية أنها لا تدافع إلا عن الإرادة العامة وعن توجهات السلطة المركزية. فالنخب السياسية بالنسبة إلى كاس مود في مخيلة الشعبوي ليست إلا لوبيات تدافع عن مصالحها الخاصة مستغلة النفوذ الذي توفره لها الدولة<sup>(3)</sup>، في نفس الاتجاه، يعتبر علي أو مليل أن "الشعبوية تخلط بين الشعب كمثال رومانسي، وبين الشعب كمعطى سوسيولوجي"<sup>(4)</sup>. كما يعتبر أن الخطاب الشعبوي يضع الشعب في مقابل النخبة والقلّة التي تحتكر السلطة والثروة<sup>(5)</sup>.

وفي سياق آخر (أمريكا اللاتينية)، يعتبر آلان نايت أن الخطاب الشعبوي في الحقل السياسي يقسم الشعب إلى فئتين متضادتين: تعلن الفئة الأولى عن دفاعها عن الشعب والاستعداد لتمثيله، بينما تعتبر الفئة الثانية أنها لا تنتمي إلى الشعب ولا تدافع عن مصالحه، وقد تتخذ أشكالاً مختلفة، إما نخبة أو أجناب أو أوليغارشية التي تعتبرها الأولى تسيطر على الدولة أو الآخر المختلف عنها بشكل عام<sup>(6)</sup>. ويضيف بعداً آخر لا يقل أهمية عن العنصر الأول، وهو الأسلوب المتبع في ممارسة السياسة بالبلد، هذا الأسلوب الذي يذكي - بالنسبة إليه - حدة تنامي الخطاب الشعبوي والإقبال عليه من طرف الفريقين؛ الكتلة الناخبة من جهة، والزعماء السياسيين الذين يمثلونها من جهة ثانية<sup>(7)</sup>. أما إيف ميني، وإيف سورل، فيرجعان تنامي الخطاب الشعبوي إلى وجود أعطاب منهجية بالديمقراطية المعتمدة بالبلد<sup>(8)</sup>. كما أن اللجوء إلى توظيف الخطاب الشعبوي في الحملات الانتخابية لا يقتصر على تيار سياسي معين، أو حركة ذات خلفية أيديولوجية معينة، بل يهم جميع أطراف التنظيمات السياسية، سواء تعلق الأمر بأحزاب اليمين أو اليسار أو أحزاب الوسط<sup>(9)</sup>.

(1) Margaret Canovan, Trust the People! Populism and the Two Faces of Democracy, Political Studies, Vol. XLVII, (1999), p. 4.

(2) Cas Mudde, The Populist Zeitgeist, Government and Opposition, An international Journal of comparative politics, Vol. 39, No. 4, (2004), p. 561.

(3) Ibidem.

(4) علي أو مليل، أفكار مهاجرة، ط 1. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2013)، ص 24.

(5) المرجع نفسه، ص 161.

(6) Alan Knight, Populism and Neo-populism in Latin America, especially Mexico, Journal of Latin American Studies, Vol. 30, No. 2, (1998), p. 229.

(7) Ibid, p. 234.

(8) Mény, Yves, and Sured, Yves, Democracies and the Populist Challenge, (Edited by Yves Mény and Yves Sured, Palgrave Macmillan, 2012), p. 5.

(9) Canovan, Margaret. People, Politicians and Populism, Government and Opposition, An international Journal of comparative politics, Vol. 19, No. 3, (1984), p. 313.

ويرى الباحث المغربي سعيد الصديقي أن هناك فرقا بين الخطاب الشعبوي والحركات والأحزاب الشعبوية، حيث قال: "الخطاب البسيط السهل الفهم ليس بالضرورة شعبويا.. نعرف زعماء ناجحين عبر العالم لهم خطاب يتميز بالبساطة يفهمه الجمهور، لكنهم ليسوا شعبويين"<sup>(1)</sup>.

وأوضح الصديقي أن الشعبوية كتيار "تظهر حين تجتمع أربع خصائص؛ أولها أن يكون الخطاب سطحيا وبسيطاً، ويقدم حلولاً بسيطة لمشاكل معقدة، إلى جانب دغدغته عواطف الناس، وتقسيم المجتمع إلى طبقتين، الشعب النقي والظاهر، والنخبة الفاسدة، سواء الحاكمة أو التي تصنع الرأي العام"<sup>(2)</sup>.

أما الخاصية الرابعة لاعتبار أي خطاب شعبويا فهي "تقديم التيارات نفسها كممثلة حقيقية للجماهير وللشعب، وتعتقد أنه لو استفتي الشعب سيختارها بالضرورة"<sup>(3)</sup>.

قدّم كاس مود وكريستوبل روفيرا كالتواسر في كتاب "مقدمة مختصرة في الشعبوية" تحليلاً للشعبوية ببعديها النظري والعملي، وبصفتها أيديولوجيا تشطر المجتمع إلى معسكرين متخاصمين؛ هما الشعب النقيّ مقابل النخبة الفاسدة، وتضع الإرادة العامة للشعب فوق أي اعتبار. يصف المؤلفان القوة العملية لهذه الإيديولوجيا من خلال مسح يغطي الحركات الشعبوية في العصر الحديث، وهي: الأحزاب اليمينية الأوروبية، والرؤساء اليساريون في أميركا اللاتينية، وحركة حزب الشاي الأمريكية، ويميطان اللثام عن سر نجاح شخصيات شعبية مثيرة للجدل؛ مثل خوان بيرون، وروس برو، وجان ماري لوبان، وسلفيو برلسكوني، وهوغو تشافيز. ويبيّن الكتاب أن الشخصيات الشعبوية لا تقتصر على الرجال الذين يجسّدون القوة، بل قد تشمل النساء الحازمات أيضا؛ مثل إيفا بيرون، وبولين هانسن، وسارة بالين، اللواتي نجحن في تبوؤ مكانة شعبية عن طريق استغلال مفاهيم التمييز بين الجنسين في المجتمع في أغلب الأحيان.

وقدّم الباحثان في الفصل الأول: "تحديد الشعبوية"، تأويلا محددا للشعبوية يتميز باستيعابه لجل ما يُعرف اليوم بهذا الإسم، وتكمن قوته في تقديم تحديد واضح يميز الفاعلين الشعبويين من غيرهم. ويلخص هذا الفصل النقاط التي تميز أغلب الشخصيات السياسية المسماة الشعبوية؛ ومن ثم يرد المؤلفان على انتقادين من الانتقادات الرئيسية للمصطلح؛ أن الشعبوية ليست سوى كلمة هجومية لإدانة الخصوم السياسيين، وأن غموض هذا المصطلح الكبير يكاد يجعله ينطبق على جميع الشخصيات السياسية<sup>(4)</sup>.

يمثل كتاب الدكتور عزمي بشارة "في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟" محاولة منهجية أراد منها مؤلفه: "تفسير ظاهرة الشعبوية والإسهام في تطوير مفهومها، حيث أصبحت موضوعا ملحا في الأونة الأخيرة، مع رواج استخدام مصطلحها في الإعلام

(1) يوسف لخضر، الصديقي: "الشعبوية" تدغدغ العواطف وتقسّم الناس إلى "طوائف"، هسبريس (جريدة إلكترونية)، 2017/07/15، شوهد في <https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8>، في: 2026/01/15.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) للتوسع في هذا الموضوع، يُنظر: كاس مودا وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، ترجمة سعيد بكار ومحمد بكار، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

والأوساط الأكاديمية، ولاسيما في وصف حركات يمينية نشأت وانتشرت خارج الأحزاب المعروفة وسياسيين جدد برزوا وصعدوا من خارج المنظومات الحزبية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وسؤال العديد من المهتمين عن معناه، وهل من مفهوم محدد للظاهرة؟<sup>(1)</sup>

في كتابه المذكور، يبين بشارة أن الاهتمام البحثي والسياسي الغربي الراهن بظاهرة الشعبوية السياسية ينصبّ على الديمقراطيات الليبرالية في الغرب عموماً، متضمناً قلقاً حول مصيرها بفعل تنامي هذه الظاهرة، التي تتمثل أهم ملامحها عند بشارة في أنها "نمط من الخطاب السياسي، يتداخل فيه المستويان الخطابي والسلوكي بشكل وثيق. وقد يتفاعل هذا الخطاب مع عفوية تقوم على مزاج سياسي غاضب لجمهور فقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة، كما يوظف بوصفه استراتيجية سياسية في مخاطبة هذا المزاج، هادفة إلى إحداث تغيير سياسي عبر الوصول إلى الحكم. ويتحول هذا الخطاب إلى أيديولوجيا في الحالات المتطرفة. ويقدم حملة الخطاب أنفسهم بوصفهم الممثلين "الحقيقيين" للشعب، باعتبار ما عداهم ممثلين زائفين للشعب أو أعداء له"<sup>(2)</sup>.

يؤكد بشارة عدم وجود جوهر ثابت للخطاب الشعبوي، ولا يمكن التعامل معه على أنه إما أن يظهر أو يغيب، وشعبويته ليست مطلقة، بل على درجات؛ فقبل أن نجد أنفسنا أمام خطابات تهدف إلى تحقيق مقبولية شعبية عبر المبالغة والكذب وشيطنة الآخر متحولة إلى أيديولوجيا في الحالات المتطرفة، نواجه، بداية، عدم اكتفاء أحزاب وقادة سياسيين بمخاطبة عقول الناس، بل عواطفهم أيضاً، لإثارة خوف ونفور أو كسب تضامن وتأييد، وسنجد أننا أمام ديمagogية الأحزاب المركزية الهادفة إلى مجارة جمهور الناخبين، ولا تخلو البرلمانات بأحزابها التقليدية من الخطاب الديمagogي، وتستخدم القوى السياسية المصنفة وسطية البلاغة الشعبوية بحسب المرحلة في قضايا مختلفة مثل: الهجرة والإرهاب والمناعة القومية وحقوق العاملين، وتتملق أيضاً "أصالة الشعب" وتشيد بـ"فطرته السليمة".

تبدو الشعبوية لبشارة - من الناحية العملية - نوعاً من المزاج السياسي؛ أي أفكار تسود المركز، لكن السياسيين الشعبويين يعبرون عنها ويحشدون أولئك الذين يؤمنون بها بحدّة ومرارة. ولكن المحليّة والسلطوية وعدم الثقة بالنخب، التي تمثل "ثالوث الشعبوية"، لا تعزف فقط التيار الشعبوي الراديكالي اليميني، بل يوجد هذا الثالوث بأضلاعه الثلاثة في سياسات التيارات المركزية بصيغ أخف، وبات جامعا مشتركا بين أحزاب كثيرة في أوروبا، فتصبح الشعبوية غير مختلفة نوعياً عن التيار المركزي، بل بالدرجة. فعند تناولنا المحليّة التي تعطي الأولوية لمصالح السكان الوطنيين المحليين، سنجد أن جميع الأحزاب المركزية تتحدث عن مصالح الشعب والمصلحة الوطنية، ولو نزعنا منها المحليّة الإقصائية الإثنية فلن يبقى سوى وضع مصالح المواطنين قبل القضايا العالمية. لا تخلو تلك الأحزاب أيضاً من السلطوية، أما عدم الثقة بالنخبة فهو التيار الأكثر انتشاراً في التيارات المركزية في المجتمع، إذ يسود الاعتقاد أنه إذا ما منحت للناس الحرية والسلطة فسوف يسيئون استخدامها ويفسدونها.

(1) عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟ ط 1، الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 11.

(2) المرجع نفسه، ص 17.

في حالة رسوخ أسس وأركان النظام الديمقراطي قد يؤدي الاحتجاج الناجم عن الاعتراض عن السياسيين وتراجع الثقة بالبرلمانات إلى إصلاحه وإصلاح النظام الحزبي. في مثل هذه الحالات، الأزمات الناجمة عن التوتر بين النظام التمثيلي والمشاركة الشعبية، وبين تفسيرات القوى السياسية للمساواة وتفسيراتها للحريات، وبين الخطاب الديمقراطي والواقع، تفيد في تطوير النظام الديمقراطي، وثمة حالات أخرى أسهمت فيها في وصول عناصر إلى الحكم تسعى إلى تقييد الحريات، أو التعبير عن المشاركة الشعبية بالتشديد على الخطاب القومي الشوفيني والتشريعات ضد الأجانب.

يوضح بشارة أنه ليست كل استراتيجية شعبية هي شعبية، مع أنها قد تضم عناصر شعبية، فقد يحتوي النظام الديمقراطي القائم، وداخل أطره المؤسسية، بعض الحركات الشعبية السياسية، فتؤدي عملية الاحتواء إلى تعديل خطابها، وفي الوقت نفسه إلى تغيير النظام نفسه. وإن كانت مشكلة التعبئة الشعبية تتمثل بأنها لا تكتفي بتوجيه الغضب ضد السياسات فحسب، بل أيضا ضد المؤسسات الديمقراطية، فإن أسلوب الخطاب الشعبي نفسه يصبح مشكلة للنظام الديمقراطي؛ ففي ظل تنامي الكراهية وشيطننة الآخر، يتبع هذا الخطاب أسلوب تقسيم المجتمع إلى "نحن" متخيلة تمثل الشعب، و"هم" متخيلة تمثل أعداءه (النخب والسياسيون والمثقفون والأحزاب عموما). هنا يتحول الأسلوب إلى أيديولوجيا، فتخرج الظاهرة عن كونها استراتيجية في العمل السياسي لتصبح ظاهرة معادية للديمقراطية.

لا يكتفي بشارة بتناول الشعبية بوصفها خطابا سياسيا بل يجمع - أيضا - بين الخطاب والممارسة، كما يفصل بين ظاهرة الشعبية في البلدان الديمقراطية التي يمكن فيها تعيين حدودها ودرجاتها، وبين الشعبية في بلدان غير ديمقراطية يتداخل فيها على ضفة المعارضة الشعبي والشعبي، مع إمكان التمييز على ضفة السلطة لنظام سلطوي شعبي من نظام سلطوي آخر.

ومكافحة الشعبية في نظر بشارة لا تكون بالتحذير من مخاطرها، ولا بسيادة القانون فحسب، بل أيضا بمعالجة مصادرها الاجتماعية والثقافية<sup>(1)</sup>.

تعريف الحد الأدنى للشعبوية باعتبارها استراتيجية ترى فيه أوربيناتي تجاهلا للسياسات التاريخية لصالح أعلى درجة من العمومية. من هذه التعريفات التي لا تقول الكثير عن تميز الظاهرة يسوق بشارة تعريف كورت ويلاند الذي يصفها بأنها "استراتيجية القائد الذي يحاول الحصول على سلطات فائضة على أساس العلاقة المباشرة غير المتوسطة وغير المأسسة مع جمهور واسع من المؤيدين"<sup>(2)</sup>. أما التعريف المكسيمالي لها بوصفه تعريف الحد الأقصى، والذي يربط الشعبية بالديمقراطية مباشرة، فترى أوربيناتي أنه لا يتعامل مع الشعبية بوصفها نظرية وحسب، بل كبرنامج عملي يطرح مفهوما تركيبيا للشعب، ليتقاطع مع الأيديولوجيا بتشديدها على البعد البلاغي للظاهرة.

<sup>01</sup> المرجع نفسه، ص 29.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 62.

يرى بشارة أنه بخلاف الفهم الأيديولوجي الذي تنزلق إليه الشعبوية بين: نحن/ الشعب/ الأختيار من جهة وبين: هم/السياسيون/ الفاسدون، لا يؤسس التعريف النظري الأكاديمي نفسه على تمييز مانوي بين أختيار وأشرار. ولكن إنستو لاكلو، مؤسس النظرية الماكسيمالية، ينحاز إلى الشعبوية اليسارية، ويجعل الشعبوية رديفا للسياسة والديمقراطية لتصبح صيرورة تركب بواسطتها جماعة المواطنين نفسها بحرية بوصفها ذاتا جماعية (الشعب) تقاوم جماعة (غير شعبية)، وتقاوم الهيمنة المضادة في طريقها لانتزاع السلطة.

يعتبر بشارة الشعبوية خطابا يقوم على مزاج سياسي ثقافي غاضب، وليس أيديولوجيا، هذا الخطاب/ الجوكر، إن جاز التعبير، قد يستخدم في خدمة أيديولوجيات متنوعة منها محدودة/ غير كثيفة المضمون كالقومية، ومنها موسعة/ مكثفة كالشيوعية والفاشية، والأصولية الليبرالية في حالات منها استثنائية. لا يتنافى ذلك مع أنه يمكن تحويل هذا الخطاب إلى أيديولوجيا في حالات متطرفة، كما تقدم عند بشارة، تقوم على التصنيف التمييزي أو المعياري بين نقاء الشعوب وفساد النخبة، ومخاطرها على الديمقراطية.

في حالة أوروبا الغربية يلاحظ بشارة بعض حالات الشعبوية التي تذهب لاعتبار بعض منجزات الانفتاح الاجتماعي والتنوير جزءا من الهوية الإثنية الثقافية للشعب، لكنه ينبّه أن هذا المزاج السياسي (الشعبوية) يبقى غير ودود لليبرالية عموما، فما يبدو دفاعا عن بعض المنجزات الليبرالية في الغرب، من قبيل الحريات الاجتماعية وحقوق المرأة، وحقوق المثليين أحيانا، إن هو إلا موقف يبدو ظاهره تحريرا، مع أن الغرض منه إثارة المخاوف من الآخر، لا سيما المهاجرين المسلمين.

وفيما يخص ثنائية شعبية "نحن" مقابل نخبوية "هم"، ينبّه بشارة أن المشكلة بالنسبة إلى النظام الديمقراطي تنشأ عند التقاء أفراد وحركات من مشارب وأيديولوجيات مختلفة في حراك وتجمعات، يتشاركون - فقط - الغضب على النخب السياسية في العاصمة، والنقمة على الأحزاب والبرلمان والقضاء والمنقذين الليبراليين، والنظر إلى هؤلاء "الخصوم" بوصفهم الآخر أو "العدو" بحيث تتشكل "نحن" شعبية تحتكر التعبير عن الشعب، في مقابل "هم" نخبوية.

## 2- سياق تنامي الخطاب الشعبوي:

نشأ مصطلح الشعبوية في الفترة الزمنية الواقعة بين ثلاثينات وسبعينات القرن التاسع عشر، حيث بدأت إرهاصاته الأولى في روسيا القيصرية والولايات المتحدة وذلك حين انطلقت حركة زراعية في روسيا بميول اشتراكية كانت تهدف إلى تحرير المزارعين من سطوة أصحاب الأراضي خلال عام 1870، وتزامنت تلك الحركة مع انتفاضة الريف الأمريكي حين خرج في احتجاجات ضد شركات السكك الحديدية والبنوك.

في تسعينات القرن التاسع عشر تأسس أول حزب شعبي في الولايات المتحدة وكان عماده المزارعون وجماعات العمال الذين شعروا بأن الرأسمالية الأمريكية تحابي نخبة صغيرة من الأغنياء الذين يترجون عرق العامة. وأكثروا حنقا خاصا تجاه

سلطة المصارف وشركات السكك الحديدية<sup>(1)</sup>، وبحلول القرن العشرين تغير المصطلح كثيرا وأخذ صبغة وطنية حرته من الارتباط بالتوجه الاشتراكي.

لقد نشأت بذور الشعبوية في دول العالم الثالث عموما نتيجة عملية التحديث السريع والتي أدت في المستعمرات السابقة إلى تغير متطرف في بنية المجتمعات وثقافتها، وتضرر فئات اجتماعية تمسكت بالتقاليد والهوية، في حين نشأت فئة مثقفين ذات تطلعات ومشاريع تحديثية توجهت إلى الشعب ضد النخب القديمة من جهة، وضد الاستعمار من جهة أخرى.

انكفأت الشعبوية في أوروبا بعيد الحرب العالمية الثانية، لتندسط في دول العالم الثالث، مكتسبة مضامين جديدة مع قومية عبد الناصر، وجماهيرية القذافي، وتحولت إلى حركات شعبية بإحشاءات وطنية واجتماعية أسقطت من حساباتها النضال الطبقي، مع خوان بيرون في الأرجنتين، وغيتوليو فارغاس زعيم حزب العمال غير الاشتراكي في البرازيل، وغيرهما. واستمر مصطلح الشعبوية في ثمانينيات القرن الماضي، مع عودة المحافظين إلى الحكم في عهد مارغريت تاتشر (بريطانيا) ورونالد ريغان (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفي الردة العنيفة تجاه موجة التعدد الثقافي التي عرفتها الجامعات آنذاك. وفي تسعينياته، حمل مفكرون العولمة مسؤولية صعود التيارات الشعبوية الذي يترافق مع إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتحرير التدفقات المالية الدولية، وتباطؤ النمو العالمي، وتفاقم عدم المساواة في الدخل والثروة، وانعدام الأمن الاقتصادي، وتزايد موجات الهجرة العالمية.

مع بداية الألفية الثالثة، تقدمت الحركات الشعبوية في الاستحقاقات الانتخابية متشاركة قضايا: الهجرة واللجوء، سياسات التقشف المالي التي أثرت على الإنفاق الحكومي والخدمات الحكومية، النزعة القومية، الدفاع عن الهوية الوطنية، التركيز على سياسات الدفاع، والموقف السلبي من حقوق الإنسان. وفي العام 2016 تردد المصطلح بشكل غير مسبوق في المنابر الإعلامية عند كل عملية اقتراع، ووجد البعض شعبية في أي خطاب سطحي يهدف إلى تعبئة الجمهور واستثارته عاطفيا بعيدا عن أي حكم نقدي (خطاب الجبهة الوطنية الفرنسية، أحزاب البديل الألماني، وبوديموس الإسباني، والحرية النمساوي، وحركة النجوم الخمس في إيطاليا...)، وتمثلت لدى البعض في أشخاص كاريزميين يمتلكون مهارات خاصة في القيادة وقدرة على السيطرة على توجهات الجمهور، وفق دعاياتهم وخطابهم الثقافي البسيط (شعبوية دونالد ترامب في أميركا، وفلاديمير بوتين في روسيا، ورجب طيب أردوغان في تركيا).

ويتوقع الدكتور عزمي بشارة أن يكتسب المصطلح راهنيتها عربيا في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. فمع "تعثر موجة التحديث الأولى في العالم الثالث، وشعور فئات واسعة بالحرمان في ضوء حاجاتها الجديدة، وتضررها من الدولة السلطوية والشعبوية القومية، ومع تفكك بنى تقليدية من دون نشوء مواطنة حاملة للحقوق الاجتماعية والسياسية والحريات المدنية نشأت بيئة جديدة لأنماط جديدة من الشعبوية الساخطة إلى جانب الحراك الشعبي من أجل الديمقراطية"<sup>(2)</sup>.

(1) عصام حمزة، باختصار.. ماهي الشعبوية؟، صوت Ultra، شوهد في 2026/01/16، في:

<https://www.ultrasawt.com/%D8%A8%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B>

(2) بشارة، ص 53.

ومع أن "الشعبوية" ارتبطت أصلاً في نشأتها بأوساط التيارات اليسارية، فإنها أصبحت - أيضاً - تغزو اليمين واليسار الليبرالي الذي صار يشكل أكبر كتلة سياسية بالغرب، وربما توجد في صفوفهما بصورة تفوق أحياناً وجودها في اليسار خاصة في أوروبا. وقد أطلق مراقبون على سنة 2016 "عام الشعبوية السياسية بامتياز" لصعود حركاتها البارز في مختلف المحطات السياسية بالدول الغربية، حتى إن مصطلح "الشعبوية" صار يتردد في المنابر الإعلامية عند كل عملية اقتراع تجري في هذه البلدان.

ويستشهدون بعلو أصوات التيارات الشعبوية في استحقاقات انتخابية عديدة، ابتداء من الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي، ومروراً بوصول دونالد ترمب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاء بالاستفتاء الدستوري بإيطاليا الذي ربما يمهد لخروجها من الاتحاد الأوروبي إثر فوز حملة حركة "خمس نجوم" الموصوفة بـ"الشعبوية" والرافضة لهذه التعديلات. أثارت موجة الصعود السياسي للحركات الشعبوية مخاوف المتمسكين بالديمقراطية ودولة القانون والرافضين لكل سياسة مبنية على أسس تمييزية، ورأوا فيها ظاهرة سياسية يمكن أن تحدد ملامح مستقبل الديمقراطيات المتقدمة في الغرب. كما توقعوا أن تزلزل مستقبلاً القاعدة السياسية المؤسسة للنظم الغربية المستقرة، وتهدد بالانزلاق في مساوئ الكراهية والتحيز، بسبب تحمل جماعات "غوغائية" مسؤولية رسم سياسات ومعالجة مشاكل تواجهها كافة طبقات المجتمع.

ويرى الباحثون أن المشتركات بين الحركات الشعبوية - التي ساعدت على تقدمها في الاستحقاقات الانتخابية - عديدة ومتنوعة، لكن تأتي في مقدمتها مناهضة قضايا من قبيل: العولمة، والهجرة واللجوء، وسياسات التقشف المالي التي تُضعف الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى النزعة القومية والدفاع عن الهوية الوطنية، والتركيز القوي على سياسات الدفاع، والسخرية من حقوق الإنسان.

ويعزو اقتصاديون الارتفاع الحالي للتيارات الشعبوية إلى الإفراط في العولمة منذ تسعينيات القرن العشرين، مع تحرير التدفقات المالية الدولية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتفاقم عدم المساواة في الدخل والثروة، وانعدام الأمن الاقتصادي، وتزايد موجات الهجرة العالمية.

ويقول المراقبون إن الجماعات التي تتشارك "الإيديولوجية الشعبوية" تشمل تيارات متنوعة ومتباينة، وتوجد في البلدان الراكدة والمزدهرة اقتصادياً على حد سواء، إذ تقدمت الشعبوية سياسياً في دول تعتبر معدلات البطالة فيها منخفضة والدخول في ارتفاع.

ومن الأمثلة على ذلك حزب الاستقلال البريطاني، وحزب الجبهة الوطنية الفرنسي، وحزب البديل الألماني وحزب بوديموس الإسباني، وحزب الحرية النمساوي، وحركة "خمس نجوم" الإيطالية.

نلاحظ - إذن - أن هناك انتقالاً من النخبوية إلى الشعبوية: فقد كانت الأنظمة والأحزاب وكذا الحركات السياسية تعتمد؛ في إرساء قواعدها؛ على النظرة الانتقائية وكذا الحقوقية، والعناصر الأكثر تأثيراً في المجتمع، وهي التي كانت تشكل النواة الأولى للنخبة.. لكن سرعان ما حدثت تحولات سوسيو اقتصادية هائلة بفعل اكتساح آليات العولمة للشعوب، ونقل الصراع

السياسي إلى صراع اقتصادي؛ يستهدف بالدرجة الأولى إخضاع الشعوب لأنماط اقتصادية محددة، وبالتالي التحكم في حاجياته وطموحاته، ومن ثم بناء فكر سياسي جديد يتجه إلى الشعب لدغدغة عواطفه وثقافته تارة بالديماغوجية وأخرى بالدين والعقيدة.. بغض النظر عن الوطنية كوعاء سياسي عام.

والشعبوية يمكن أن تتخذ مسحة يسارية راديكالية<sup>(1)</sup> مثال حزب بوديموس في إسبانيا عندما حقق مفاجأة سنة 2015 وحصوله على 20% من أصوات الناخبين، وقد استفاد من فشل الأحزاب التقليدية بأوروبا خاصة حزب الاشتراكي.

كما يمكن أن يتخذ مسحة يمينية متطرفة يصبح فيها شعار الدفاع عن بسطاء الشعب مبررا لكل المواقف العدائية والعنصرية تجاه الأخر أي المهاجر الأجنبي الذي يعتبر سببا رئيسيا في الأزمات التي يعيشها البلد<sup>(2)</sup>.

في الولايات المتحدة استغل دونالد ترامب في حملته الانتخابية للدعاية كون البيض البروتستانت تنازلوا على الامتيازات التي استفادوا منها منذ سنوات والتي في طريقها إلى الزوال بسبب تنامي الهجرة، خصوصا من أمريكا اللاتينية، هذا الخطاب أحدث ارتدادا في المشهد السياسي الأمريكي.

كما تنامي في الآونة الأخيرة الخطاب اليميني بأوروبا خصوصا في النمسا وهولندا وإيطاليا وفرنسا باستغلال خطاب مبني على تراجع في الخدمات الاجتماعية واستفحال ظواهر البطالة والعنف<sup>(3)</sup>.

إن جل التحليلات حول مسألة الشعبوية، اقتصرت على خطابين لا ينتميان إلى نفس الإيديولوجيا، والتي تمثلت في ظاهرة اليمين المتطرف، وفي ظاهرة اليسار الراديكالي، الأول بنى خطابه على المسألة الهوياتية، التي تتجسد في حماية أبناء الوطن من "الأخر" الذي يعتبره خطرا على مصلحة الدولة القومية. بينما خطاب اليسار الراديكالي يجد صده عند الشعب كون النخبة المحتركة للقرار السياسي سبب في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، (مثال: حزب سيريزا اليوناني بقيادة ألكسيس تسيبراس والذي أسس خطابه على إبراز مثالب وعيوب الطبقة الحاكمة).

تختلف التفاسير التي تبرر إقبال الناس على دعم الأحزاب التي تتبنى الخطاب الشعبوي من منطقة لأخرى. ففي مقال مشترك لمجموعة من الباحثين حول من يدعم الشعبوية، وما الذي يجعل الناس يقبلون عليها؟ سعى هؤلاء الباحثون إلى اعتبار أن انتشار الظاهرة وإقبال الناس عليها مرتبط بتصورهم حول مدى فعالية النظام السياسي. وينقسم تصورهم لهذه الفعالية إلى صنفين؛ يقر الصنف الأول بالفعالية الخارجية للنظام السياسي.

أما الصنف الثاني، فيعتبر أن النظام السياسي يتميز بالفعالية الداخلية. يعتبر الصنف الأول الذي يقر بوجود فعالية خارجية للنظام السياسي، بأن لا تأثير له على قرارات الزعماء السياسيين وعلى الاختيارات الحكومية، سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو ما يترتب عنه في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. أما الصنف الثاني الذي ينظر إلى وجود فعالية داخلية للنظام

(1) بادي وهيرمت، ص 584.

(2) المرجع نفسه، ص 584.

(3) المرجع نفسه، ص 584.

السياسي، فيعتبر أن مشاركته في العملية السياسية مؤثرة على قرارات الزعماء الحزبيين، ولها نفع على حياته الاجتماعية والاقتصادية<sup>(1)</sup>.

يخلص هذان الباحثان إلى أن غياب فعالية النظام السياسي يفسر أكثر من نصف الحالات بالمقارنة مع العوامل الأخرى مدى إقبال الناس على تبني مواقف شعبية وتجسيدها في الممارسات السياسية المعتادة كالتصويت على أحزاب اليمين التي غالبا ما تتبنى خطابا متمركزا على الهوية ومعاديا للآخر<sup>(2)</sup> (يقصد بالآخر هنا المهاجرون الأجانب، وليس الأحزاب السياسية المنافسة). يضيف برام سبروت في عمل آخر لوحده، أن كلا من طبيعة الظروف الاجتماعية، وضعف الثقة في النظام السياسي هي إحدى أهم العناصر التي تجعل الناس يقبلون على دعم واستهلاك الخطاب الشعبي<sup>(3)</sup>.

أما كريسا دويكس، فتعتبر أن شروط نشأة وتنامي الخطاب الشعبي بالحقل السياسي تختلف من باحث لآخر، وتحصرها في ثلاثة شروط، وهي الظروف السوسيو اقتصادية بالبلد، وتعاقب الأزمات، والتوفر على زعماء سياسيين ذوي كاريزمة خاصة<sup>(4)</sup>. وهكذا يتأسس الخطاب الشعبي على مجموعة من الشروط، منها ما له علاقة بالأوضاع السوسيو اقتصادية للكتلة الناخبة، ومنها ما يرتبط بطبيعة النظام السياسي القائم، والتي تتميز بوجود منظومة قانونية ودستورية تعمل على تسييج كل خطاب لا يتماشى مع المنظور العام لتوجهاته، وتحد من دينامية وصلاحيات الأحزاب السياسية القائمة.

يرى الأكاديمي الفلسطيني خالد الحروب أن الشعبية هي إحدى البنى المؤسسة للتكلس الذاتي والجماعي، لأنها تعزز الغرور الثقافي والديني والسياسي، الذي لا يقوم على منطلق تبدل الأشياء وتحولها، بل يصرّ على نفخ ماضيا ليصل إلى الحاضر، ويحتله، ويحتل المستقبل أيضا.

إحدى العضلات الكبرى للشعبوية، التي تتمظهر سياسيا وقوميا ودينيا، تبعا للسياق المعني، تكمن في تفاقم كوارثها في أوقات الهزيمة والاندحار الحضاري. هنا، تطرح الشعبوية خيارا هروبيا غالبا ما يكون نحو "الماضي التليد"، و"المجد الغابر"، قوميا، أو نحو الالتزام الديني المتنمر والغاضب، يكون هذا الالتزام يمنح الملتزمين به مرتبة أسى من مرتبة "الأخر المنتصر ماديا"، وهو بالمناسبة ما سماه سيد قطب "استعلاء الإيمان" - أي أن المؤمن (حتى لو كان متخلفا حضاريا وماديا) يجب أن يستلهم شعور الاستعلاء والانتصار على غير المؤمن (حتى لو كان متقدما حضاريا وماديا).

(1) Joshua J. Dyck, et Edward L. Lascher. Direct Democracy and Political Efficacy Reconsidered, Political Behavior, Vol. 31, No. 3, (2009), p. 405.

(2) Bram Spruyt, Gil Keppens, Filip Van Droogenbroeck, Supports Populism and What Attracts People to It?, Political Research Quarterly, (University of Utah, Reprints and permissions: sagepub.com/journalsPermissions.nav, 2016), p. 10.

(3) For more information on this subject, see: Bram Spruyt, An Asymmetric Group Relation? An Investigation into Public Perceptions of Education - Based Groups and the Support for Populism, (Acta Politica, Vol. 49, 2014).

(4) For more information on this subject, see: Christa Deiwijs, Populism, Living Reviews in Democracy, Vol. 1, (2009).

والانجاء الهروبي الثاني يكون نحو المستقبل الذي سوف يشهد انتصارنا وعودة مجدنا مرة أخرى. وصنفا الهروب هذان لا رافعة لهما سوى الخطاب عالي النبرة والرتانة، المتوجه نحو العاطفة القومية أو الدينية. والشيء الذي يشترك فيه هذان "الهروبان" هو احتقار الحاضر وعدم الالتفات إليه، أو تقديم برامج وتصورات ومقاربات عملية لتغييره. الحاضر هو الضحية الأولى للشعبوية الدينية والقومية، لأن هذه الشعبوية تستمد مفردات خطاباتها، التي تلهب بها الجمهور، من الماضي (الانتقائي وأحيانا المفبرك) لترسم صورة مثالية وخيالية وخالية من العيوب، ثم تقوم ببناء مفردات، وعالم حول المستقبل، مرتبط بذلك الماضي الخيالي. وهكذا يُستزذل الحاضر بكل وطأته وحضوره ومأساه، وما يترتب على ذلك الاستزلال هو المهم، وهو الاستقالة عن مواجهته، عوض العزم على التصدي له وتغييره<sup>(1)</sup>.

هناك اعتلالات عديدة يصعب التعرض لها جميعا في هذه الملاحظات المختصرة. لكن واحدة منها تلحّ على النقاش، ومتعلقة بموقف المثقف من الشعبوية، والمقصود هنا المثقف الحقيقي: أي المثقف الناقد والمثقف القلق. فهنا علينا أن نفرّق بين هذا المثقف الحقيقي وبين ما يسميه خالد الحروب "المثاقف المهرج"، وهو الحليف العضوي للشعبوية (وللشعبوية أيضا) وأحد أهم ممثليها الرسميين.

وهناك أصناف وتعبيرات وتمظهرات لهذا المثاقف عبر التهرج الإعلامي والشعبي، ينتشر في الإعلام اليوم، سواء التلفزيوني أو وسائل الإعلام الاجتماعي المتاحة للجميع. ويعبر هذا المهرج المثاقف عن نفسه إما على شكل شخصية إعلامية (وغالبا تلفزيونية) مستشرسة، أو كاتب منحاز بصفاقة مُدهشة ومتبدلة، أو رجل دين يغرق ويُغرق الآخرين في خطاب طائفي متعصب، أو خطاب ديني متعصب إقصائي، أو متحالف مع سلطة استبدادية، أو في شبه مثقف علماني مُستعلٍ هو الآخر على المجتمع، ويغرق في استشراف ذاتي لا يقدم إلا الجدل الذاتي والعجز الجمعي، وهكذا.

وفي هذا السياق التهرجي يكون العقل والمنطق الضحية الثانية الأهم للشعبوية. وإذا جُمع الحاضر كضحية أولى، والعقل كضحية ثانية، فإن الناتج هو المزيد من التكلس للمجتمع وثقافته ومستقبله، ويغدو المجتمع بالتالي الضحية الأكبر والأكثر نزفا<sup>(2)</sup>.

#### خاتمة:

تعتبر ظاهرة الشعبوية بالعالم ظاهرة مرتبطة برموز وأشخاص وسياقات تاريخية محددة أكثر من مرجعيات سياسية ثابتة لأحزاب أو تيارات، وهو أمر تشترك فيه عدد من الحالات العربية، لكنها في الواقع تختلف عن تجارب دولية مغايرة نجد فيها خطاب الشعبوية يكاد يكون متأصلا في ثوابت الحزب ومرجعياته ولنا في التجارب الغربية والأوروبية (أحزاب اليمين المتطرف نموذجا) خير دليل على هذا.

(1) خالد الحروب، ضحايا التكلس الشعبي، ضمن "الشعبوية... من المصطلح إلى المفهوم"، ضفة ثالثة (منبر ثقافي عربي)، 2019/09/21، شوهد في 2026/01/17، في: <https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/print//herenow/2019/9/21/%D8%A7>

(2) المرجع نفسه.

وقد أفرزت الشعبوية بالعالم شروطاً من أبرزها فشل جميع الأحزاب سواء المحسوبة على اليسار أو اليمين أو الوسط في تحقيق التغيير المطلوب وعجزها على تنزيل برامجها بعد وصولها إلى الحكومة، وهذا ما أفسح المجال واسعا لتبني الخطاب الشعبوي برنامجاً وأداة لاستقطاب الجماهير والتعبئة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية المتأزمة وحالة "الأمية السياسية" التي يعاني منها قطاع واسع في بعض المجتمعات وغير ذلك.

للخطاب الشعبوي صبغة قذحية في الغرب، لأنه تترتب عليه آثار خطيرة على البناء الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بالهجوم على المؤسسات التي تسهر على تسيير وتدبير الشأن العام. في حين تبقى الشعبوية بعدد من الدول العربية جزءاً من الصراع، دون أن ننسى الشعبوية التي تتغذى من هموم الشعب ومشاكله لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية.

- إذا كانت الشعبوية في الغرب تعني اختيار المواطنين طوعاً أن يستبدلوا السبيل الديمقراطي العقلاني، وأدواته القانونية والدستورية، بحالة من الهياج الجماهيري العاطفي المعادي للنخب السائدة، فإنه قد تم استيراد المفهوم في عدد من الحالات العربية وأزماته معه، وتوظيفه داخل الحقل السياسي، على الرغم من اختلاف البنية والقواعد وتم إسقاطه في ظرفية سياسية معينة ضد الخصوم. وبالتالي، فمفهوم الشعبوية ليس المصطلح الذي من خلاله يمكن أن نفهم التحولات السياسية في العالم العربي، خاصة وأنه في بعض الأحيان، لا يؤدي منح الأشياء والتوجهات أسماء محددة، إلا مزيداً من الاختلاط والفوضى.

#### قائمة المراجع:

- أومليل، علي. أفكار مهاجرة، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2013.
- بادي، برتراند و هيرمت، غي. السياسة المقارنة. ترجمة عز الدين الخطابي. ط 1، بيروت: ماي سنة 2013.
- بشارة، عزمي. في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟ ط 1. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- بلقزيز، عبد الإله. الشعبوية وميتافيزيقا الشعب. شوهدي في: 2026/01/13. في: <http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-28104124.html> 16/07/2017
- الجرف، محمد حلاق، التأسيس لأيديولوجيا لا أساس لها، ضمن " الشعبوية... من المصطلح إلى المفهوم"، ضفة ثالثة (منبر ثقافي عربي)، 2019/09/21، شوهدي في 2026/01/11، في: <https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/print//herenow/2019/9/21/%D8%A7%D9%84>
- خالد الحروب، ضحايا التكلس الشعبوي، ضمن " الشعبوية... من المصطلح إلى المفهوم"، ضفة ثالثة (منبر ثقافي عربي)، 2019/09/21، شوهدي في 2026/01/17، في: <https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/print//herenow/2019/9/>

- حمزة، عصام. باختصار.. ماهي الشعبوية؟، صوت Ultra، شوهد في 2026/01/16، في:  
<https://www.ultrasawt.com/%D8%A8%D8%A7%D8%AE%8%A7%D8%B1-%>
- خويص، منى. رجال الشرفاء: دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية. بيروت: دار الفارابي، 2012.
- داود، سامي. الشعبوية في علاماتها البنيوية، ضمن " الشعبوية... من المصطلح إلى المفهوم"، ضفة الثالثة (منبر ثقافي عربي)،  
 2019/09/21، شوهد في 2019/09/21 في <https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/print//herenow/2019/9/21/%D8%A7%D9%84>
- عايش، حسني، الشعبوية ظاهرة قديمة جديدة، مجلة أفكار، الأردن، العدد 339، أبريل 2017.
- لخضر، يوسف. الصديقي: "الشعبوية" تدغدغ العواطف وتقسّم الناس إلى "طوائف"، هسبريس (جريدة إلكترونية)،  
<https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D9%8A%07/15>
- مفضل، محمد. باحث مغربي يفكّك ميكانيزمات الخطاب الشعبوي .. بنكيران نموذجاً، هسبريس (جريدة إلكترونية)،  
 2017/01/23، شوهد في 20/01/14 في <https://www.hespress.com/%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-20/01/14-%D9%8>
- مودا، كاس وروفيرا كالتواسر، كريستوبل. مقدمة مختصرة في الشعبوية. ترجمة سعيد بكار ومحمد بكار. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- الميهني، طلال. في هجاء الشعبوية. موقع جمعية الأوان، عن جريدة المستقبل، 2013/12/8،  
<https://www.alawan.org/2013/12/08/%D9%81%D9%8A-%D9%87%D8%AC>
- Allcock (J), Andreski (S. L), Berlin, Isaiah. To define Populism, Government and Opposition, An international Journal of comparative politics, Vol. 3, No. 2, 1968.
- Canovan, Margaret. People, Politicians and Populism, Government and Opposition, An international Journal of comparative politics, Vol. 19, No. 3, 1984.
- Canovan, Margaret. Trust the People! Populism and the Two Faces of Democracy, Political Studies, Vol. XLVII, 1999.
- Deiwiks, Christa. Populism, Living Reviews in Democracy, Vol. 1, 2009.
- Dyck, Joshua J. et Lascher, Edward L. Direct Democracy and Political Efficacy Reconsidered, Political Behavior, Vol. 31, No. 3, 2009.
- Ionescu, Ghita, et Gellner, Ernest. Populism: Its Meaning and National Characteristics, London: The Macmillan Company, 1969.

- Knight, Alan. Populism and Neo-populism in Latin America, especially Mexico, *Journal of Latin American Studies*, Vol. 30, No. 2, 1998.
- Mauger, Gérard. Populisme, itinéraire d'un mot voyageur, *le monde diplomatique*, juillet 2014, p. 3, accédé le 13-04-2026, à:  
<https://www.monde-diplomatique.fr/2014/07/MAUGER/50636>.
- Mény, Yves, and Surel, Yves, *Democracies and the Populist Challenge*, Edited by Yves Mény and Yves Surel, Palgrave Macmillan, 2012.
- Mudde, Cas. The Populist Zeitgeist, *Government and Opposition, An international Journal of comparative politics*, Vol. 39, No. 4, 2004.
- Panizza, Francisco, *Populism and the mirror of democracy*, Ed by Francisco Panizza, first published by Verso, London, New York, 2005.
- Spruyt, Bram. Keppens, Gil. Van Droogenbroeck, Filip. Who Supports Populism and What Attracts People to It?, *Political Research Quarterly*, University of Utah, Reprints and permissions: [sagepub.com/journalsPermissions.nav](http://sagepub.com/journalsPermissions.nav), 2016.
- Spruyt, Bram. An Asymmetric Group Relation? An Investigation into Public Perceptions of Education-Based Groups and the Support for Populism, *Acta Politica*, Vol. 49, 2014.
- Taguieff, Pierre-André. Le populisme et la science politique. Du mirage conceptuel aux vrais problèmes, *Vingtième siècle*, Vol. 56, 1997.





مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي